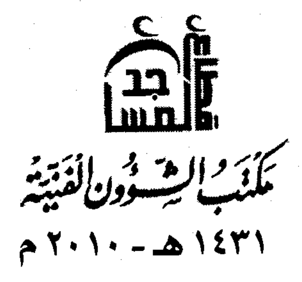


مشروع قراءة وسماع الكتب الشرعية
المشروع السابع: «سماع وختم سنن الإمام ابن ماجه»



المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه

تأليف
نور الدين بن عبدالسلام بن إبراهيم مسعي



مكتب الشؤون الفنية
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م



المدخل إلى
سنن الإمام ابن ماجه

الطبعة الثانية
١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م

رقم الإيداع بمكتب الشؤون الفنية ١٢ / ٢٠٠٨

قطاع المساجد
مكتب الشؤون الفنية
الكويت - الرقعي - شارع محمد بن القاسم
فاكس: ٢٤٨٨٢٨٩٦

قالوا في الإمام ابن ماجه

■ قال الإمام أبو يعلى الخليليُّ: «ثقةٌ كبيرٌ، متّفقٌ عليه، محتجٌّ به، له معرفةٌ بالحديث وحفظٌ».

وقال أيضا: «عالمٌ بهذا الشّأن، ورعٌ، مكثرٌ، صاحبُ تصانيف».

■ وقال الحافظ عبد الكريم الرّافعيُّ: «وهو إمامٌ من أئمّة المسلمين، كبيرٌ، متقنٌ، مقبولٌ بالاتّفاق».

■ وقال العلامة ابنُ خلِّكان: «الحافظ المشهور، مصنِّف كتاب (السنن) في الحديث، كان إماماً في الحديث، عارفاً بعلومه، وجميع ما يتعلق به».

■ وقال الحافظ ابنُ الأثير: «وكان عاقلاً، إماماً، عالماً».

■ وقال الإمام الذهبيُّ: «الحافظ الكبير، الحجة، المفسّر».

وقال أيضاً: «كان ابنُ ماجه حافظاً، ناقداً، صادقاً، واسعَ العلم».

■ وقال الحافظ ابنُ كثير: «صاحبُ كتاب السُّنن المشهورة، وهي دالّةٌ على عملِه وعلمِه، وتبحُّرِه و اطّلاعِه، و اتّباعِه للسُّنّة في الأصول والفروع».

■ وقال الحافظ ابنُ ناصر الدين الدِّمشقيُّ: «أحدُ الأئمّةِ الأعلامِ، وصاحبُ (السنن) أحدِ كتبِ الإسلامِ، حافظٌ، ثقةٌ، كبيرٌ».

وقال في (بديعة البيان):

ابنُ يزيدَ ماجةَ القَزْوِينِي ... راوٍ جَلاً عوارِفَ الفُنُونِ.

قالوا في «سنن الإمام ابن ماجه»

■ قال الحافظُ أبو الفضل ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ: «و هذا الكتاب وإن لم يُشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالرّيّ، وما والاها من ديار الجبل، و قُوهِسْتان، و مَازِنْدِران، و طَبَرِسْتان، شأنٌ عظيمٌ؛ عليه اعتمادُهم، وله عندهم طرقٌ كثيرةٌ، و قد ذكر له في تاريخ قزوين ما يعرف به الجاهلُ قدرَه، ومنزلتَه».

■ وقال الحافظ عبدالكريم الرافعيُّ: «ويُقرن سننُه بالصّحيحين، وسنن أبي داود والنسائيّ، وجامع الترمذيّ، وسمعت والدي رحمه الله يقول: عُرِض كتابُ السُّنن لابن ماجه على أبي زرعة الرازيّ فاستحسنه».

■ وقال الحافظ ابنُ كثيرٍ: «و هو كتابٌ مفيدٌ، قويُّ التّبويب في الفقه».

■ وقال الإمام الذّهبيُّ: «سننُ أبي عبدالله كتابٌ حسنٌ، لولا ما كدّره من أحاديث واهية ليست بالكثيرة».

■ وقال الحافظ ابنُ حجرٍ: «وكتابُه في السُّنن جامعٌ جيّدٌ، كثيرُ الأبوابِ والغرائب».

■ وقال العلّامة صدِّيق حسن خان: «وفي الواقع الذي فيه من حسن التَّرْتيب، وسردِ الأحاديثِ بالاختصارِ من غير تَكْرارٍ ليس في أحد من الكتب».

تصدير

الحمد لله الكبير المتعال، نحمده تمام الحمد على كلّ حال، والصّلاة والسّلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد في البكور والآصال، وعلى آله وأصحابه الرّاسخين رسوخ الجبال. أمّا بعد:

فإنّ علم الحديث النّبويّ مِن أهمّ العلوم وأنفعها، ولذلك اعتنى به الأئمّة والحفّاظ قديماً وحديثاً، ولَمّا كان أعظم فنونه بركةً سماعُ حديثِ النبي ﷺ من أفواه المشايخ المعتبرين؛ علماً واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذَل أهلُه في سبيل ذلك مُهَجَهُم وغالي أيامِهم ونهايةَ جهدِهِم، ولَمّا أخلصوا وتَعِبُوا وكَدُّوا ونَصَبوا؛ لا جَرَم أفْلَحَ سَعْيُهم ونَجَح عزْمُهُم، وكانوا خَيْرَ أسوةٍ لمن بعدهم، وبِجَلالِ هِمَمِهِم حُفظت السّنّة مِن التّبديل والتّغيير.

ولمّا كان الحرصَ على الإسناد مْن خصائص هذه الأمّة، وسنّةٌ بالغةٌ من السّنن المؤكّدة في العلم وآداب المتعلِّمين؛ كان حرص أهل الحديث عليها مُميَّزاً؛ تشريفاً لأنفسهم لينتظموا في سلسلةٍ واحدةٍ توصلهم إلى رسول الله ﷺ، وحفاظاً على الموروثِ النّفيسِ مِن علْم رسولِ الله ﷺ وأصحابه البررةِ ﷺ، حتى لقد قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: «الإسناد مِن الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء».

وقد عَزَم قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة بدولة الكويت ممثَّلاً بمكتب الشّؤون الفنّيّة على إحياء هذه السُّنّة العلميّة الْمَنسيّة؛ وذلك

بإقامة مشروعِ سماعٍ وقراءةِ الكتب السّبعة: «صحيح البخاريّ، صحيح مسلِم، سنن الترمذيّ، سنن أبي داود، مؤطَّأ مالك، وسنن النّسائيّ، سنن ابن ماجه»، وقد نَجَزَتْ قراءةُ الصّحيحين، وجامعِ الترمذيّ، وسننِ أبي داود، وموطأ الإمام مالك، وتَمّ سماعُها من أوّلها إلى آخرها، وأُجيز فيها -بحمد الله وفضله- مئاتٌ مِن طُلاّب العلم وطالباته.

وقد اعتَمَدَتْ تلك المجالسُ آليةً في القراءة؛ ترتكز على السّرعةِ، مع محاولةِ الضّبط، وعدمِ الإخلال بالمعاني.

وقراءةُ كُتُب الحديث بهذه الطّريقة لها عِدّةُ فوائد؛ منها:

١- كثرةُ ذكْر الله تعالى بقراءتها ودوامِ النّظر فيها.

٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النّبيّ ﷺ.

٣ - مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.

٤- التّدبّرُ والتّأمّلُ لألفاظ الحديث النّبويّ ومعرفةُ غَرِيبِه.

٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦- معرفةُ الرِّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧- الدّرايةُ العلميّة والرِّوايةُ المتّصلة الصّحيحة.

٨- إحياءُ سنّةِ الإسنادِ والإجازات.

٩- الرّصيدُ العلميُّ للبلد؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار في أسانيد كُتُبِ السّنّة الكِبار.

ومن باب تمام الفائدة رغِب مكتبُ الشّؤون الفنّيّة في إصدار مداخلَ لهذه الكتُب؛ تُجلّي سيرةَ المصنِّف للكتابِ المرادِ قراءتُه وسماعُه، وتُبيِّن منهجَه في كتابه، وتُلقي الضّوء على تعريفِ الكتابِ تعريفاً علميّاً ينفع طلاّب العلم عموماً، والمنتظِمين منهم في مشروع السّماع والقراءة على وجهٍ مخصوص.

وبمناسبة بداية المشروع السابع : وهو سماعُ وختْمُ سنن الإمام ابن ماجه؛ كان هذا المدخَلُ المختصَر الجامعُ؛ تعريفاً به وبمصنِّفِه، وقد قام بإعدادِه وتأليفه: الشيخ نور الدين بن عبد السلام مسعي، فله جزيلُ الشّكر والتّقدير، ونسأل الله تعالى له تمامَ الأجرِ والعافية.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات.

مكتب الشّؤون الفنّيّة

الكويت



المقدمة

إنّ الحمدَ لله؛ نحمدُه، و نستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئاتِ أعمالِنا، مَن يهده الله فلا مضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهَدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنّ محمداً عبدُه ورسوله ﷺ.

أما بعد : فهذه رسالةٌ مختصرة كتبتُها؛ لتكون مدخلًا إلى «سنن الإمام ابن ماجه»؛ ترجمتُ فيها للإمام، وذكرتُ بعضَ أقوال أهل العلمِ في الثناءِ عليه، وتكلمتُ عن رحلاتِه، وشيوخِه وتلاميذِه، وسائرِ ما يتعلّقُ بحياته العلميّة.

ثم عرَّفتُ فيها بـ«كتاب السنن»، وبيَّنتُ مكانتَه بين الكتب الستّة، وحكمَ زوائده عليها وما امتازَ به من خصائص أوجبَت جعلَه السادسَ من الكتبِ الستّةِ دون غيره، كما ذكرتُ طرفاً من الصناعة الحديثيَّةِ في هذا الكتاب، وأشرتُ إلى وجوه العنايةِ به عند العلماءِ قديماً وحديثاً.

والرسالةُ لبنةٌ جديدةٌ يضعُها مكتبُ الشؤون الفنيّة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بدولة الكويت لخدمة طُلّاب الحديث النبويِّ الشريف، وقد جاءَ تأليفُها بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءة وسماع «سنن الإمام ابن ماجه»، وذلك ضمن «**مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة**»، والذي عزمَ قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة -ممثّلاً بمكتب الشؤون الفنيّة- المضيَّ فيه.

ولعلَّ قارئ هذا المدخل يَلحظُ قلَّةَ المادة العلميّة، وغموضَ بعض الجوانب؛ خاصةً فيما يتعلّق بحياة الإمام ابن ماجه الشخصيَّة؛ وليس هذا راجعاً إلى قصورٍ في البحثِ حول هذا الإمامِ رحمه الله وكتابه، وإنما مردُّ ذلك إلى أنّ المصادرَ لم تُسعِف بشيءٍ ممّا يتعلّق بتلك الجوانب المشار إليها وغيرها، وقد صرَّحَ بهذه المشكلة التي تعترض الباحثَ حول الإمام ابن ماجه وكتابه غيرُ واحد، ومنهم الشيخُ محمّد مصطفى الأعظمي في تقدمته لـ«سنن ابن ماجه».

وإذا عرفَ القارئُ الكريمُ هذه الحقيقة، واستصحبَ معها قِصرَ المدّة التي كُتِب فيها هذا المدخل : عذرَ أخاه الباحثَ المقصِّر، وتمثَّلَ بقول الشّاعر [الرّجز]:

وإن تجدْ عيباً فسُدَّ الخَلَلاَ فجلَّ مَن لا عيبَ فيه وعلاَ

والله أعلم

وصلّى الله على نبيّنا محمّد، وعلى آله، وصحبه، وسلّم

أبو عبد الرّحمن

نورُ الدين بنُ عبد السّلام مَسْعي

الكويت في: ١٤٢٩/٣/٢٢هـ

الموافق: ٢٠٠٨/٣/٣٠م

خطة الرسالة

جعلتُ هذا المدخلَ في مقدّمةٍ، و فصلين، وخاتمةٍ:

■ **المقدّمة:** وفيها سبب تأليف الكتاب.

■ **الفصل الأوّل:** حياة الإمام ابن ماجه

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وكنيته و نسبه ونسبته.

المبحث الثاني: بلده «قزوين».

المبحث الثالث: مولده و نشأته.

المبحث الرابع: طلبه للحديث و رحلاته.

المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه.

المبحث السادس: تلاميذ الإمام ابن ماجه.

المبحث السابع : مؤلفات الإمام ابن ماجه.

المبحث الثامن: مكانته العلميّة و ثناء العلماء عليه.

المبحث التاسع: وفاته.

■ **الفصل الثّاني:** سنن الإمام ابن ماجه

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام ابن ماجه.

المبحث الثاني: رواته.

المبحث الثالث: زيادات أبي الحسن القطان.

المبحث الرابع: عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه.

المبحث الخامس: مكانة «سنن ابن ماجه»، و ثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: شرط الإمام ابن ماجه في (سننه).

المبحث السابع: مرتبته بين كتب السنّة.

المبحث الثامن: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»، و حكم زوائده.

المبحث التاسع: منهج الإمام ابن ماجه في سننه.

المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه.

■ **الخاتمة**: وفيها أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها.

الفصل الأول

حياة الإمام ابن ماجه

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: اسمه وكنيته و نسبه ونسبته.
- المبحث الثاني: بلده «قزوين».
- المبحث الثالث: مولده و نشأته.
- المبحث الرابع: طلبه للحديث و رحلاته.
- المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه.
- المبحث السادس: تلاميذ الإمام ابن ماجه.
- المبحث السابع : مؤلفات الإمام ابن ماجه.
- المبحث الثامن: مكانته العلمية و ثناء العلماء عليه.
- المبحث التاسع: وفاتــه.

المبحث الأول
اسمُه وكنيتُه ونسبُه ونسبتُه(١)

هو الإمام الحافظ: محمّد بن يزيد الرَّبَعي مَوْلاهم، أبو عبدالله ابن ماجَه القَزْوِينيّ(٢).

وماجَه: بفتح الميم والجيم، بينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة، لقب يزيد، وقيل: لقب جده، و قيل: اسم أمّه، والأول أصحّ، وهو بالتخفيف اسم فارسيّ(٣).

---

(١) انظر ترجمته في: (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٥٦/ ٢٧٠-٢٧٢)، (المنتظم) لابن الجوزيّ (٥ / ٩٠)، (التدوين في أخبار قزوين) للرافعيّ (٢/ ٤٩-٥٠)، (التقييد) لابن نُقْطة (٢/ ١١٩.١٢١)، (وفيات الأعيان) لابن خِلّكان (٤ / ٢٧٩)، (تهذيب الكمال) للمِزّيّ (٢٧/ ٤٠-٤١)، (طبقات علماء الحديث) لابن عبد الهادي (٢/ ٣٤١-٣٤٢)، (تذهيب التهذيب) (٤ /٣٤٢-٣٤٣)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٣٦-٦٣٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣ /٢٧٧-٢٨١)؛ جميعُها للذّهبيّ، (الوافي بالوفيات) للصفدي (٥/ ١٤٤)، (مرآة الجنان) لليافعي (٢/ ١٨٨)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١١/ ٥٢)، (تهذيب التهذيب) لابن حجر (٩ /٤٦٨-٤٦٩) ، (النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي (٣ / ٧٠)، (شذرات الذهب) لابن العماد (٢/ ١٦٢)، (طبقات المفسرين) للداوديّ (٣٥-٣٦).

(٢) انظر: (التدوين) (٢/ ٤٩)، (تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٧٧)، (تهذيب التهذيب) (٩/ ٤٦٨).

(٣) انظر: (التدوين) (٢/ ٤٩)، (تهذيب التهذيب) (٩/ ٤٦٨)، (تاج العروس) للزبيدي (٦/ ٢٢١) (موج).
فائدة: نقل ابن ماكولا في (الإكمال) (٧/ ١٥٤) عن أبي الفضل المراغي أنّ (ابن ماجه) بتشديد الجيم، وهو خلاف المشهور الذي اتّفقت عليه كتب التراجم، كما اختلف المتأخرون في (الهاء) من (ماجه)؛ هل هي تاء أو هاء؟ وقد ذكر الخلاف في ذلك، وذهب إلى تصحيح الوجهين: محمد فؤاد عبد الباقي في (خاتمة سنن ابن ماجه) (٢/ ١٥٢٠-١٥٢٣)، وما ذهب إليه خلاف الصحيح الذي نصّ عليه العلماء؛ فقد قال العلاّمة المعلميُّ في (مقدمة الإكمال) (١/ ٦٠): «وثَمَّ أربعةُ أسماء صرّح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاء وقفاً و وصلاً، وهي: (ماجه-داسه-منده-سيده)...». والله أعلم.

والرَّبَعي: بفتح الرّاء والباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها العين المهملة، هذه النّسبة إلى ربيعة بن نِزار، وقلّما يستعمل ذلك؛ لأنّ ربيعة بن نزار شعب واسع، فيه قبائل عظام وبطون وأفخاذ، استغني بالنسب إليها عن النسب إلى ربيعة، و يقال الرّبعي أيضا لمن ينتسب إلى ربيعة الأزْد(١).

وابن ماجه لا يُدرى إلى أيّ هذه القبائل أو البطون ينتسب؛ كما ذكر ابنُ خِلِّكان(٢).

والقَزْوِيني: بفتح القاف وسكون الزاي، وكسر الواو، وسكون الياء المثنّاة من تحتها، وبعدها نون، هذه النسبة إلى قَزْوين، وهو بلده الذي سيأتي التعريف به.

(١) (الأنساب) للسمعاني (٣/٤٣) باختصار.
(٢) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/٢٧٩).

المبحث الثاني
بلـــدُه «قَـــزْويـــن»[1].

قـزوين: مـدينة مشـهورة حسنة، تقـع على نحـو تسـعين مـيـلا (١٥٤، ٨٤٠كم تقريبا) شمال غربي مدينة (طِهْران)[2]، على سفوح جبال البرز بإيران.

وقد كانت منذ أقدم الأزمنة موضعا جليلاً؛ تحرس الدروب المخترقة إقليم (طبرستان)، و تؤدي إلى شطآن بحر قزوين، و أوّل من استحدثها سابور ذو الأكتاف، و بقيت معقلا لأساورة الفرس و الدَّيلم، إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية؛ ففتحت في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان الصحابيُّ الجليلُ البراء بن عازب رضي الله عنه أوَّلَ والٍ عليها، وذلك سنة أربع وعشرين من الهجرة (٢٤هـ).

ومنذ ذلك الحين دخلها الإسلام واستوطنها الفاتحون العرب، وتسرّب إليها اللّسان العربي، وما كاد يطل القرن الثالث الهجري حتّى اكتسبت قزوين شهرة كبيرة في علم الحديث، وبرز فيها عدد كبير من المحدّثين، مثل: الحافظ علي بن محمد الطنافسي (٢٣٣هـ)، وعمرو بن رافع البجلي (٢٣٧هـ)، و هارون بن موسى التّميمي (٢٤٨هـ)؛ فصارت بذلك -كما قال ابنُ

(٣) انظر: (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) للإدريسي(٢/٦٧٨)، (معجم البلدان) لياقوت الحموي (٤/٣٤٢)، (بلدان الخلافة الشرقية) لكي لسترنج (ص/٢٥٣)، (موسوعة المدن العربيةوالإسلامية) ليحيى شامي (ص/٢٧٥).

(٤) (طِهْران) بالطاء؛ هذا هو المشهور فيها، وأصلُها: (تِهْران)؛ لأنّها عجميّة، وليست الطّاء من حروف الأعاجم، والله أعلم. انظر: (معجم البلدان) (٤/٣٥١).

خلّكان- «من أشهر مدن عراق العجم، و خرج منها جماعة من العلماء المعتبرين»[١].

وقد بلغ من مكانة قزوين واتّساع الحركة العلمية فيها أن خصّها بعض أبنائها بالتأريخ لها، والترجمة لأعيانها و علمائها، ومن أشهر هذه الكتب (التدوين في أخبار قزوين) للحافظ عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني(٦٢٢هـ).

قال ياقوتُ الحَمَويّ: «وقد روى المحدّثون في فضائل قزوين أخباراً لا تصحّ عند الحفاظ النّقاد؛ تتضمن الحثّ على المقام بها؛ لكونها من الثّغور، وما أشبه ذلك»[٢].

---

(١) انظر: (وفيات الأعيان) (٢٧٩/٤).

(٢) انظر: (معجم البلدان) (٣٤٢/٤-٣٤٣).

المبحث الثالث: مولدُه ونشأتُه

وُلد الإمام ابنُ ماجَه سنةَ تسع ومائتينِ للهجرة، في مدينة قزوين؛ و قد ذكر ابنُ طاهر أنّه رأى له تاريخاً، وً في آخره بخط صاحبه جعفر بن إدريس: «سمعته يقول: ولدتُ سنة تسع »[١] يعني: و مائتين.

ولم تسعفني المصادرُ بشيء ممّا يتعلّق بأسرته إلاّ ما ذُكر عن ابنه الذي يكتني به، و عن أخويه[٢] الّذين تولّيا دفنه مع ابنه؛ كما سيأتي.

ولا يخفى أنّه ما كان لابن ماجه أن يبرز في العلم، ويصبح إماماً فيه إلا لأنّه نشأ في وَسَطٍ علميٍّ، وتربّى في أكناف أسرة صالحة، غرست في نفسه حبّ العلم الشرعي عموما، وعلم الحديث خصوصا؛ فدفعت به صغيراً -كما هي العادة- إلى الكتّاب لحفظ القرآن الكريم،وتعلّم الضروريِّ من علوم الدّين، ثم الجلوس - بعد ذلك - في حلقات المحدّثين التي غصّت بها مساجد قزوين، و إنْ كنّا لا نعلم متى بدأ بدراسته الحديث بالتّأكيد، لكنّا نعرف أنّ من كبار مشايخه الّذين تلقّى عنهم العلم عليَّ بن محمد الطنافسيَّ المتوفّى سنة (٢٣٣هـ)، وكان ابنُ ماجه إذ ذاك في الرابع والعشرين من عمره، وقد أكثر عنه؛ كما ذكر الذّهبي[٣]، ممّا يدلّ على أنّه لازمه مدّة طويلة؛ فلذا نرجّح أنه بدأ بدراسة الحديث في بداية شبابه؛ ما بين الخامسة عشرة، والعشرين من عمره؛ كما كانت العادةُ في ذلك العصر[٤].

(١) انظر: (التقييد) (١/٢٢٠-٢٢١)، (تهذيب الكمال) (٢٧/٤١).

(٢) و ذكر له الذهبي في (السير) (١٣/٢٧٩) أخاً ثالثاً سمّاه «الحسن بن يزيد بن ماجه»، والله أعلم.

(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢٧٧). وانظر لمعرفة من سمع منه بـ (قزوين): كتاب (التدوين) (٢/٤٩).

(٤) انظر: (مقدمة سنن ابن ماجه) لمحمد مصطفى الأعظمي (١/١٥).

المبحث الرابع: طلبُه للحديث ورحلاتُه

سبق وأنْ ذكرتُ أنّ الإمام ابنَ ماجه بدأ طلبه للحديث -على الرّاجح- فيما بين الخامسة عشرة والعشرين من عمره، وأنّه بدأ -أوّلاً- بالأخذ عن علماء بلده؛ كما هي عادة أهل الحديث في ذاك العصر، وكما أوصى بذلك أئمّة الحديث؛ فقد روى الخطيب عن أبي الفضل صالح بن أحمد بن محمد التّميميّ الحافظ (٣٨٤هـ) أنّه قال: «وينبغي لطالب الحديث ومن عُنِي به أن يبدأ بكَتْبِ حديث بلده، ومعرفةِ أهله منهم، وتفهُّمِه وضبطِه، حتّى يعلم صحيحها وسقيمها، ويعرف أهل التّحديث بها وأحوالهم، معرفةً تامّة؛ إذا كان في بلده علمٌ وعلماءُ قديماً وحديثاً، ثمّ يشتغل بعدُ بحديث البلدان، والرِّحْلة فيه»[١].

ومن هنا لم يكتف الإمام ابن ماجه بما حصّله في بلده، بل رحل إلى الأقاليم المختلفة، والمراكز العلميّة القريبة والبعيدة؛ لكتب الحديث وجمعه، والأخذ عن علماء الحديث وأئمّته، و كانت بداية رحلته بعد الثلاثين ومائتين، وهو في الثانية والعشرين من عمره، قال الخَزْرَجي: «وإنّما رحل ابنُ ماجه بعد الثلاثين»[٢].

---

(١) (الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع) (٢/٢٢٤).
(٢) (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) (١/٣٤).

وقد كان رحمه الله من الأئمّة الرّحالين الذين توسّعوا في الرّحلة وأكثروا منها؛ حتّى قال عنه الإمام المزّيّ: «ذو التّصانيف النّافعة، والرّحلة الواسعة»[١].

ومن المدن التي ذكروا أنه رحل إليها: خراسان، والرّي، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والشام، ومكة، والمدينة، ومصر، وغيرها من الأمصار[٢].

وقد أتاحت له هذه الرَّحلاتُ اللِّقاءَ بعدد من الشيوخ في كلِّ قطر، وفي كل بلد ارتحل إليه، وفيما يلي ذكرٌ لأشهر الأمصار التي دخلها، وأشهر من أخذ عنهم من محدّثيها[٣]:

١- **مكة**: وسمع بها: محمّد بن يحيى بن أبي عمر العَدَنيّ (٢٤٣هـ)، وأبا مروان محمد بن عثمان العثمانيّ (٢٤١هـ)، وهَدِيَّة بن عبد الوهاب المروزي (٢٤١هـ)، وغيرهم.

٢- **المدينة**: وسمع بها: إبراهيم بن المنذر الحِزَامي (٢٣٦هـ)، وأحمد بن أبي بكر الزُّهْري (٢٤٢هـ).

٣- **مصر**: وسمع بها: يونس بن عبد الأعلى (٢٦٤هـ)، وعيسى بن حمّاد زُغْبَة (٢٤٨هـ)، وأحمد بن عمرو بن السَّرْح (٢٥٠هـ)، وحَرْمَلة بن يحيى(٢٤٣هـ)، ومحمد ابن رُمْح(٢٤٢هـ)، وغيرهم.

---

(١) (تهذيب الكمال) (٢٧/٤٠).
(٢) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/٢٧٩)، (تهذيب التهذيب) (٤/٧٣٧).
(٣) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/٢٧٠)، (التدوين) (٢/٤٩)، (التقييد) (١/١١٩-١٢١)، (تكملة الإكمال) لمحمد بن عبد الغنيّ البغداديّ (٤/٥٩٣-٥٩٤).

٤- **دمشق**: وسمع بها: هشام بن عمّار (٢٤٥هـ)، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم (٢٤٥هـ)، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان (٢٤٢هـ)، وأحمد بن أبي الحواري (٢٤٦هـ)، وغيرهم.

٥- **حمص**: وسمع بها: محمّد بن مصفّى(٢٤٦هـ)، وهشام بن عبد الملك اليزني (٢٥١هـ)، وغيرهما.

٦- **الكوفة**: وسمع بها: أبا كريب محمد بن العلاء(٢٤٧هـ)، وهنّاد بن السري (٢٤٣هـ)، وأبا بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، ومحمد بن عبد الله بن نمير(٢٣٤هـ)، وغيرهم.

٧- **البصرة**: وسمع بها: محمد بن بشار بندار(٢٥٢هـ)، ونصر بن علي(٢٥١هـ) وأحمد بن عَبْدَة (٢٤٥هـ)، وعباس بن عبد العظيم العنبري (٢٤٦هـ).

٨- بغداد: وسمع بها: أبا خيثمة زهير بن حرب (٢٣٤هـ)، وهارون بن عبد الله الحمّال (٢٤٣هـ)، وأبا ثور إبراهيم بن خالد الفقيه(٢٤٠هـ)، في آخرين.

٩- **الرَّي**[١]: وسمع بها: محمد بن حميد(٢٨٢هـ)، و غيره.

١٠- **نيسابور**[٢]: وسمع بها: محمد بن يحيى الذّهلي(٢٥٨هـ)، وأقرانه.

---

(١) من أعظم مدن خراسان، و هي اليوم تابعة لمدينة (طهران). انظر: (المدخل إلى صحيح مسلم لأخينا الشيخ محمد المحمّديّ (ص/٢٥).

(٢) مدينة من مدن خراسان الكبيرة، و تقع الآن في أقصى الشمال الشرقي من إيران، على بعد خمسين ميلاً (٤٦٧،٨٠ كم تقريباً)، غربي مدينة (مشهد). انظر: (المدخل) (ص/١٤).

١١- **واسِط**[١]: وسمع بها: أحمد بن سنان القطان(٢٥٩هـ)، ومحمد بن عبادة وتميم بن المنتصر(٢٤٤هـ)، في آخرين.

ثم بعد رحلة شاقّة استغرقت أكثر من خمسة عشر عاماً عاد ابنُ ماجه إلى قزوين، واستقرَّ بها، منصرفًا إلى التّأليفِ والتّصنيفِ، وروايةِ الحديثِ بعد أن طارتْ شهرتُه في الآفاقِ، وقصده الطّلابُ من كلِّ مكانٍ.

---

(١) هي واسط الحجّاج؛ سميت بذلك لأنها متوسطة بين البصرة و الكوفة؛ لأنّ منها إلى كلّ منهما خمسين فرسخاً (٤٠٠،٢٤١ كم تقريباً)، و قيل: لأنّه كان هناك قبل عمارتها موضع يسمّى واسط قصب؛ فلما عمر الحجاج مدينتها سمّاها باسمها. انظر: (معجم البلدان) (٥/٤٠٠).

المبحث الخامس
شيوخ الإمام ابن ماجه

رحلات الإمام ابن ماجه إلى البلاد المختلفة مكّنته -كما تبيّن ممّا سبق- من لقاء كثير من الأئمّة والمحدّثين، ممّا أوجب له العلو في بعض أسانيده، والمشاركة للشيخين البخاريّ ومسلم -فضلا عن غيرهما- في بعض الشيوخ، وإلى هذه الميزة أشار ابنُ قُنفذٍ بقوله: «أدرك بعض أشياخ البخاري»[١].

وشيوخه رحمه الله خلقٌ كثيرون، قال الحافظ المزّي: «سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد جماعةً يطول ذكرهم»[٢]. وقال الحافظ ابن كثير: «وقد ترجمناهم في كتابنا التكميل»[٣].

وقد حاول بعض المعاصرين استقصاء شيوخه؛ فقال: «وقد استقصيت في كتابي (الإمام ابن ماجه وعلم الحديث) - وهو باللغة الأردية - أسماء شيوخ ابن ماجه الذين روى عنهم في (سننه) و(تفسيره)، ورتبتهم على بلادهم؛ فبلغ عددهم (٣١٠)»[٤].

وسأذكر فيما يلي بعض شيوخه الذين أكثر عنهم في (سننه)؛ مرتّبين على الأكثر رواية، مع ذكر مراتبهم في التوثيق، و من أخرج لهم من أصحاب الكتب السّتّة - حسبما ورد في (التقريب) -:

---

(١) (الوفيات) (ص/١٨٧).
(٢) (تهذيب الكمال) (٢٧/٤٠).
(٣) (البداية و النهاية) (١١/٥٢).
(٤) (الإمام ابن ماجه وكتابه السنن) لمحمد عبد الرشيد النعمانيّ (ص/١٧٩).

١- عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥هـ)، «ثقة حافظ صاحب تصانيف»، (خ م د س ق)، روى له في السنن نحو[١](١٠٩٩) حديثا.

قال العلامة صِدِّيق حسن خان: «و أكثر استفادته من أبي بكر بن أبي شيبة»[٢].

٢- علي بن محمّد بن إسحاق الطَّنَافِسيّ، أبو الحسن الكوفي نزيل قزوين (٢٣٣هـ)، «ثقة عابد»، (عس ق)، روى له في السنن نحو (٤٨٣) حديثاً. قال الذهبي: «و قد أكثر عنه »[٣].

٣- هشام بن عمار بن نُصَير السّلميّ، أبو الوليد الدمشقي الخطيب (٢٤٥هـ)، «صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقّن[٤]؛ فحديثه القديم أصحّ»، (خ٤)، روى له نحو(٣٢٥) حديثاً.

٤- محمد بن بشّار بن عثمان العَبْديّ، أبو بكر بُنْدار البصري (٢٥٢هـ)، «ثقة» (ع)، روى له نحو(٢٣٢) حديثاً.

---

(١) الاعتماد في ذكر عدد المرويات على الاستقراء للكتاب، و لمّا كان هذا العدّ من عمل البشر الذي قد يعتريه الوهم و الخلل:- لم أجزم فيه بالرقم النهائي.

(٢) (الحطة في ذكر الصحاح الستة) (ص/٢٥٥).

(٣) (السير) (١٣/٢٧٨).

(٤) التّلقين: هو امتحان الشيخ؛ بأن يقرأ عليه المتحنُ ما ليس من حديثه، موهماً إياه أنه من حديثه؛ فإن أقرّ وسكت ولم ينتبه قالوا: «هذا يقبل التلقين»، و دلّ ذلك- وخاصّة إذا تكرّر- على ضعفه، وعدم تيقّظه، وتمييزه لحديثه من حديث غيره. انظر لمعرفة هذا المصطلح: (الكفاية في علم الرواية) للخطيب البغدادي (ص/١١٨).

٥- محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهْلِيّ، أبو عبد الله النّيسابوري (٢٥٨هـ)، «ثقة حافظ جليل»، (خ ٤)، روى له نحو (٢١٣) حديثاً. والذُّهليُّ أحد أئمّة العلل، و قد نقل عنه الإمام ابن ماجه في (السنن) كلامه على بعض الأحاديث(١).

٧- محمّد بن الصّبّاح بن سفيان الجَرْجَرائيّ، أبو جعفر التّاجر (٢٤٠هـ)، «صدوق»، (د ق)، روى له نحو (١٤٧) حديثاً.

٨- محمد بن عبد الله بن نُمَير الهَمْداني، أبو عبد الرحمن الكوفي (٢٣٤هـ)، «ثقة حافظ فاضل»، (ع)، روى له نحو (١٠٩) حديثاً.

٩- محمد بن العلاء بن كُرَيب الهَمْدانيّ، أبو كريب الكوفي (٢٤٧هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى له نحو (١٠٤) حديثاً.

١٠- محمد بن رمح بن المهاجر التُّجيبيّ مولاهم، أبو عبد الله المصري (٢٤٢هـ)، «ثقة ثبت» (م ق)، روى له نحو (١٠٠) حديثاً.

١١- عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم، أبو سعيد الدمشقي، الملقّب بـ(دُحَيْم)، (٢٤٥هـ)، «ثقة حافظ متقن»، (خ د س ق)، روى له نحو (٨٨) حديثاً.

١٢- سويد بن سعيد بن سهل الهرويّ الأصل، ثم الحَدَثاني، أبو محمد الأَنْباري، (٢٤٠هـ)، «صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقّن ما ليس من حديثه»، (م ق)، روى له نحو (٨٢) حديثاً.

---

(١) انظر على سبيل المثال: (ح٦٨٩)، (ح٢٦٣٨).

١٣- نصر بن علي بن نصر بن علي الجَهْضَميّ، أبو عمرو البصري (٢٥٠هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى له نحو (٧٩) حديثاً.

١٤- بَكْر بن خَلَف البصريّ، أبو بشر خَتَن المقرئ، (بعد ٢٤٠هـ)، «صدوق»، (خت د ق)، روى له نحو (٦٥) حديثاً.

١٥- يعقوب بن حُمَيد بن كاسِب المدنيّ، نزيل مكّة، (٢٤٠هـ)، «صدوق ربما وهم»، (عخ ق)، روى له نحو (٦١) حديثاً.

١٦- حرملة بن يحيى بن حرملة، أبو حفص التُّجِيبيّ المصريّ، صاحب الشافعي،(٢٤٣هـ)، «صدوق»، (م س ق)، روى له نحو (٤٩) حديثاً.

١٧- محمّد بن المُثَنَّى بن عُبَيد العَنَزي، أبو موسى البصريّ، المعروف بـ (الزّمن)، (٢٥٢هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى له في السنن نحو (٤٥) حديثاً.

١٨- أحمد بن عَبْدة بن موسى الضَّبِّيّ، أبو عبد الله البصريّ، (٢٤٥هـ)، «ثقة رمي بالنصب»، (م ٤)، روى له في السنن نحو (٤٤) حديثاً.

١٩- عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشجّ الكوفي، (٢٥٧هـ)، «ثقة»، (ع)، روى له نحو (٤٤) حديثاً.

٢٠- عثمان بن محمد بن إبراهيم العَبْسيّ، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، (٢٣٩هـ)، «ثقة حافظ شهير، وله أوهام»، (خ م د س ق)، روى له نحو (٤٢) حديثاً.

٢١- إسحاق بن منصور بن بَهْرام الكَوْسج، أبو يعقوب التّميميّ المروزيّ، (٢٥١هـ)، «ثقة ثبت»، (خ م ت س ق)، روى له نحو (٤١) حديثاً.

وإذا كان ابنُ ماجه قد أكثر عن هؤلاء الشيوخ؛ فإنّ من شيوخه من لم يرو عنهم إلا حديثاً واحداً، ومن هؤلاء:

١- العلاء بن سالم الطَّبَري، أبو الحسن الحذّاء (٢٥٨هـ)، «صدوق»، (ق). قال الذّهبيُّ: «وله حديث واحد في سنن ابن ماجه»[١].

٢- مصعب بن عبد الله بن مصعب الأسدي، أبو عبد الله الزُّبَيْري المدني نزيل بغداد، صاحب مالك وراوي الموطّأ عنه، (٢٣٦هـ)، «صدوق عالم بالنسب»، (س ق).

٣- خلف بن محمد بن عيسى القافِلاني، أبو الحسين بن أبي عبد الله الواسطي، الملقّب بـ(كُرْدوس)، (٢٧٤هـ)، «ثقة»، (ق).

٤- أحمد بن عاصم بن عَنْبَسة العَباداني، أبو صالح نزيل بغداد، «صدوق» (ق).

٥- محمود بن خِداش الطَّالْقانيّ، نزيل بغداد، (٢٥٠هـ)، «صدوق»، (ت عس ق).

هذا؛ ومن قدماء شيوخ الإمام ابن ماجه - كما ذكر الحافظ الذّهبي[٢]- الّذين علا بالرواية عنهم في أسانيده: جُبارة بن المُغَلِّس الحِمّاني، أبو محمد

---

(١) (تاريخ الإسلام) للذهبي (٢٠٩/١٩).
(٢) (السير) (٢٧٨/١٣).

الكوفي (٢٤١هـ)، وهو ممّن انفرد ابن ماجه بالرواية عنه، وروى عنه خمسة أحاديث ثلاثيات، غير أنّه «ضعيف»[(١)]. وسيأتي بيان تلك الأحاديث الثلاثيات عند الكلام على «العالي و النازل في سنن ابن ماجه».

---

(١) انظر: (الكامل في الضعفاء) لابن عدي (٢/١٨٠)، (ميزان الاعتدال) للذهبي (٢/١١١)، (تهذيب التهذيب) (٢/٥٠).

المبحث السادس
تلاميذ الإمام ابن ماجه

بعد أن عاد الإمام ابن ماجه رحمه الله من رحلته الطويلة، واستقرّ في بلده (قزوين)، وقد طبقت شهرته الآفاق، وصار - كما قال الحافظ الذهبي- «حافظ قزوين»[١]: أقبل عليه طلاّب العلم من كلّ مكان؛ فكان من أشهر من تتلمذ عليه، وتخرّج في فنّ الحديث على يديه: جماعةٌ من الكبار القدماء[٢]، أذكر منهم:

١- علي بن إبراهيم بن سلمة، أبو الحسن القزويني القطّان (٣٤٥هـ)، محدث قزوين وعالمها، قال الخليلي: «عالم بجميع العلوم التفسير والنحو واللغة والفقه القديم لم يكن له نظير دينا وديانة وعبادة »[٣]. وقال الرّافعي: «إمام كبير، له من كلّ علم خطٌّ موفورٌ»[٤]. وقال الذهبي: «الإمام الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام عند قزوين»[٥]. وهو أشهر رواة السنن.

٢- أبو الحسن علي بن سعيد بن عبدالله العسكري الحافظ (٣١٣هـ)، قال ابن مَرْدُويه: «كان من الثّقات، يحفظ ويصنّف»[٦]. وقال الرّافعي: «وله

(١) (المعين في طبقات المحدثين) (١/١٠٣).وانظر: (تذكرة الحفّاظ) (٢/٦٣٦).
(٢) انظر: (التقييد) (١/١٢١)، (تهذيب الكمال) (٢٧/٤٠)، (السير) (١٣/٢٧٨).
(٣) (الإرشاد في معرفة علماء البلاد) (٢/٧٣٥).
(٤) (التدوين) (٣/٣١٩).
(٥) (السير) (١٥ / ٤٦٣).
(٦) انظر: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) لابن الدمياطي (ص/١٩٠).

معجم متداول بين العلماء، رضيه الحفّاظ، وروى عنه الكبار لحفظه»[(١)].

٣- أحمد بن إبراهيم القزويني جد الحافظ أبي يعلى الخليلي (٣٢٧هـ)، قال الرافعي: «سمع بقزوين محمد بن يزيد ابن ماجه، وكتب مسنده - يعني السنن- بيده». وقال الخليلي: «ولم يرو إلا القليل»[(٢)].

٤- أحمد بن روح بن زياد الشعراني، أبو الطيب البغدادي، قال أبو الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ): «له مصنّفات كثيرة في الزهد والأخبار»[(٣)].

٥- إسحاق بن محمد بن إسحاق بن يزيد الكيساني القزويني، قال الخليليّ: «محدث قزوين، عالم بهذا الشأن»[(٤)].

٦- سليمان بن يزيد بن سليمان أبو داود الفامي القزويني (٣٣٩هـ)، قال الرافعي: «من أئمّتها المشهورين». وقال الخليلي: «ثقة كبير عارف بالحديث»[(٥)]. و هو من رواة السنن.

٧- محمد بن عيسى الصفار، أبو عبد الله القزويني (٣٠٧هـ)، قال الخليلي: «ثقة متفق عليه»[(٦)].

---

(١) (التدوين) (٣/٣٦٣). و انظر: (الوافي بالوفيات) (٢١/٩٢).
(٢) انظر: (التدوين) (٢/١٣٤)، (تاريخ الإسلام) (٢٤/١٩٩).
(٣) (طبقات المحدثين بأصبهان) (٦/٨٤). و ذكره الذهبي في (تاريخ الإسلام) (٢١/٨٩)، و لم يذكر سنة وفاته.
(٤) انظر: (التدوين) (٢/٢٨٠).
(٥) (التدوين) (٣/٥٧-٥٨). وانظر: (الإرشاد) للخليلي (٢/٧٣٦).
(٦) (الإرشاد) (٢/٧١٧-٧١٨).

٨- أحمد بن محمد بن حكيم أبو عمرو المديني الأصبهاني (٣٣٣هـ)، قال أبو الشيخ: «كان ديِّناً فاضلاً حسن المعرفة بالحديث»[١].

٩- جعفر بن إدريس أبو عبد الله القزويني، قال الرافعي: «خرج إلى مكة وجاور بها، يقال: إنّه كان إمام الحرمين ثلاثين سنة». وقال: «توفّي جعفر بن إدريس سنة بضع عشرة و ثلاثمائة»[٢]. ونقل الحافظ ابن حجر عن الدارقطني أنّه قال: «وجَعفر هذا ضعيف»[٣]، ولعلّه عنى بذلك ضعفه في حديث تفرّد به، لا أنّه ضعيف مطلقاً، والله أعلم.

وسيأتي ذكر بقيّة تلاميذه عند الكلام على رواة السنن.

(١) (طبقات المحدثين بأصبهان) (٤/٢٥). وانظر: (تاريخ دمشق) (٥/٢١٣).
(٢) (التدوين) (٢/٣٧٦).
(٣) (لسان الميزان) (٢/١١٠).

المبحث السابع
مؤلفات الإمام ابن ماجه

الإمامُ ابن ماجه رحمه الله عالمٌ «صاحبُ فُنون»[١]، ومع ذلك لم يكن من المكثرين في التّصنيف، ولعلّ سبب ذلك هو تفرّغه للتّحديث والتّدريس، حتّى تخرّج على يديه أئمّة أمثال الجبال ممّن سبق ذكرهم؛ ولذا فإن المصادر لم تذكر لهذا الإمام - على شهرته - إلاّ ثلاثة مصنّفات، ولكنّها مصنّفات كبيرة نفيسة:

١- **السنن**: وهو كتابه الذي اشتُهر به، وسيأتي الكلام عليه.

٢- **تفسير القرآن**[٢]: ويسمّيه بعضهم: «تفسير القرآن الكريم»[٣]، وقد وصفه الحافظ ابن كثير بأنه «تفسيرٌ حافلٌ»[٤]، وذكر المِزّيُّ أنّه لم يقع له من تفسير ابن ماجه سوى جزءين منتخبين منه[٥].

٣- **التّاريخ**[٦]: أرّخ فيه من عصر الصحابة حتّى عصره، وظلّ موجودًا بعد وفاته مدةً طويلةً؛ إذ شاهده الحافظ أبو الفضل محمّد بنُ طاهر المقدسيُّ (٥٠٧هـ)، وقال: «رأيت له بقزوين تاريخاً على الرجال والأمصار، من عهد

(١) انظر: (النجوم الزاهرة) (٣/٧٠).
(٢) انظر: (كشف الظنون) لحاجي خليفة (١/٤٣٩).
(٣) انظر: (وفيات الأعيان) (٤/٢٧٩)، (الحطة) (ص/٢٥٥).
(٤) (البداية و النهاية) (١١/٥٢).
(٥) انظر: (تهذيب الكمال) (١/١٥٠).
(٦) انظر: (كشف الظنون) (١/٣٠٠).

الصحابة إلى عصره»[١]. وذكر ابنُ خلّكان بأنه «تاريخٌ مليحٌ»[٢]، ووصفه الحافظ ابن كثير بقوله: «تاريخٌ كاملٌ»[٣]. وقال ابنُ الوَرْديّ: «تاريخٌ أحسنَ فيه»[٤].

قال الشيخ محمّد مصطفى الأعظميّ: «وفي الوقت الحاضر لا ندري شيئاً عن تفسيره، ولا عن تاريخه»[٥].

(١) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/٢٧٢)، (تهذيب الكمال) (٢٧/٤١).
(٢) (وفيات الأعيان) (٤/٢٧٩).
(٣) (البداية و النهاية) (١١/٥٢).
(٤) (تاريخ ابن الوردي) (١/٢٣٢). و في ترجمة (سعيد بن محمد بن نصر) من (لسان الميزان) (٣/٤٢) ما يدلّ على اعتناء العلماء بسماعه.
(٥) (مقدمة سنن ابن ماجه) (١/١٦).

المبحث الثامن
مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه

جمع الله عزّ و جل للإمام ابن ماجه من صفات العلم والعمل بالدين، ما جعله إماماً يقتدى به عند أهل قزوين، وفي مكانة عالية عند العلماء المتقدمين والمتأخرين؛ لذا فقد تتابعت كلماتهم في الثناء عليه، وبيان فضله وكبير منزلته، وفيما يلي طائفة من أقوالهم وكلماتهم:

- قال الإمام أبو يعلى الخليليّ: «ثقةٌ كبيرٌ، متّفقٌ عليه، محتجٌّ به، له معرفةٌ بالحديث وحفظٌ».

  وقال أيضا: « عالمٌ بهذا الشّأن، ورعٌ، مكثرٌ، صاحبُ تصانيف»[١].

- وقال الحافظ عبد الكريم الرّافعيّ: «وهو إمامٌ من أئمّة المسلمين، كبيرٌ، متقنٌ، مقبولٌ بالاتّفاق»[٢].

- وقال العلامة ابنُ خلِّكان: «الحافظ المشهور، مصنِّفُ كتاب (السُّنن) في الحديث، كان إماماً في الحديث، عارفاً بعلومِه، وجميعِ ما يتعلق به»[٣].

- وقال الحافظ ابن الأثير: «وكان عاقلاً، إماماً، عالماً»[٤].

---

(١) انظر: (التقييد) (١/١٢١)، (تهذيب التهذيب) (٤/٧٣٧).
(٢) (التدوين) (٢/٤٩).
(٣) (وفيات الأعيان) (٤/٢٧٩).
(٤) (الكامل في التاريخ) (٦/٦٢).

● وقال الإمام الذهبي: «الحافظ الكبير، الحجة، المفسّر».

وقال أيضاً: «كان ابنُ ماجه حافظاً، ناقداً، صادقاً، واسعَ العلم» [١] .

● وقال الحافظ ابن كثير: «صاحبُ كتاب السُّنن المشهورة، وهي دالّةٌ على عملِه وعلمِه، وتبحُّرِه واطّلاعِه، واتّباعِه للسُّنّة في الأصول والفروع» [٢].

● وقال الحافظ ابنُ ناصر الدِّين الدّمشقيّ: «أحدُ الأئمّةِ الأعلام، وصاحبُ (السُّنن) أحدِ كتبِ الإسلام... وهو حافظٌ نبيلٌ، ثقةٌ كبيرٌ، صنّف (السنن)، و(التّاريخ)، و(التّفسير)» [٣].

وقال في (بديعة البيان): [الرّجز].

ابنُ يزيدَ ماجةُ [٤] القَزْوِينِي   راوٍ جَلاَ عوارِفَ الفُنُونِ [٥].

(١) (السير) (١٣/٢٧٧-٢٧٨).
(٢) (البداية و النهاية) (١١/٥٢).
(٣) انظر: (التّبيان شرح بديعة البيان) (ل٨٧/ب)، نسخة المكتبة الأحمدية بحلب.
(٤) مجيئها هنا بالتّاء لضرورة الوزن؛ فتنبّه.
(٥) انظر: المصدر السّابق.

المطلب التاسع : وفاتـــه

بعد عمرٍ حافلٍ بالطّلبِ والتّحصيلِ، وبالتّعليمِ والتّصنيفِ في فنون العلم المختلفة:- رحل الإمام ابن ماجه رحمه الله عن هذه الدنيا، وكانت وفاته يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثلاث بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين (٢٧٣هـ)، وله أربع وستون سنة.

وقد تولّى غسله محمد بن علي القهرمان و إبراهيم بن دينار الورّاق، وصلّى عليه أخوه أبوبكر، ودفنه أبو بكر و أبو عبدالله أخواه وابنه عبدالله[١].

قال الحافظ ابن حجر: «وقيل: مات سنة خمس وسبعين»[٢].

والأوّل هو الأصح، بل قال الإمام الذهبي: «و غلط من قال سنة خمس»[٣].

وقد رثاه يحيى بن زكرياء الطرائقي بأبيات[٤]، منها قوله [الوافر]:

أَيَا قَبْرَ ابْنِ مَاجَةَ غُثْتَ قَطْراً ... مُلِثًّا بِالْغَدَاةِ وَ بِالْعَشِيِّ

فَقَدْ حُزْتَ التُّقَى وَالْبِرَّ لَمَّا ... تَضَمَّنْتَ الْبَرِيَّ مِنَ الْبَرِيِّ[٥]

(١) انظر: (شروط الأئمة الستة) لمحمد بن طاهر المقدسي (ص/٢٦)، (التدوين) (٢/٥٠)، (التقييد) (١/١٢٠-١٢١).

(٢) (تهذيب التهذيب) (٣٤٢/٨). وانظر: (فتح المغيث) للسخاوي (٣٤١/٣).

(٣) (تذهيب التهذيب) (٣٤٢/٨). وانظر: (سير أعلام النبلاء) (٢٧٩/١٣).

(٤) انظر: (التدوين) (٢/٥٠-٥١).

(٥) يعني من البريّة.

أَبِي عَبْدِ الإلَـهِ أَبِي الْبَرَايَـا　　أَب بَـرٍّ بِهِـمْ حَـدِبٍ حَفِـيٍّ

أَقُـولُ لِمُقْلَتَـيَّ أَيَـا ابْكِيَـاهُ　　لِفُقْـدَانٍ لآثَـارِ النَّبِـيِّ

وَ نَشْرِ مَنَاقِبٍ كَثُرَتْ وَ طَـابَتْ　　لآلِ اللـهِ كَالْمِسْـكِ الزَّكِـيِّ

كما رثاه محمد بن الأسود القزويني بأبياتٍ، منها قوله[الوافر]:

لَقَدْ أَوْهَى دَعَائِمَ عَرْشِ عِلْمٍ　　وَضَعْضَعَ عِلْمَهُ فَقْدُ ابْنِ مَاجَهْ

وَخَـابَ رَجَـاءُ مَلْهُوفٍ كَئِيبٍ　　يُدَاوِيهِ مِنَ الـدَّاءِ ابنُ مَاجَـهْ

إلى قوله:

فَمَنْ يُرْجَى لِعِلْمٍ ثُمَّ حِفْظٍ　　بِشَـرْحٍ بَيِّنٍ مِثْـلُ ابْـنِ مَاجَـهْ

وَمَنْ لِمُصَنَّفَـاتٍ مُسْنَـدَاتٍ　　وَمُنْتَخَبَـاتِهَا بَعْـدَ ابْـنِ مَاجَهْ

الفصل الثاني

سنن الإمام ابن ماجه

وفيه عشرة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام ابن ماجه.
- المبحث الثاني: رواته.
- المبحث الثالث: زيادات أبي الحسن القطان.
- المبحث الرابع: عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه.
- المبحث الخامس: مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه.
- المبحث السادس: شرط الإمام ابن ماجه في «سننه».
- المبحث السابع: مرتبته بين كتب السنّة.
- المبحث الثامن: درجة أحاديث «سنن ابن ماجه»، وحكم زوائده.
- المبحث التاسع: منهج الإمام ابن ماجه في سننه.
- المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه.

المبحث الأول

التعريف بسنن الإمام ابن ماجه

وفيه أربعة مطالب:

- ■ المطلب الأول: اسمه وما اشتهر به.
- ■ المطلب الثاني: موضوعه والغرض من تصنيفه.
- ■ المطلب الثالث: ميزات كتاب السنن.
- ■ المطلب الرابع: مقدمة كتاب السنن.



المطلب الأول
اسمُه وما اشتُهِر به

اشتهر كتاب الإمام ابن ماجه باسم (**السُّنَن**)، ويضاف إلى مؤلفه، فيقال: (**سنن ابن ماجه**)، وربّما أطلق عليه بعضهم اسم (**المسند**)؛ وذلك باعتبار غالب ما فيه من الأحاديث؛ فإنها متّصلة مرفوعة إلى النبي ﷺ، ومن هذا ما سبق في ترجمة تلميذه أحمد بن إبراهيم القزويني(٣٢٧هـ)، وقول الحافظ عبد الكريم الرّافعيُّ عنه: «وكتب مسنده بيده»(١).

وقد ورد عن ابن ماجه تسميته لكتابه بـ(السنن)، وذلك فيما ذكره الذهبيُّ عن ابن ماجه أنه قال: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة، فنظر فيه ...» إلخ(٢).

وبهذا الاسم سمّاه عامّة العلماء الذين ذكروا كتابه أو عرّفوا به؛ كأصحاب الفهارس والأثبات، والكتب في أسماء الفنون والمصنّفات(٣).

---

(١) انظر: (ص/١٦).
(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٣٧٨/١٣). و انظر: (تاريخ دمشق) (٢٧١/٥٦).
(٣) انظر على سبيل المثال: (ثبت الوادي آشي) (ص/١١٧)، (برنامج المجاري) (ص/١١١)، (كشف الظنون) (١٤٠٠/٢)، (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/١٢).
ثمّ وجدت الوادي آشي أطلق عليه في (ثبته) (ص/٥٤٦) اسم: (سنن المصطفى)، والله أعلم.

المطلب الثاني
موضوعه والغرض من تصنيفه

كتاب (السنن) لابن ماجه، هو أحد كتب السنن التي رُتِّبت فيها الأحاديث على الأبواب الفقهيّة، وإن كانت المصادر لم تسعفنا ببيان سبب تأليفه، أو الغرض الذي قصده المصنّف من وضعه، إلاّ أنّ عنوان الكتاب، وما فيه من كتب وأبواب يشعر بأنّ موضوعه هو أحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء؛ فكأنّ الإمام ابن ماجه قصد جمع تلك الأحاديث لأهل بلده، على سبيل الاختصار مع تجنّب التكرار، كما جمع غيره من الأئمّة تلك الأحاديث لأهل بلادهم، أو لمن سألهم جمعها من طلابهم، ووجود بعض الكتب الأخرى؛ ككتاب الأدب، وكتاب الفتن ونحوهما، لا يعكّر على ما ذكرناه؛ لأن العبرة بالغالب، ولوقوع مثل هذا في غيره من كتب السنن، التي لم يختلف في كون موضوعها جمع أحاديث الأحكام؛ كسنن أبي داود وغيره.

ويشهد لهذا ما ذكره الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر، حيث قال: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالري وما والاها من ديار الجبل، وقُوهِستان، ومازَنْدِران، وطَبَرِستان، شأنٌ عظيمٌ، عليه اعتمادُهم، وله عندهم طرقٌ كثيرةٌ»[1]. وقال ابنُ الأثير: «كتابُه كتابٌ مفيدٌ، قويُّ النّفع في الفقهِ»[2].

---

(١) انظر: (التقييد) (١/١٢٠).

(٢) انظر: (الحطة) (ص/١٢٢).

المطلب الثالث

ميـزات كتـاب السّـنن

يمكن أن نجمل ميزات كتاب (السّنن) لابن ماجه في أربعة أمور:

الأول: أنّه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدّقة و الإيجاز، فضلا عن حسن الترتيب، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وهو كتاب مفيد، **قويٌ التّبويب في الفقه**»[١].

الثاني: كثرة زوائده على ما ورد في الكتب الخمسة، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وإنّما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدّ الموطّأ إلى عدّ ابن ماجه؛ لكون زيادات الموطّأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًّا، بخلاف ابن ماجه؛ فإنّ **زياداتِه أضعافُ زياداتِ الموطّأ**»[٢].

الثالث: أنّه يسرد الأحاديث باختصار من غير تكرار في الغالب، قال ابن طاهر رحمه الله: «ولعمري إنّ كتاب أبي عبد الله ابن ماجه من نظر فيه علم مزيّة الرّجل من: حسن التّرتيب، وغزارة الأبواب، وقلّة الأحاديث، وترك التّكرار...»[٣].

وقال صِدِّيق حسن خان رحمه الله: «وفي الواقع الذي فيه من حسن

---

(١) (اختصار علوم الحديث) (٦٦٠/١).
(٢) (النكت على ابن الصلاح) (٤٨٧/١).
(٣) انظر: (التقييد) (١٢٠/١).

التّرتيب، وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار، ليس في أحد من الكتب»[١].

الرابع: أنّه جعل الكتاب للأحاديث المجرّدة، وأخلاه من الموقوفات والمقطوعات إلاّ المقدمة؛ فقد ذكر فيها شيئاً من ذلك، كما أنّه يذكر الحديث ولا يعقِّب عليه بشيء غالباً؛ لا شرحاً ولا كلاماً على الأحاديث؛ فكأنّه جعله خالصاً لأقواله ﷺ[٢].

---

(١) (الحطة) (ص/٢٢١).

(٢) انظر: (الرسالة المستطرفة) (ص/١٢-١٣).

المطلب الرابع
مقدّمة كتاب السّنن

ابتدأ الإمام ابن ماجه رحمه الله كتابه بمقدّمة عظيمة في السنّة ووجوب اتّباعها- واتّباع سنّة الخلفاء الرّاشدين-، والرّدّ على من أنكرها، أو شكّك في الأخذ بها في أصول الدين وفروعه، كما ضمّنها أبواباً في التحذير من البدعة، والردّ على أهل البدع والأهواء؛ كالخوارج والجهميّة وغيرهما، وأبواباً في فضائل الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، وبيان منزلتهم وعظيم مكانتهم في الدّين، ثمّ ختمها بأبواب في طلب العلم والعمل به.

وقد أحسن في ذلك و أجاد؛ فإنّ هذه المقدّمة بمثابة النّصيحة بين يدي كتابه لطلّاب العلم، بضرورة العمل بما يسمعون و يكتبون من الحديث، وأنّ المقصود من الحديث ليس مجرد روايته وسماعه، بل المقصود العمل بما فيه من العقائد والأحكام والآداب، وإلاّ كان طلبُ الحديثِ وسماعُه حجّةً يوم القيامة على صاحبه.

وهذه المقدّمة ممّا تميّز به كتابه على سائر الكتب السّتّة، وإن كان الإمام مسلم رحمه الله قد قدّم لكتابه بمقدّمة أيضاً، إلاّ أنّ مقدمة مسلم ضمّنها سبب تأليفه، وشرطه في كتابه، وغير ذلك من المباحث العلميّة[1]، وأمّا مقدّمة ابن ماجه: فهي فيما يجب على المسلم عموماً وطالب الحديث

---

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح مسلم) (ص/٤٩).

خصوصاً أن يعتقده ويعمل به؛ فهي مقدّمة عقديّة تربويّة، وإلى هذه المقدّمة أشار الحافظ ابن كثير رحمه الله بقوله -فيما سبق نقله عنه-[١]: «صاحب كتاب السّنن المشهورة، وهي دالّة على عمله وعلمه، وتبحره واطّلاعه، **واتّباعه للسّنة في الأصول والفروع**».

(١) انظر: (المبحث الثامن: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه).

المبحث الثاني
رواتــــه

ذكر الرافعيُّ رحمه الله أربعةً من المشهورين برواية (سنن ابن ماجه)، وهم: أبو الحسن ابن القطان، وسليمان بن يزيد القزويني، وأبو جعفر محمد بن عيسى المطوعي، وأبو بكر حامد بن ليثويه الأبهريان[١].

وزاد عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله راويَيْن آخرين، فقال: «ومن الرواة عنه: سعدون[٢]، وإبراهيم بن دينار[٣]»[٤].

فهؤلاء ستّةٌ من رواة السّنن لابن ماجه، وأشهرهم الأول، وهو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني القطّان (٣٤٥هـ)، ومن طريقه يروى الكتاب منذ أزمان متقدّمة.

قال الشيخ محمد مصطفى الأعظمي:

«لكنّه يبدو أنّ الكتاب لم يشتهر إلاّ عن طريق الحافظ أبي الحسن القطّان، وبقيّة الرّوايات لهذا الكتاب اندثرت في وقت مبكر.

وكتب الأثبات والفهارس المتداولة لا تذكر رواية هذا الكتاب إلاّ عن طريق

---

(١) (التدوين) (٢/٤٩-٥٠).
(٢) هو سعد بن محمد البروجردي. انظر: (نزهة الألباب) لابن حجر (١/٣٣٦).
(٣) هو الجَوْسَقي الورّاق الهمداني. انظر: (نزهة الألباب) (٢/٢٨٨).
(٤) (تهذيب التهذيب) (٩/٤٦٨).

أبي الحسن القطّان فقط»[١]. ولهذا قال صدِّيق حسن خان- عن أبي الحسن القطّان-: «صاحب رواية سننه»[٢].

ويحسن التّنبيه هنا إلى أن هذه الروايات بينها شيء من التفاوت في الأحاديث؛ فقد ذكر الإمام المزّي بعض الزيادات في رواية ابن دينار على رواية غيره[٣]، وذكر الحافظ ابن حجر أنّه وقف على نسخة صحيحة مجوّدة من رواية سعدون عن ابن ماجه، وفيها عدّة أحاديث في الطهارة لم يرها في رواية غيره[٤].

هذا؛ ولأبي الحسن القطّان زيادات من روايته على (سنن ابن ماجه)، قال الحافظ ابن نقطة: «حدّث بكتاب السنن لأبي عبد الله، وله فيها زيادات عن جماعة من شيوخه»[٥]، كما أنّ له في السّنن كلاماً في تعليل بعض الأحاديث، قال الإمام الذّهبي: «وفي غضون كتابه أحاديث يُعِلُّها صاحبه الحافظ أبو الحسن ابن القطان»[٦].

ولأهميّة زيادات أبي الحسن القطّان على (سنن ابن ماجه): أفردتها في المبحث التالي.

---

(١) (مقدمة سنن ابن ماجه) (١/١٨). وانظر: (الإمام ابن ماجه) للنّعمانيّ (ص/٢٨٤).
(٢) (الحطة) (ص/٢٥٦).
(٣) انظر: (تحفة الأشراف) (١١/٣٧٤ رقم:١٦٠٠١).
(٤) انظر: (النكت الظراف على الأطراف) (٤/٣٥ رقم:٤٥١١).
(٥) (التقييد) (١/٤٠١).
(٦) (السير) (١٣/٧٩).

المبحث الثالث

زيادات أبي الحسن القطان(١)

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التّعريف بزيادات أبي الحسن القطان.
- المطلب الثاني: عدد الزيادات وأنواعها.
- المطلب الثالث: الفوائد الحديثيّة في هذه الزيادات.

(١) انظر: (زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه) لمسفر الدُّمَيني.

المطلب الأول
التّعريف بزيادات أبي الحسن القطان

الحافظ أبو الحسن القطّان (٣٤٥هـ) رحمه الله ممّن سمع من الإمام ابن ماجه (سننه) ومن طريقه - اليوم- يتصل الإسناد؛ كما سبق ذكره، و كان عند روايته (سنن ابن ماجه) لطلّابه ربّما كان عنده للحديث الذي يرويه لهم من السنن إسناد آخر عال من غير طريق ابن ماجه، يلتقي معه في شيخه أو من دونه، فتراه يسوق إسناده العالي(١) عقب روايته لحديث ابن ماجه، وهنا يروي الرّاوي عنه تلك الزيادات مضمومة إلى أحاديث السنن نفسها، وهذا منه -رحمه الله تعالى- يشبه عمل أصحاب المستخرجات.

وربما زاد حديثا مستقلًا بإسناده ومتنه؛ بلفظ حديث ابن ماجه أو بنحوه، و هذا قليل(٢).

ويجد المطالع للسنن تلك الزيادات بنوعيها مصدرة بقوله: «قال أبو الحسن»، أو: «قال القطان»، أو: «قال أبو الحسن بن سلمة»، أو: «قال أبو الحسن القطان»، وربّما لم تصدر بنحو ذلك.

وأكثر الزيادات وقعت في كتاب الطهارة حيث بلغ عددها فيه خمسا وعشرين (٢٥) زيادة، يليه المقدمة وفيها تسع (٩) زيادات، ثم الصلاة وفيها

---

(١) قال الذهبي في (تاريخ الإسلام) (٢٥/٣٣١): «قد علا في سنن ابن ماجه أماكن».
(٢) انظر مثاله في الحديث (٤٥١) من طبعة فؤاد عبد الباقي، و سيأتي قريباً.

ثلاث (٣) زيادات؛ يليها الزهد وفيه اثنتان. وقد روى أبو الحسن أكثر تلك الزيادات عن أبي حاتم الرازي؛ حيث روى عنه اثنين وعشرين (٢٢) حديثا، يليه: إبراهيم بن نصر روى عنه سبعة (٧) أحاديث، ثم حازم بن يحيى ثلاثة (٣) أحاديث.

وتعرف هذه الزيادات بأحد أمرين:

الأول: وهو الغالب تصديرها بقوله: «قال أبو الحسن بن سلمة»، أو: «قال أبو الحسن القطان»، أو: «قال أبو الحسن»، أو: «قال القطان»، ...إلخ.

الثاني: أن يكون الراوي المصدر به الإسناد ليس من شيوخ ابن ماجه؛ إمّا مطلقا -جزما- مثل: جعفر بن أحمد بن عمر، وإبراهيم بن نصر، أو على الاحتمال مثل: أبي يحيى الزعفراني، وإمّا أن ابن ماجه لم يرو عنه في السنن، وإنمّا روى عنه في غيرها كأبي حاتم الرازي؛ حيث روى عنه في التفسير دون السنن[1].

---

(١) تنبيه: الناظر في صنيع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي عند طبع كل منهما للكتاب، لا يجد عندهما تمييزاً لهذه الزيادات عن الأصل؛ لذا ينبغي لطالب العلم التنبّه لذلك.

المطلب الثاني
عدد الزيادات وأنواعها

بلغ عدد هذه الزيادات أربعا وأربعين (٤٤) زيادة؛ وأكثر هذه الزيادات هي من باب الاستخراج الذي سبقت الإشارة إليه، و منها ما رواه أبو الحسن بأكثر من إسناد[١]، وإحدى هذه الزيادات كلام للشافعي رحمه الله بيّن فيها العلّة من الغسل من بول الجارية دون الغلام، قال أبو الحسن بن سلمة: حدثنا أحمد بن موسى بن معقل، ثنا أبو اليمان المصري قال: سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ: «يرش من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية» والماء ان جميعا واحد؟ قال: لأن بول الغلام من الماء والطّين، وبول الجارية من اللّحم والدّم، ثمّ قال لي: فهمت؟ أو قال: لقنت؟ قلت: لا، قال: إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين، وصار بول الجارية من اللّحم والدّم، قال: قال لي: فهمت؟ قلت: نعم، قال لي: نفعك الله به[٢].

وزيادة أخرى هي تفسير لفظة غريبة في أحد الأحاديث، هي قوله: «قال أبو الحسن القطان: العَلابي: العَصَب»[٣].

---

(١) انظر على سبيل المثال زيادته تحت (ح٢٤٤).
(٢) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٥٢٥).
(٣) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٢٨٠٧).

المطلب الثالث
الفوائد الحديثيّة في هذه الزيادات

أما الفوائد الحديثيّة في هذه الزيادات؛ فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- **أولاً: من حيث الزياداتُ في الألفاظ:**

وهذه قليلة؛ ففي أكثر الأسانيد أحال على متن ابن ماجه بقوله: «فذكر نحوه»، أو: «مثله»، وأشار في بعض المواضع إلى اختلاف يسير في لفظ روايته عن رواية ابن ماجه؛ ففي الحديث (٢٤٥٨) كان لفظ ابن ماجه: «فالتفت إلى النبي ﷺ فقال: **اشْكَمْت دَرْد**». وقال القطان: «فذكر نحوه، وقال فيه: **اشكمت درد؛ يعني: تشتكي بطنك بالفارسية**».

وفي الحديث (٤١٧٢) كان لفظ ابن ماجه: «اذهب فخذ **بأُذُن خيرها**» ولفظ القطان: «**بأذن خيرها شاة**».

وفي الحديث (٢٧٢٣) فائدة جيّدة؛ حيث كانت رواية ابن ماجه على الشك في أحد الألفاظ، بينما رواية القطان بالجزم؛ ففي لفظ ابن ماجه: «سمعت النبي ﷺ أتي بفريضة فيها جدٌّ، فأعطاه ثلثاً، أو سدساً»، وفي لفظ القطان: «قضى رسول الله ﷺ **في جدٍّ كان فينا بالسّدس**».

وفي هذه الأمثلة دليل على دقّته في سياق الألفاظ، وإشارته إلى الاختلاف فيها ولو كان يسيراً، وكذا إلى الزيادة والنقص بين روايته في زيادته، وبين رواية ابن ماجه.

ومن زياداته أثناء سياق أحد الأسانيد: ما جاء في الحديث (٢٥٦) من توثيق أحد الرواة مما لم يرد في إسناده ابن ماجه، حيث روى بإسناده إلى ابن نمير عن معاوية النّصري **وكان ثقة**، ثم ذكر الحديث نحوه بإسناده.

أما الأحاديث التي ساقها أبو الحسن القطان بأسانيدها ومتونها، ولم يحل فيها على متون ابن ماجه؛ فهي أربعة:

الأول: قال أبو الحسن بن سلمة: وحدثناه أبو سعد عمير بن مرداس الدونقي، ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم أبو يحيى البصري، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير عن جابر أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: **إنّ رسول الله ﷺ نهاني أن أشرب قائما، وأن أبول مستقبل القبلة**.

متن ابن ماجه: ... أنّه شهد على رسول الله ﷺ أنّه نهى أن نستقبل القبلة بغائط أو ببول[1].

ولعلّه ساق متنه للاختلاف بين اللفظين، لأنّ في متن حديثه ما ليس في متن حديث ابن ماجه، وهو النهي عن الشرب قائما.

الثاني: قال القطان: حدثنا أبو حاتم، ثنا عبد المؤمن بن علي، ثنا عبدالسلام بن حرب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ويلٌ للأعقابِ من النار**».

---

(١) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح٣٢٠-٣٢١).

ومتن ابن ماجه من طريق عائشة وقع بعد زيادة ابن القطان هذه لكنّه بلفظ: «**ويلٌ للعَراقيب من النار**»(١).

الثالث: قال أبو الحسن: وثنا أبو حاتم، ثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يقرأُ الجنبُ والحائضُ شيئاً من القرآن**».

ولفظ حديث ابن ماجه: «**لا يقرأُ القرآنَ الجنبُ ولا الحائضُ**»(٢).

الرابع: قال أبو الحسن القطان: حدثنا إبراهيم بن نصر، ثنا هدبة بن خالد، ثنا سهيل بن أبي حزم، عن ثابت، عن أنس، أنّ رسول الله ﷺ قال في هذه الآية: ﴿ **هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ** ﴾ المدثر: ٥٦ قال رسول الله ﷺ: «**قال ربكم: أنا أهلٌ أن أُتّقى؛ فلا يشرك بي غيري، وأنا أهلٌ لمن اتّقى أن يُشرِك بي أن أغفر له**».

أما لفظ ابن ماجه فهو: أن رسول الله ﷺ قرأ (أو تلا) هذه الآية: ﴿**هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ**﴾ المدثر: ٥٦ فقال: «**قال الله عز وجل: أنا أهلٌ أن أُتّقى فلا يجعل معي إله آخر؛ فمن اتقى أن يجعل معي إلها آخر فأنا أهل أن أغفر له**»(٣).

---

(١) انظر: (السنن) (ح ٤٥١-٤٥٢).
(٢) انظر: (السنن) (ح ٥٩٥-٥٩٦).
(٣) انظر: (السنن) (ح ٤٢٩٩).

• **ثانياً: من حيث الصّحةُ و الضّعفُ:**

فائدة الزيادات في هذا نادرة؛ حيث لم تجبر حديثاً ضعيفاً رواه ابن ماجه[١]، بل على العكس من ذلك؛ فقد وجدت أحاديث ابن ماجه -في مواضع- صحيحة الأسانيد أو حسنة، بينما زيادات أبي الحسن القطان على تلك الأحاديث نفسها جاءت ضعيفة، ومن ذلك:

١- الحديث (٢٣٧): فقد روى ابن ماجه حديثه عن إسماعيل بن أبي كريمة الحرّاني، ثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، حدثني زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن أسلم عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه ... الحديث، وهذا إسناد صحيح، بينما رواه القطان عن أبي حاتم ثنا محمد بن يزيد بن سنان الرَّهاوي، ثنا يزيد بن سنان -يعني أباه- حدثني زيد بن أبي أنيسة عن فُلَيح بن سليمان عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ... الحديث.

وفي إسناد القطان هنا راويان ضعيفان هما: محمد بن يزيد بن سنان الرَّهاوي، وأبوه، ولعله ذكر إسناده هذا لفائدة مهمة -لو كان إسنادها صحيحا- هي: زيادة راو بين زيد بن أسلم وزيد بن أبي أنيسة، هو: فُلَيح بن سليمان، لكن لضعف إسناد أبي الحسن المتضمّن لهذه الزيادة في الإسناد كان الحكم للرواية الناقصة لصحة إسنادها لا لروايته المزيدة لضعفها.

---

(١) ويستثنى من هذا الحديث رقم (٢٧٢٢)؛ فإنه محلّ بحث ونظر؛ فقد ذكره الشيخ الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه) (ح/٢٢٠١)، وقال: «صحيح بما بعده»، ثمّ ساق حديث أبي الحسن القطّان، والله أعلم.

٢- الحديث (١٣٠٣): فقد روى ابن ماجه حديث قيس بن سعد: «ما كان شيءٌ على عهد رسول الله ...» عن محمد بن يحيى، ثنا أبو نعيم عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عامر عنه، ورواه أبو الحسن القطان فقال: ثنا ابن ديزيل، ثنا آدم، ثنا شيبان عن جابر عن عامر، (ح) وحدثنا إسرائيل عن جابر. وحدثنا إبراهيم بن نصر، ثنا أبو نعيم، ثنا شريك عن أبي إسحاق عن عامر بنحوه، وقال البوصيري -معلقا على حديث ابن ماجه وزيادات القطان بأسانيدها الثلاثة-: «إسناد حديث قيس بن سعد الأول صحيح رجاله ثقات، وأما طرق القطان: فالأولى والثانية مدارُهما على جابر، وهو الجعفي وقد اتّهم، والثالثة أولى من الأُولَيَيْن»[١].

● ثالثاً: من حيث علوُّ الإسنادِ:

فهو أمر متحقّقٌ في أكثرها؛ إمّا بدَرَجةٍ واحدةٍ؛ كما هو الغالب، وإمّا بدَرَجتين[٢]؛ كما وقع في الحديث (١٣٠٣) من الطريق الثانية.

---

(١) (مصباح الزجاجة) (ص/١٥٤).

(٢) المراد بالعلوّ بدرجةٍ: أن يكون إسناد رواية أبي الحسن القطان من غير طريق ابن ماجه أنقص براوٍ واحدٍ ممّا لو رواه من طريق ابن ماجه؛ فإن كان إسنادُه أنقصَ براويين؛ فهو علوٌّ بدرجتين. انظر: (التقييد والإيضاح) للعراقي (ص/٣٣٥).

المبحث الرابع
عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه

رتّب الإمام ابن ماجه (سننه) على الكتب والأبواب؛ فيذكر الكتاب، ويذكر تحت كلّ كتاب أبواباً، وبدأ كتابه بمقدمة في السنّة، ثمّ ذكر الكتب الفقهيّة؛ فبدأ بالطهارة، ثم الصلاة ثم الصيام، ثم الزكاة، ثم ذكر أربعة عشر كتابا في المعاملات، ثم كتاب الحج، وختم كتابه بكتاب الزهد.

وقد ذكر الحافظ أبو بكر ابن نقطة عن أبي الحسن القطان أنّه قال: «جملة كتاب السنن - **وهو اثنان وثلاثون كتاباً**- فيها ألف باب وخمسمائة باب، فمن جملة الأبواب أربعة آلاف حديث»[١].

وقال الذهبي: «**وعدد كتب سنن ابن ماجه اثنان وثلاثون كتاباً**»[٢].

وهذا الإحصاء يخالف ما ذكره الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، حيث بلغ عدد الأحاديث عنده (٤٣٤١) حديثا، وبلغ عدد الكتب (٣٧) كتابا، وعدد الأبواب (١٥١٥) باباً[٣]، كما يخالف عدد الأحاديث في طبعة محمد مصطفى الأعظمي، حيث بلغ عددها عنده (٤٣٩٧) حديثاً؛ بما فيها من زيادات أبي الحسن القطان[٤].

---

(١) (التقييد) (١/١٢٠).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢٨٠).
وانظر: (البداية و النهاية) (١١/٥٢)، (طبقات علماء الحديث) (٢/٣٤٢) لابن عبد الهادي.
(٣) انظر: (خاتمة السنن) (٢/١٥١٩).
(٤) انظر: (مقدمة السنن) (١/١٩).

ولعلّ هذا الاختلاف يرجع إلى الاختلاف في الروايات، الذي يترتّب عليه -غالباً- اختلاف في النّسخ، وقد سبق عن الحافظ ابن حجر، أن في رواية سعدون في كتاب الطهارة أحاديث لم يرها في رواية غيره.

وإذا تذّكرنا طريقة ابن ماجه، وأنه يورد في كلّ باب حديثاً أو حديثين غالباً: علمنا أن الاختلاف في الأحاديث، سيترتّب عليه حتما اختلاف في الأبواب، ويحتمل أن يكون أبو الحسن القطان لم يدخل (مقدمة سنن ابن ماجه) ضمن الأحاديث التي أحصاها، ولو أسقطنا أحاديث هذه المقدمة، والتي مجموعها (٢٦٦) حديثا:- لم يبق بين العدد الذي ذكره محمد فؤاد، والعدد الذي ذكره أبو الحسن القطان، سوى (٧٥) حديثا، على أن تعبير ابن القطان بقوله: «وجملة ما فيها» يشعر بأنّه لم يحصها إحصاءً دقيقًا من أول الكتاب إلى آخره.

وكذا يقال بالنسبة للأبواب؛ فالفرق بين عدَدِ الأبوابِ عند محمد فؤاد وعدَدِهَا عند أبي الحسن القطان هو (١٥) باباً، علما بأن الأوّل عدّ ضمن المقدمة (٢٤) باباً.

وأما الاختلاف في عدد الكتب بين ما ذكره أبو الحسن القطّان و الذهبي؛ وهو (٣٢) كتاباً، وما ذكره الأستاذ محمد فؤاد؛ وهو (٣٧) كتاباً؛ فلعلّه يرجع أيضاً إلى اختلاف الروايات، الذي ذكرناه أوّلاً، والله أعلم[1].

ثمّ رأيت الشيخ محمد مصطفى الأعظمي قد تعقّب الأستاذ فؤاد عبد

---

(١) انظر: (بحوث في تاريخ السنة) لأكرم ضياء العمري (ص/٣٤٦)، (دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه) لسعدي الهاشمي (ص/٣-٤) (بحث ضمن مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة: العدد: ٤٧-٤٨).

الباقي؛ فقال: «لا أدري علام استند الأستاذ فؤاد عبد الباقي؛ فقد خالف في عدّ الكتب الذّهبيَّ، بل خالف أبا الحسن القطّان صاحب ابن ماجه وراوي كتابه.

يبدو لي أنه اعتمد على رأي المستشرقين فنسك وغيره الذين اشتغلوا بتأليف (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث).

وبمقابلة مخطوطتنا مع طبعة فؤاد عبد الباقي للكتاب نفسه:- تبيّن أنّه لا توجد في المخطوطة عناوين أبواب الهبات والصّدقات والرُّهُون والشُّفْعة واللُّقَطة والعِتْق، بل كلّ هذه الأبواب والكتب داخلة ضمن أبواب الأحكام.

وعلى هذا إن اعتبرنا (المقدمة) كتاباً فيصير عدد كتبه اثنين وثلاثين كتاباً.

والأمر الآخر الذي لا بد من ملاحظته: أنّ المخطوطة المشار إليها لا تستعمل تعبير الكتب، بل تستعمل الأبواب دوماً، اللّهم إلاّ في موضع واحد، وهو كتاب اللباس»[(١)].

وهذا كلامٌ نفيسٌ، وبه يتّضح سبب الخلاف في عدد الكتب، وأنّه خلاف حدث في الأعصار المتأخرة، ولم يعرفه الحفّاظ في القرون الأولى ، وقد نظرت في بعض النسخ التي لم يرجع إليها الشيخُ الأعظميُّ؛ كنسخة الخزانة التّيمورية بدار الكتب المصرية، والتي هي من أصحّ النسخ[(٢)]؛ فوجدت الأمر كما ذكر -جزاه الله خيرا -.

---

(١) (مقدمة سنن ابن ماجه) (١/١٩).

(٢) انظر ما سيأتي من الكلام على بعض نسخه في: «مبحث عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه».

المبحث الخامس
مكانة «سنن ابن ماجه»، وثناء العلماء عليه

كتاب السنن لابن ماجه أحد دواوين الإسلام وأصول السنّة، التي انتشرت في النّاس، وتلقّتها الأمّة بالقبول؛ ولهذا فقد أثنى على كتابه غير واحد من العلماء، وتتابعت كلماتهم في بيان مكانته، وفيما يلي طائفةٌ من أقوالُهم:

- قال الحافظُ أبو الفضل ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ: «وهذا الكتاب وإن لم يُشتهر عند أكثر الفقهاء؛ فإنّ له بالرَّيِّ وما والاها من ديار الجبل، وقُوهِسْتان، ومَازِنْدِران، وطَبَرِسْتان، شأنٌ عظيمٌ، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة، وقد ذكر له في تاريخ قزوين ما يعرف به الجاهل قدره ومنزلته»[1].
- وقال الحافظُ عبدالكريمُ الرافعيُّ: «ويُقرن سننُه بالصّحيحين، وسنن أبي داود، والنسائيّ، وجامع الترمذيّ، وسمعت والدي رحمه الله يقول: عرض كتاب السنن لابن ماجه على أبي زرعة الرازي فاستحسنه»[2].
- وقال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: «وهو كتابٌ مفيدٌ، قويُّ التبويبِ في الفقهِ»[3].

---

(١) انظر: (التقييد) (١/١٢٠).

(٢) (التدوين في أخبار قزوين) (٢/٤٩). وكلام أبي زرعة الذي أشار إليه هو قوله - فيما رُوي عنه: «أظنّ إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطّلت هذه الجوامع أو أكثرها». وهذه الكلمة لم أوردها في أقوال العلماء في الثناء على الكتاب؛ لأنها لا تصحّ عنه؛ كما سيأتي بيانه في مطلب: «أسباب ضعف مرتبته».

(٣) (اختصار علوم الحديث) (٢/٦٦٠).

- وقال الإمامُ الذّهبيُّ «سننُ أبي عبدالله كتابٌ حسنٌ، لولا ما كدّره من أحاديثَ واهيةٍ ليست بالكثيرة»[١].
- وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وكتابُه في السُّنن جامعٌ جيّدٌ، كثيرُ الأبوابِ والغرائبِ»[٢].
- وقال العلّامة صدِّيق حسن خان: «وفي الواقع الذي فيه من حسنِ التّرتيب، وسردِ الأحاديثِ بالاختصارِ من غير تَكْرارٍ ليس في أحدٍ من الكتبِ»[٣].

هذه بعض أقوال العلماء في الثناء على الكتاب، وهي كافية في الدّلالة على أهميّته، وعظيم منزلته.

(١) (تذكرة الحفاظ) (٦٣٦/٢).
(٢) (تهذيب التهذيب) (٧٣٧/٤).
(٣) (الحطة) (ص/٢٥٦).

المبحث السادس
شرط الإمام ابن ماجه في سننه

الإمام ابن ماجه- رحمه الله- لم يبيّن شرطه في هذا الكتاب، كما بيّنه أبو داود والترمذي وغيرهما، ولكن يظهر من صنيعه في كتابه أنّه قصد جمع أحاديث الأحكام التي يحتجّ بها الفقهاء، على سبيل الاختصار، من غير اشتراط للصّحّة(١).

وأمّا شرطه في الرجال: فهو وإن أخرج للطبقة الأولى والطبقة الثانية من طبقات الرّواة عن المكثرين من الأئمّة، إلاّ أنّه يكثر من التّخريج للرّواة من الطبقة الثالثة والطبقة الرابعة منهم.

وقد بيّن هذه المسألة أتمّ بيان الحافظ أبو بكر الحازميُّ (٥٨٤هـ) رحمه الله بقوله:

«ثمّ اعلم أنّ لهؤلاء الأئمّة مذهباً في كيفيّة استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز، وذلك أنّ مذهب من يخرّج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مَدْخولٌ لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرّواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال:

---

(١) انظر ما سبق في مطلب: «موضوعه والغرض من تصنيفه».

وهو أن نعلم مثلاً أنّ أصحاب الزُّهْري على خمس طبقات متفاوتة، ولكلّ طبقة منها مزيّة على الّتي تليها وتفاوت.

فمن كان في **الطبقة الأولى**:- فهو الغاية في الصّحّة، وهو غاية مقصد البخاريّ.

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزُّهري حتّى كان منهم من يُزامِلُه في السفر ويلازمه في الحضر، والثانية لم تلازم الزُّهري إلا مدّة يسيرة؛ فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم «شرط مسلم».

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزُّهْري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنّهم لم يسلموا عن غوائل الجرح؛ فهم بين الرّدّ والقبول، وهم «شرط أبي داود والنَّسَوي».

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزُّهري؛ لأنّهم لم يصاحبوا الزُّهري كثيراً، وهم «شرط أبي عيسى»...» [1].

ولم يكتفِ الإمام ابن ماجه رحمه الله بالتّخريج لهاتين الطبقتين، بل نزل إلى أحاديث الطبقة الخامسة: وهم الضعفاء والمتروكون و المجاهيل، إذا لم يجد في الباب غيرهم، وقد ذكر هذه الطبقة الحازميُّ، وعبّر عنها الحافظ ابن رجب رحمه الله بقوله:

---

(١) (شروط الأئمة الخمسة) (ص/٤٣-٤٤).

«**الطبقة الخامسة**: قوم من المتروكين والمجهولين؛ كالحكم الأَيْلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السَّقَّاء، ونحوهم؛ فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرّج لبعضهم ابن ماجه، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقيّة الكتب، ولم يعدّه من الكتب المعتبرة إلا طائفة من المتأخّرين»[(١)] .

ولكن يجدر التّنبيه إلى أنّ الإمام ابن ماجه يروي عن هذه الطبقة في الفضائل غالباً، وهذا من الأمور التي جرى عليها عمل علماء الحديث؛ كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن رجب الحنبليّ رحمه الله[(٢)].

وأكثر المتروكين الذين تفرّد الإمام ابن ماجه بالرّواية عنهم هم في الفضائل، وإن لم يكونوا في الفضائل؛ فكثير منهم توبع عليه[(٣)].

ومن هذا تخريجه للخليل بن زكريا البصريّ -وهو متروك-؛ فقد قال الإمام الذّهبيّ:

«خرّج له ابنُ ماجه حديثاً تُوبع عليه»[(٤)].

ولأجل ما سبق بيانه عن شرط ابن ماجه في رجاله، وتخريجه في (سننه) لمن اشتدّ ضعفه وانحطّت مرتبته: قال الحافظ ابن الملقّن رحمه الله: «وأما

---

(١) (شرح علل الترمذي) (١/٣٠١). وانظر: (شروط الأئمة الخمسة) (ص/٤٥-٤٦). ومحمد بن سعيد المصلوب لم ينفرد ابن ماجه بإخراج حديثه في السنن؛ بل شاركه أيضاً الترمذي في الجامع. انظر: (تهذيب الكمال) (٢٥/٢٦٧)، وفروعه.

(٢) انظر: (شرح علل الترمذي) (١/٣٧١).

(٣) انظر: (شرط الراوي والرّواية عند أصحاب السّنن) محمد عبد الرّزاق الأسود (ص/٤٢٦).

(٤) (ميزان الاعتدال) (١/٦٦٧). وانظر: الإمام ابن ماجه (ص/١٦٩، ١٨١)

سنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني: فلا أعلم له شرطاً، وهو أكثر السّنن الأربعة ضعفا، وفيه موضوعات»[١].

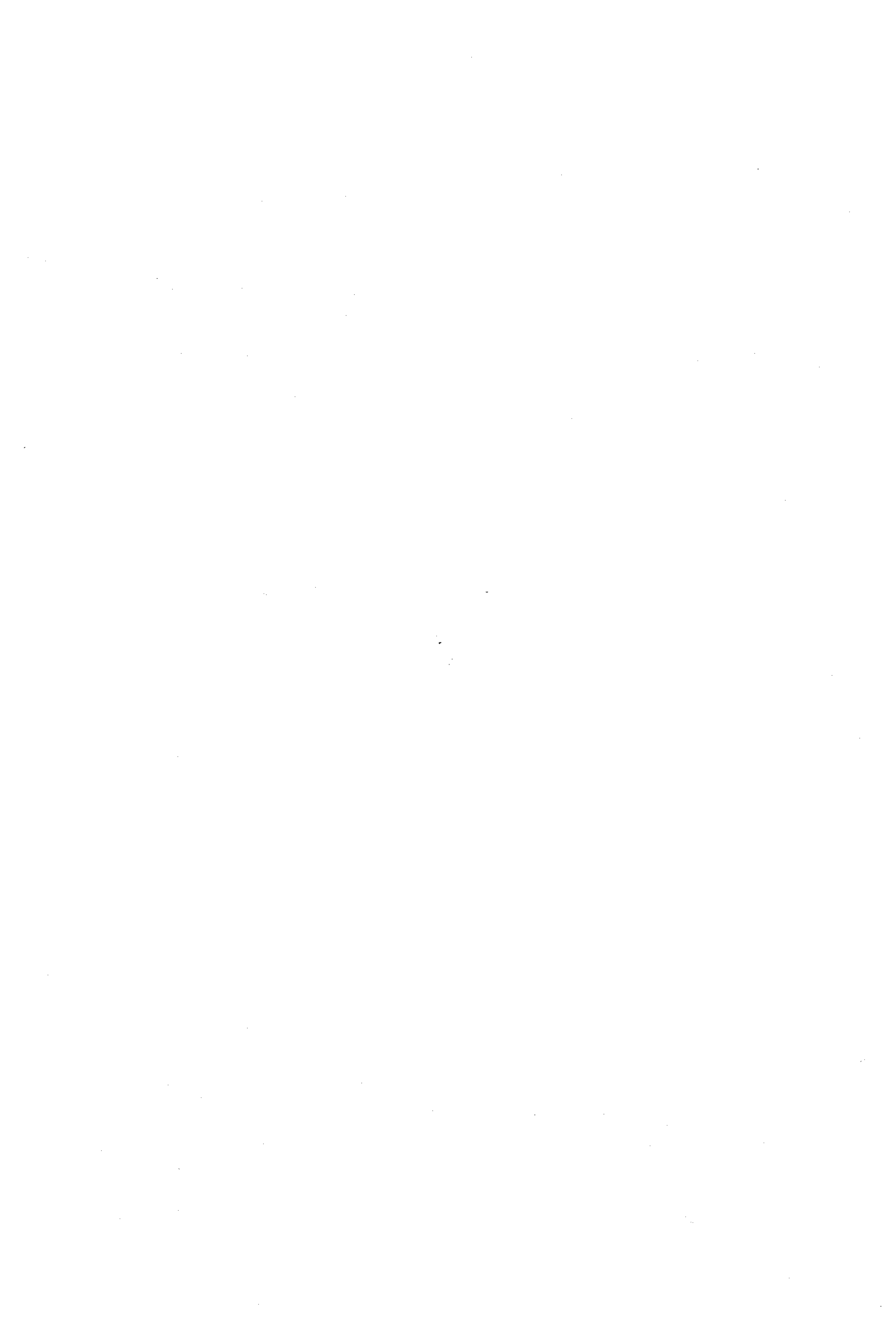
وقال الحافظ ابن حجر: «وفي الجملة كتاب النسائيّ أقلّ الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه أبو داود وكتاب التّرمذيّ، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه»[٢].

وفي هذا إشارة إلى مرتبة (سنن ابن ماجه)، وهو ما يأتي الكلام عليه بالتّفصيل في المبحث التالي.

---

(١) (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير) (٣٠٩/١). وانظر: (مقدمة السنن) (١٧/١-١٨)؛ فقد نقل عن بعض الباحثين أنّه قال: «ليس له شرط في قبول الرواية»، والله أعلم.

(٢) (النكت) (٤٨٢/١).



المبحث السابع
مرتبته بين كتب السّنّة

وفي مطلبان:

■ المطلب الأول: مرتبته بين كتب السنّة.

■ المطلب الثاني: أسباب ضعف مرتبته.



المطلب الأول
مرتبته بين كتب السنّة

اختلف العلماء في مرتبة (سنن ابن ماجه) بين كتب السنّة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنّه سادس الكتب السّتة، وأوّل من ذكره معها، وجعله سادسَها، هو الحافظ أبو الفضل ابن طاهر (٥٠٧هـ)؛ فإنّه عمل مصنّفا في (أطراف الكتب الستّة)، أدخل فيه كتاب ابن ماجه، وصنّف جزءًا في (شروط الأئمة الستّة)[١] فعدّه معهم.

كما جمع أطرافه مع السنن الثلاثة الحافظ أبو القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ)، ثم عمل الحافظ عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) كتاب (الكمال في أسماء الرجال) فذكره فيهم؛ فتبعهم على ذلك أصحاب الأطراف؛ كالمزّي في (تحفة الأشراف)، وكتب الرجال؛ كالمزّي أيضاً في (تهذيب الكمال)، ومن جاء بعده ممّن هذّبه أو اختصره، و كتب الزوائد؛ كالهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)، وغيرهم من المصنّفين[٢].

القول الثاني: تقديم موطّأ مالك، وجعله سادس الكتب الستّة، و إليه ذهب طائفةٌ من العلماء، مثل: رزين بن معاوية السَّرَقُسْطي الأندلسي (٥٣٥هـ) في

---

(١) انظر: (ص/١٢) منه.
(٢) انظر: (النكت) (٤٨٧/١)، (تدريب الراوي) للسيوطي (١٠٢/١)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) له (١١٦٦/٣)، (الرسالة المستطرفة) (ص/١٢).

كتابه (التجريد للصحاح والسنن)، وتبعه المجد ابن الأثير في (جامع الأصول)[١]، وسار على هذا أيضاً عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الدَّيْبَع الشَّيْباني (٩٤٤هـ) في كتابه (تيسير الوصول إلى جامع الأصول)[٢].

وقال أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي (٧٠٨هـ): «أولى ما أرشد إليه ما اتّفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطّأ الذي تقدّمها وضعاً، ولم يتأخّر عنها رتبةً»[٣].

وقال الصِّديق حسن خان-بعد ذكره لصنيع ابن الأثير-: «والحقُّ معه»[٤].

القول الثالث: تقديم مسند الدارميّ على سنن ابن ماجه، وجعله سادس الكتب بدله، وبه صرّح الحافظ صلاح الدّين العلائي (٧٦١هـ)؛ حيث قال: «**ينبغي أن يكون كتابُ الدارميّ سادساً للخمسة بدله**؛ فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذّة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة؛ فهو مع ذلك أولى»[٥] .

---

(١) انظر: (١٧٩/١) منه.
(٢) انظر: (النكت) (٤٨٦/١-٤٨٧)، (الكتب الصحاح الستة) لمحمد أبو شهبة (ص/١٧٩).
(٣) (تدريب الراوي) (١٧٠/١).
(٤) (الحطة) (ص١١٨).
(٥) انظر: (البحر الذي زخر) (١١٦٥/٣)، (فتح المغيث) (١٠٢/١). و قد ذكر بعض العلماء أنّه اغتر في قوله هذا بكلام للحافظ مُغُلْطاي، ذكر فيه أنّ مسند الدارمي أطلق عليه الصحة غير واحد من الحفّاظ، و في ذلك بحث تقف عليه في: (النكت على ابن الصلاح) (٢٧٦/١-٢٧٧)، (توضيح الأفكار) (٣٩/١-٤٠).

وإلى هذا الرأي كان يميل الحافظُ ابن حجرٍ؛ فإنّه قال: «**ليس كتابُ الدارميّ دون السنن في الرُّتبة، بل لو ضُمّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه؛** فإنّه أمثل منه بكثير»(١).

وقد سبق بيان سبب تقديم ابن طاهر ومن تبعه لسنن ابن ماجه على الموطّأ، وعدّه ضمن الكتب الستّة، وهو كثرة زياداته من الأحاديث المرفوعة على الكتب الخمسة، فضلاً عن قوّة تبويبه في الفقه، وسبق هناك نقل قول الحافظ ابن حجر مختصراً - وهو هنا بتمامه -: «وإنّما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدّ الموطّأ إلى عدّ ابن ماجه؛ **لكون زيادات الموطّأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً، بخلاف ابن ماجه؛ فإنّ زياداتِه أضعافُ زياداتِ الموطّأ**؛ فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة»(٢).

وقال الشيخ محمد بن جعفر الكتّاني: «**ولمّا رأى بعضهم كتابه كتاباً مفيداً قويَّ النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده على الموطّأ**: أدرجه -على ما فيه- في الأصول، وجعلها ستّة»(٣).

(١) انظر: (تدريب الراوي) (١/١٧٤)، (توضيح الأفكار) للصنعاني (١/٢٣١). وهذا الكلام من الحافظ يفهم في ضوء قوله الآخر -ردًّا على مُغْلَطاي؛ كما في (توضيح الأفكار) (١/٣٩)-: «لكن بقي مطالبة مغلطاي بصحة دعواه أنّ جماعة أطلقوا على مسند الدارمي كونه صحيحاً؛ فإني لم أر ذلك في كلام أحد ممّن يعتمد عليه». ثم قال: «كيف ولو أطلق عليه ذلك من يعتمد: لكان الواقع بخلافه؛ لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة والمنقطعة والموضوعة، والموطأ في الجملة أنظف أحاديث وأتقن رجالاً منه». وبهذا يعلم أنّ قوله: «أمثل منه بكثير» لا يخلو من نظر، والله أعلم.

(٢) انظر: (النكت) (١/٤٨٧).

(٣) (الرسالة المستطرفة) (ص/١٢).

وعلى هذا التّقديم استقرّ الأمر عند المتأخرين من المحدّثين.

قال السّيوطي: «لم يدخل المصنّف[١] سنن ابن ماجة في الأصول، **وقد اشتُهِر في عصر- المصنّف وبعده جعلُ الأصول ستّةً بإدخاله فيها**»[٢].

وقال أبو الحسن السِّنْدي: «قلت: وبالجملة: فهو دون الكتب الخمسة في المرتبة؛ فلذلك أخرجه كثيرٌ ممّن عدّه في جملة (الصّحاح السّتّة)[٣]، **لكن غالب المتأخّرين على أنّه سادس الستّة**»[٤].

وبهذا تبيّنت مرتبة (سنن ابن ماجه) عند العلماء، وإنّما حطّ من مرتبته جملةُ أسبابٍ؛ نوضحها في المطلب التالي.

---

(١) يعني به الإمام النووي، الذي تبع في ذلك ابن الصلاح.
(٢) (تدريب الراوي) (١/١٠٢).
(٣) وهذا الإطلاق فيه نظر سيأتي بيانه في مبحث: «درجة أحاديث سنن ابن ماجه».
وانظر: (النكت على ابن الصلاح) (١/٤٤٩)، (فتح المغيث) (١/٨٩-٩٠).
(٤) (حاشية السندي على سنن ابن ماجه) (١/٢).

المطلب الثاني
أسباب ضعف مرتبته

يمكن أن تردّ أسباب ضعف (سنن ابن ماجه)، وانحطاط مرتبته عن بقيّة الكتب الستّة إلى سببين رئيسين، وهما:

السبب الأول: تخريجه في (سننه) للمتروكين والمتّهمين بالكذب، وقد سبق قول الحافظ ابن حجر مختصراً -وهو هنا بتمامه-: «وفي الجملة كتاب النّسائي أقلُّ الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه أبو داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه؛ **فإنّه تفرّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متّهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلاّ من جهتهم**»[(١)].

قبل الحافظ ابن حجر قال الإمام الذّهبيّ في (سير أعلام النبلاء) بعد أن ساق حديثاً من طريق عبد السّلام بن صالح الهرويّ: «واهٍ، وهو ممّا عيب على ابن ماجه إخراجُ حديثه هذا؛ فرواه عن رجلٍ عنه»[(٢)].

---

(١) (النكت) (١/٤٨٢).
(٢) (السير) (١٥/٤٠٠).
فائدة: قال شيخُنا عبد الله مراد الأثريُّ في أطروحته للماجستير (المتروكون الذين تفرّد بهم ابن ماجه) (ص/٣٥٦): «بلغ عدد المتروكين الذين تفرّد بهم ابن ماجه عن بقيّة السّتّة (١٠٤) متروكاً، أغلبهم من المتّهمين. وبلغت مروياتهم (١٧٦) حديثاً؛ منها (٧٨) لها طرقٌ أخرى ما بين صحيحةٍ وحسنة، ومنها (٢٢) لها طرقٌ أخرى كلّها ضعيفةٌ، إلا أنّ مجموعها يدلُّ أنّ لها أصلاً، والباقي (٧٦) منكرةٌ، وحكم الحفّاظ على جزءٍ منها بأنّها موضوعةٌ...».

وقال الحافظ السّخاويّ رحمه الله: «**فأما ابن ماجه فإنّه تفرّد بأحاديث عن رجال متّهمين بالكذب وسرقة الأحاديث**؛ مّما حُكم عليها بالبطلان أو السقوط أو النكارة»[١].

السبب الثاني: تخريجه في كتابه أحاديث كثيرة ضعيفة ومنكرة، وبعضها باطلة وموضوعة:

قال الإمام الذّهبيّ رحمه الله: «وإنّما غضّ من رتبة سننه **ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات**»[٢].

وقال أيضاً في ترجمة (داود بن المحبّر البصري) -**بعد أن أورد له حديثاً** موضوعاً رواه ابن ماجه-: «**فلقد شان ابن ماجه (سننه) بإدخاله هذا** الحديث الموضوع فيها»[٣].

وقال الحافظ السّخاويّ: «وأمّا ابن ماجه: **ففيه الضعيف كثيرا، وفيه الموضوع، ولهذا توقّف بعضهم بها**»[٤].

وقال العلاّمة المُناويّ: «وقد توقّف بعضهم في إلحاق ابن ماجه بهم؛ **لكثرة ما فيه من الضعيف، بل الموضوع**»[٥].

---

(١) (فتح المغيث) (١٠٢/١). وسرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعى أنّه سمعه أيضا من شيخ ذلك المحدث، أو أن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته. انظر: (فتح المغيث) (٣٧٠/١).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (٢٧٩/١٣).

(٣) (ميزان الاعتدال) (٤٣/٣). وانظر: (السير) (٤٠٠/١٥)، (البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشرح الكبير) لابن الملقّن (١٠٦/٤).

(٤) (الغاية في شرح الهداية في علم الرواية) (٢٢٧/١-٢٢٨). وانظر: (فتح المغيث) (٣٤٤/٣).

(٥) (اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر) (٤٣٥/٢).

وقال الشيخ عبد العزيز الدِّهلوي -بعد أن ذكر طبقة السنن الأربعة ومسند أحمد-: «وكذا ينبغي عدّ ابن ماجه في هذه الطبقة، وإن كان بعض أحاديثها في غاية الضعف»[١].

● فإن قال قائل: هذا الذي ذكره الذّهبي و غيره من العلماء يخالف ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه -يعني: (سنن ابن ماجه)- فقال: «أظنّ إنْ وقع هذا في أيدي النّاس تعطّلت هذه الجوامع أو أكثرها». ثمّ قال: «**لعلّ لا يكون فيه تمامُ ثلاثين حديثاً ممّا فيه ضعف**»[٢].

ونقل الحافظُ ابنُ نُقْطة عن ابن طاهر المقدسيّ أنه قال: «رأيت على ظهرِ جسرٍ قديمٍ بالرّيّ حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بـ(خاموش)[٣]: - قال أبو زرعة الرازي: طالعت كتاب أبي عبد الله ابن ماجه **فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً؛ ممّا فيه شيءٌ**. وذكر بضعة عشر، - أو كلاما هذا معناه».

ثمّ قال ابن طاهر: «وحسبك من كتاب يعرض على أبي زرعة، ويذكر هذا الكلام بعد إمعان البصر و النّقد»[٤].

---

(١) (الحطة) (ص/١١٨). وقد قال في (ص/٢٢٠) منه: «... وله حديث في فضل قزوين منكر، بل موضوع؛ ولهذا طعنوا فيه و في كتابه».

(٢) انظر: (تاريخ دمشق) (٥٦/ ٢٧١-٢٧٢)، (النكت) (١/ ٤٨٦). و في (تاريخ دمشق) -بعد قوله: «ممّا فيه ضعف»-: «أو قال: عشرين، أو نحو هذا من الكلام».

(٣) واسمه: أحمد بن إسحاق، حافظ واعظ، مشهور بالطلب والجمع، جيد الحفظ والضبط، ورد قزوين وسمع بها، و توفي سنة (٤٤٥هـ). انظر ترجمته في: (التدوين) (٢/ ١٥٥)، (نزهة الألباب) (١/ ٢٣٢).

(٤) (التقييد) (١/ ١٢٠). وانظر: (شروط الأئمّة السّتّة) (ص/١٩). وأمّا ما ذكره الرافعيّ في (التدوين) (٢/ ٤٩) عن أبيه أنّه قال: «عرض كتاب السنن لابن ماجة على أبي زرعة الرازي فاستحسنه، وقال: لم يخطئ إلا في ثلاثة أحاديث»؛ فهو كما قال الشيخ سعدي الهاشمي: «هذا الخبر ظاهر الضعف...، ويحتمل وقوع تصحيف (ثلاثين) إلى (ثلاثة)». انظر: (دراسة حول قول أبي زرعة) (ص/٧).

● فالجواب عن هذا فيما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله، ويمكن تفصيله في أربعة أوجه[١]:

الوجه الأوّل: أنّها حكاية لا تصحّ؛ لانقطاع إسنادها؛ لأنّ خاموش الرّازيَّ المتوفّى سنة (٤٤٥هـ) لم يدرك أبا زرعة الرّازي المتوفّى سنة(٢٦٤هـ)؛ كما هو ظاهر.

الوجه الثّاني: إن كانت محفوظة؛ فلعلّه أراد ما فيه من الأحاديث السّاقطة إلى الغاية، ويشهد له قول الحافظ الذهبي -بعد أن حكى قول أبي زرعة-: «قلت: ما كان أبو زرعة أمعن النّظر في السنن، وإلا ففيه أكثر من ذلك بكثير، اللّهم إلاّ أن أراد الأحاديث السّاقطة بمرّة؛ فهو كما قال، وسأفردها -إن شاء الله- في جزءٍ لتُعرف»[٢].

وقال الحافظ ابن كثير: «وقد حكي عن أبي زرعة الرّازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً، ربما يقال: إنّها موضوعة أو منكرة جدًّا»[٣].

الوجه الثالث: يحتمل أنّه لم ير منه إلاّ جزءًا فيه هذا القدر، ويؤيّد هذا ما رواه الحافظ ابن عساكر عن علي بن عبد الله بن الحسن الرّازي قال: «وحُكِي أنّه نظر في جزء من أجزائه، وكان عنده في خمسة أجزاء»[٤].

---

(١) انظر هذه الوجوه مختصرة في: (النكت) (٤٨٦/١)، وهي هنا مدعّمة بما يشهد لها من أقوال أهل العلم.
(٢) (تذهيب التهذيب) (٣٤٣/٨).
(٣) (البداية و النهاية) (٥٢/١١).
(٤) (تاريخ دمشق) (٢٧٢/٥٦).

الوجه الرابع: أنّ أبا زرعة حكم على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة، وذلك محكيٌّ في كتاب العلل لابن أبي حاتم(١).

قال الحافظ ابن المُلقِّن: «وهذا الكلام من أبي زرعة رحمه الله لولا أنه مرويٌّ عنه من أوجه لجزمت بعدم صحّته عنه؛ فإنه غير لائق بجلالته، لا جرم أن الشيخ تقي الدين قال في «الإلمام»: هذا الكلام من أبي زرعة لابد من تأويله وإخراجه عن ظاهره وحمله على وجه صحيح... ولعله أراد ذلك الجزء الذي نظر فيه أو غيره ممّا يصحّ»(٢).

وقد ذكر الحافظ الذّهبيّ رحمه الله عدد ما في سنن ابن ماجه من الأحاديث الضعيفة على وجه التقريب؛ فقال: «وقول أبي زرعة - إنْ صحّ -: فإنّما عنى بثلاثين حديثا الأحاديث المطّرحة السّاقطة، وأمّا الأحاديث التي لا تقوم بها حجّةٌ: فكثيرة لعلّها نحو الألف»(٣).

قلت: ويؤكّدُ صحّة هذا القول أنّ عدد الأحاديث الضعيفة في (ضعيف سنن ابن ماجه) للشيخ الألباني رحمه الله: (٩٤٨) حديثاً؛ منها (٤١) حديثاً موضوعاً(٤).

---

(١) قلت: كما أنّه ضعّف كثيرا من الرجال الذين أخرج لهم ابن ماجه، بل حكم على بعضهم بالكذب، وقد جمعهم الشيخ سعدي الهاشمي في بحث قيّم بعنوان: (دراسة حول قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه)، نشرته مجلّة الجامعة الإسلامية في الأعداد (٤٧-٤٨،٥٥-٥٦) من سنة (١٤٠٠هـ).

(٢) (البدر المنير) (١/٣٠٨-٣٠٩).

(٣) (السير) (١٣/١٧٩).

(٤) انظر : (مقدمة ضعيف ابن ماجه).

وهذا العدد من الأحاديث الموضوعة هو الذي انتهى إليه الشيخ محمد عبد الرشيد النّعماني في (كتابه)[1]؛ حيث ذكر (٣٤) حديثاً ممّا حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، وزاد عليه (٧) أحاديث ممّا حكم عليها بعض الحفاظ بالوضع أو البطلان؛ فصار العدد (٤١) حديثاً[2].

وما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع قد نازعه في بعضه السيوطيُّ، والحقُّ أنّ ما يسلم منها لابن الجوزي كثير، وبعض هذه الأحاديث ممّا أجمع النّقّاد على وضعه.

ومهما يكن من شيء: فالأحاديث الموضوعة التي فيه قليلةٌ بالنسبة إلى جملة أحاديث الكتاب، التي هي أزيد من أربعة آلاف حديث؛ فهي لا تغضُّ من قيمة الكتاب كأصل من أصول السّنّة، وينبوع من ينابيعها[3].

---

(١) (الإمام ابن ماجه) (ص/١٩٢-٢٢٨).

(٢) انظر: (بحوث تاريخ السنة) (ص/٣٤٦)؛ فقد نقل عن الشيخ سعدي الهاشمي أنّه أوصلها إلى (٧٨) حديثاً، والله أعلم.

(٣) انظر: (الكتب الصحاح الستة) لمحمد أبو شهبة (ص/١٧٧-١٧٨).

المبحث الثامن
درجة أحاديث «سنن ابن ماجه» وحكم زوائده

وفيه مطلبان:

■ **المطلب الأوّل:** درجة أحاديث «سنن ابن ماجه».

■ **المطلب الثّاني:** حكم زوائده.



المطلب الأوّل
درجة أحاديث سنن ابن ماجه

تبيّن لنا ممّا سبق أنّ الإمام ابن ماجه رحمه الله لم يشترط الصّحّة فيما يخرجه من الأحاديث في (سننه)، وأنّ أحاديثه ليست كلّها من قسم الحديث المقبول، بل هي على درجات مختلفة في الصّحّة والضّعف، ويمكن تقسيمها بحسب مراتبها ودرجاتها إلى الأقسام التالية:

القسم الأوّل: ما هو صحيح مخرّج في الصحيحين أو أحدهما(١).

القسم الثّاني: ما هو صحيح أو حسن مخرّج في غيره من السنن الأربعة(٢).

القسم الثّالث: ما هو صحيح أو حسن ممّا انفرد به ابن ماجه(٣).

القسم الرّابع: ما هو ضعيف ضعفاً يسيراً.

القسم الخامس: ما هو ضعيف ضعفاً شديداً.

---

(١) وقد بلغ عددها حسب تخريجات الشيخ خليل مأمون شيحا في طبعته:- (١٢٤٧) حديثاً؛ منها (٥٦١) حديثاً اتّفق عليها الشيخان، و(١٨٢) حديثاً انفرد بها البخاري، و(٥٠٤) حديثاً انفرد بها مسلم، ومجموع ذلك قدر ربع الكتاب؛ فإن عدد أحاديثه-حسب ترقيم الأستاذ فؤاد عبد الباقي- (٤٣٤١) حديثاً. والله أعلم.

(٢) ويبلغ عددها بعد طرح أعداد سائر الأقسام -حسب ترقيم الأستاذ فؤاد-: (١٥١٩) حديثاً.

(٣) وعدد أحاديث هذا القسم(٦٢٧) حديثاً؛ كما يستفاد من إحصاء فؤاد عبد الباقي في (خاتمة السنن) (٢/١٥٢٠)، و لعلّه اعتمد فيه على أحكام البوصيري في (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)، والله أعلم.

القسم السّـادس: ما هو موضوعٌ أو باطل[١].

وخلاصة القول:- أنّ (سنن ابن ماجه) تشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، وأنّ

على الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد البحث والتَّحرِّي، ومعرفة درجته، قال الإمام الذّهبيّ: «وأما سنن ابن ماجه فإنه دون هذين الجامعين - يعني كتاب أبي داود وكتاب النسائي- **والبحث عن أحاديثها لازمٌ**»[٢].

وقال الحافظ السّخاويّ: «وبالجملة فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من السنن - لا سيما ابن ماجه، ومصنف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق ممّا الأمر فيها أشدّ، أو بحديث من المسانيد- واحدٌ؛ إذ جميع ذلك لم يشترط مَنْ جمعه الصّحّة ولا الحسن خاصّة.

وهذا المحتجّ: إنْ كان متأهِّلاً لمعرفة الصّحيح من غيره؛ **فليس له أن يحتج بحديث من السنن، من غير أن ينظر في اتّصال إسناده وحال رواته**، كما أنّه ليس له أن يحتجّ بحديث المسانيد حتّى يحيط علماً بذلك.

وإنْ كان غير متأهّل لدَرْك ذلك؛ فسبيله أن ينظر في الحديث، فإنْ وجد

(١) وعدد أحاديث القسمين الرّابع والخامس: (٩٠٧) حديثاً، وأمّا القسم السادس فعدد أحاديثه (٤١) حديثاً؛ كما يستفاد من «ضعيف سنن ابن ماجه». وبهذا الإحصاء يتبيّن أنّ قول الحافظ ابن كثير- رحمه الله- في (البداية و النهاية) (١١/٥٢): «ويشتمل...على أربعة آلاف حديث كلّها جياد سوى اليسيرة» فيه نظرٌ، والله أعلم.

(٢) انظر: (توضيح الأفكار) (١/٢٢٢).

أحداً من الأئمّة صحّحه، أو حسنه: فله أن يقلده، وإنْ لم يجد ذلك: فلا يقدم على الاحتجاج به؛ فيكون كحاطب ليل؛ فلعلّه يحتج بالباطل وهو لا يشعر»(١).

ومن هنا يعلم تساهل من أطلق على (سنن ابن ماجه) -و كذا غيره من السنن- وصفُ الصّحّة؛ كقول ابن خِلّكان: «وكتابه في الحديث أحد الصِّحاح الستة»(٢).

وذلك لأنّ أصحاب السنن الأربعة لم يشترطوا الصحة و لم يلتزموها، بل حكموا على كثير ممّا في كتبهم بالضعف؛ كما هو معروف.

ولهذا قال الحافظ زين الدين العراقيُّ في «ألفيته»(٣):

وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلاً صَرِيحَا

وقال السّيوطي في «ألفيته»(٤):

تَسَاهَلَ الَّذِي عَلَيْهَا أَطْلَقَا صَحِيحَةً، وَالدَّارِمِي وَالْمُنْتَقَى

وقد اعتذر العلاّمة الزَّرْكشيُّ رحمه الله لمن أطلق على هذه الكتب وصفَ الصّحّةِ، أو سمّاها صحاحاً؛ فقال: «ثم تسمية هذه الكتب صحاحاً إمّا هو باعتبار الأغلب؛ لأنّ غالبها الصّحاح والحسان، وهي ملحقة بالصّحاح،

---

(١) (فتح المغيث) (١/٨٩-٩٠).
(٢) (وفيات الأعيان) (٤/٢٧٩). وانظر: (الحطة) (ص/٢٢٠).
(٣) انظرها مع شرحها (فتح المغيث) (١/٦٣).
(٤) انظر: (منهج ذوي النّظر شرح منظومة علم الأثر) لمحمد محفوظ التِّرْمِسي (ص/٣٥).

والضعيف منها ربما التحق بالحسن؛ فإطلاق الصّحّة عليها من باب التّغليب»[١].

لكن يبقى - مع هذا- ما في إطلاق الصّحّة على هذه الكتب من إيهام حجيّة جميع ما فيها، وخاصّة لغير العارف بفنّ الحديث الشريف، والله أعلم.

---

(١) (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/٣٧٩).

المطلب الثاني
حكـــم زوائـــده

أوّلاً: حكمُ زوائدِ ابن ماجه:

من ميزات كتاب ابن ماجه كثرة زوائده على الكتب الخمسة، وهذه الميزة هي الّتي أوجبت جعله سادس الكتب السّتّة عند كثير من العلَماء؛ لذا كان من المهمّ معرفة حكم تلك الزوائد عند أهل العلم، وقد اشتُهر عند المحدّثين أنّ ما ينفرد به الإمام ابن ماجه يكون ضعيفا، ولكن قال العلامة أبو الحسن السندي: «وليس بكلي، ولكن الغالب كذلك» [١].

وقد حرّر هذه المسألة الحافظ ابن حجر؛ فقال -عند كلامه على السُّنَن: «... وفيه أحاديث ضعيفة جدًّا، حتّى بلغني أن المزِّيَّ كان يقول: **مهما انفرد بخبر فهو ضعيف غالبا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي**».

ثم قال: «ثم وجدت بخطِّ الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسينيّ ما لفظه: سمعت شيخنا أبا الحجاج المزّيّ يقول: كلُّ ما ينفرد به ابن ماجه فهو ضعيف - يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة -».

ثمّ قال الحافظ: «... لكنّ حملُه على الرجال أولى، وأمّا حمله على الأحاديث فلا يصحّ؛ كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة والحسان ممّا انفرد به عن الخمسة» [٢].

---

(١) (حاشية السندي) (١/٥).
(٢) (تهذيب التهذيب) (٤/٧٣٧ - ٧٣٨). وفي (البحر الذي زخر) (٣/١١٦٧): «قال الحافظ ابن حجر- فيما كتبه بخطه على حاشية الكتاب-: «مراده من الرجال لا من الأحاديث؛ فإنّ في أفراده صحاحاً».

قلت: ولم يسلّم هذا القول للحافظ ابن حجر رحمه الله؛ فقد ناقشه في حمله على الرّجال بعضُ الباحثين؛ فقال: «قلت: وعندي أنّه لا يصحّ حمله على الرّجال أيضا؛ فإنّ في رجال الإمام ابن ماجه الّذين انفرد بإخراج حديثهم عن الأئمّة الخمسة طائفةً لم يأت فيهم جرح معتبر، بل هم ثقات عدول من رجال الحديث الصحيح أو الحسن؛كما لا يخفى على من سرّح نظره في (تهذيب الكمال) وفروعه؛ مثل: أحمد بن ثابت الجَحْدَري، وأبو بكر البصري، وأحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، وأبو سعيد البصري، وأحمد بن منصور بن سيار البغدادي الرّمادي، أبو بكر، وإبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش الأسدي، وأرقم بن شُرَحْبيل الأودي الكوفي، وإسحاق بن إبراهيم بن داود السوّاق البصري، وإسماعيل بن إبراهيم البالسي، وإسماعيل بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي، وأسيد بن المُتَشَمِّس بن معاوية التّميمي السّعدي، وأيوب بن محمد الهاشمي البصري المعروف بالقلب، إلى آخرين يطول ذكرهم»[١] .

والخلاصة: أنّه لا يصحّ إطلاق أنّ كلّ ما ينفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة من الحديث ضعيف، كما لا يصحّ إطلاق أنّ كلّ ما ينفرد به من الرّجال ضعيف؛ وذلك لوجود الأحاديث الصحيحة والحسنة فيما ينفرد به من الحديث، ووجود الثقات فيمن ينفرد بهم من الرّجال، وإن كان هذا لا ينفي أن يكون الغالب أو الأكثر مما ينفرد به ضعيفاً، وخاصّة من الرجال، والله أعلم.

---

(١) (الإمام ابن ماجه) (ص١٩١).

ثانياً: عددُ زوائدِ ابن ماجه:

أحصى الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي عدد الأحاديث الزوائد، فبلغت عنده: (١٣٣٩) حديثاً؛ منها (٤٢٨) حديثاً رجالها ثقات صحيحة الإسناد، و(١٩٩) حديثاً حسنة الإسناد، و(٦١٣) حديثاً ضعيفة الإسناد، و(٩٩) حديثاً واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة.

وقال: «وإن كتاباً يجمع بين دفّتيه (٣٠٠٠) حديثاً يرويها أصحاب الكتب الخمسة في كتبهم، ثمّ يجيء ابن ماجه يرويها كلَّها عن طريق غير طرقهم، وكلّ الطرق يؤيّد بعضُها بعضاً ممّا يعطي للأحاديث قوة فوق قوّتها، ثمّ يضيف إلى عددها (٤٢٨) حديثاً صحيحة الإسناد رجالها ثقات، و(١٩٩) حديثاً حسنة الإسناد:- لهو كتابٌ له قيمته لو اقتصر على هذه المزيّة فقط، فما بالكم وقد جاوز هذه المزيّة إلى مزايا أخرى...»[(١)].

وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بدراسة هذا الموضوع؛ فكان من نتائج دراسته ما سجّله بقوله: «اعلم -رحمك الله-: أن الحافظ البوصيري قد ذكر في كتابه «الزوائد»، من الأحاديث ألفاً وخمسمائة واثنين وخمسين (١٥٥٢) حديثاً، كذا أحصيناه بعَدِّنا، لكنّه قد ذكر رحمه الله في آخر كتابه عدّتها فقال: «فيه من الأحاديث الصحيحة والضعيفة ألف وخمسمائة وثلاثون (١٥٣٠) حديثاً».

ولكن الصواب لمن ابتغاه: أنه ليس فيه هذا القدر المذكور، وأنّ أحاديث

---

(١) انظر: (خاتمة السنن) (١٥٢٠/٢).

كثيرة قد عدّها البوصيري من الزوائد، وهي ليست منها، لمجرد زيادة في متن الحديث ، ولو كلمة في بعض الأحاديث، وربّما لكونه أخرجه بإسناد آخر، ولو عن الصحابي بعينه، وبعض الأحاديث أودعها الزوائد غفلة منه - رحمه الله-، وهي ليست كذلك ...»[١].

ثمّ خلص بعد ذلك إلى النتائج التالية:

١- أنّه وقع في الزوائد أحاديث كثيرة ليست هي من الزوائد أصلا، وبعضها منازع فيه، و ذلك يقع في نحو مائة و أربعين (١٤٠) حديثاً.

وبهذا يعرف أن أحاديث الزوائد لابن ماجه لا تبلغ القدر الذي ذكره البوصيري، بل الواجب حذف هذه المائة و أربعين منها.

٢- أنّ زوائد ابن ماجه الّتي رُوِيت متونها في الخمسة أو أحدها بحروفها- ولكن من طريق صحابي آخر- تبلغ نحواً من مائة وخمسين (١٥٠) حديثاً، وأمّا الّتي وافقها بالمعنى إجمالاً، أو في الحكم؛ فكثير جدا يقع أضعاف ما ذكر، وقد أشار لأكثرها البوصيري رحمه الله في «الزوائد».

٣- أنّ الإمام أحمد في مسنده ، أو ابن حبان في صحيحه ، أو الحاكم في مستدركه قد وافقوا ابن ماجه في ربع زوائده؛ فشاركوه في إخراج نحو من أربعمائة (٤٠٠) حديث، ولا تخفى مكانة هذه الكتب الثلاثة عند أهل الحديث.

---

(١) انظر: (مقدمّة جامع الأصول) لعبد السلام محمد علّوش (٣٣/١).

٤- أنّ الأحاديث التي ضعّف إسنادها البوصيري في الزوائد لأجل أحد الرواة في كثير منها ما هو صحيح المتن، ثابت من حديث غير راويه عند ابن ماجه، أو ممّا له طرق وشواهد قد ذكرها هو عند غير ابن ماجه.

٥- أنّ كثيراً من الأحاديث التي ينفرد بها ابن ماجه، يكون العمل عليها عند أهل العلم، ولها أصول في الصّحاح وغيرها؛ فيتفرّد بروايات لتقوية المسألة، أو استيعاب رواياتها[١].

(١) انظر: (مقدمّة جامع الأصول) (١/١٤-٤٥).

المبحث التاسع
منهج الإمام ابن ماجه في «سننه»

وفيه ثلاثة مطالب:

■ **المطلب الأوّل**: منهجه في الصناعة الإسناديّة.

■ **المطلب الثاني**: منهجه في تراجم الأبواب.

■ **المطلب الثالث**: آراؤه في أصول الفقه.



المطلب الأوّل
منهجه في الصناعة الإسناديّة

أوّلا: طريقتُه في سوقِ الأسانيدِ وإيرادِ الألفاظِ:

الإمام ابن ماجه يستعمل الأساليب التي يستخدمها غيره من المحدثين؛ من التّحويل والعطف بين الشّيوخ، والإشارة إلى المتون بكلمة «نحوه» أو «مثله».

ومما يتميّز به ابن ماجه:

١ - **في استعمال طريقة التّحويل:** فإنّه يشير إلى الرّاويين أو الرّواة عند نقطة الالتقاء بكلمة: «قالا»، أو «قالا جميعاً»، أو «قالوا»[(١)].

مثال ذلك:

أ - قوله في آخر (كتاب الطهارة و سننها)، في (باب من توضّأ فترك موضعا): «حدثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب (ح) وحدثنا ابن حميد ثنا زيد الحباب **قالا** ثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن عمر بن الخطّاب...»، و ذكر الحديث[(٢)] .

ب - قوله في (المقدّمة)، في (باب فضل عمّار): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبيد الله بن موسى (ح) وحدثنا عليُّ بن محمد وعمرو بن عبد

(١) انظر: (الواضح في مناهج المحدّثين) لياسر الشّمالي (ص/٢٨١).
(٢) انظر: (سنن ابن ماجه) (ح ٦٦٦).

الله **قالا جميعاً** حدثنا وكيع عن عبد العزيز بن سِيَاه عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن يسار عن عائشة...»[(١)].

ج - قوله في (كتاب الأضاحي)، في (باب من أراد أن يضحي فلا يأخذ في العشر من شعره وأظفاره): «حدثنا حاتم بن بكر الضَّبِّي أبو عمر وحدثنا محمد بن بكر البُرْسَاني (ح) وحدثنا محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم حدثنا أبو قُتَيْبة ويحيى بن كثير **قالوا** حدثنا شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة...»[(٢)].

٢- **في العطف على الشيوخ:** يستعمل ابن ماجه العطف على الشّيوخ بكثرة، لكنّه عند العطف لا يشير - غالبا- إلى صاحب اللّفظ، كما يفعله مسلم وغيره.

وربّما ميّز صاحب اللّفظ، وله في ذلك عبارات؛ أذكرها مع أمثلتها:

أ- اللّفظ لفلان:

مثاله: قوله في (كتاب النّكاح)، (باب الرّجل يشكّ في ولده): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصَّبَّاح قالا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال:... »؛ فذكر الحديث، ثمّ قال: «**واللفظ لابن الصَّبَّاح**»[(٣)].

(١) (السنن) (ح ١٤٨). وانظر: (ح١٧٤٥).
(٢) (السنن) (ح٣١٥٠).
(٣) انظر: (السنن) (ح٢٠٠٢).

ب - هذا حديث فلان:

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة و السّنّة فيها)، في (باب ما جاء في كم يصلّي بالليل): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شَبَابَة عن ابن أبي ذئب عن الزُّهري عن عروة عن عائشة (ح) وحدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعيّ عن الزهري عن عروة عن عائشة - **وهذا حديث أبي بكر**- قالت:...»[١].

ج- قال فلان في حديثه:

مثاله: قوله في (المقدّمة)، في (باب فضل عثمان): «حدثنا محمّد بن عبد الله بن نُمَيْر وعليٌّ بن محمد قالا حدثنا وكيع حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه: وددت أنّ عندي بعض أصحابي. قلنا: يا رسول الله ألا ندعو لك أبا بكر؟ فسكت. قلنا: ألا ندعو لك عمر؟ فسكت. قلنا: ألا ندعو لك عثمان؟ قال: نعم. فجاء فخلا به فجعل النبي ﷺ يكلّمه، ووجه عثمان يتغيّر. قال قيس: فحدّثني أبو سهلة مولى عثمان أن عثمان بن عفان قال يوم الدار: إنّ رسول الله ﷺ عهد إليّ عهداً؛ فأنا صائرٌ إليه». ثمّ قال ابن ماجه: «**وقال عليٌّ في حديثه:** وأنا صابرٌ عليه»[٢].

(١) (السنن) (ح١٣٥٨). و انظر: (ح٢٩٦١).
(٢) (السنن) (ح١١٣).

د- زاد فيه فلان:

مثاله: قوله في (المقدّمة)، في (باب من بلّغ علماً): «حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَيْر وعليُّ بن محمد قالا حدثنا محمد بن فُضَيل حدثنا ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد أبي هُبَيْرة الأنصاريّ عن أبيه عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ : «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ». ثمّ قال ابن ماجه: «**زاد فيه عليُّ بن محمد**: ثَلَاثٌ لاَ يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنُّصْحُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ»[1].

٣- في صيَغ التّحمّل والأداء:

يلاحظ أنّ الإمام ابن ماجه رحمه الله يستخدم -غالباً- صيغة «حدثنا»، ولا يستخدم صيغة «أخبرنا»، وقد يكون السبب في ذلك أنّه لا يرى فرقاً بين «حدثنا» و «أخبرنا»؛ كما ذهب إليه بعضُ المحدثين[2].

ومن الصِّيغ التي استعملها على ندرة:

أ- قرأتُ:

مثاله: قوله في (كتاب التّجارات)، في (باب ما جاء في النّهي عن النَّجْش): «**قرأتُ** على مصعب بن عبد الله الزبيري عن مالك (ح) وحدثنا أبوحُذَافَة حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن النَّجْش» [3].

(١) (السنن) (ح٢٣٠).
(٢) انظر: (الواضح في مناهج المحدّثين) لياسر الشّمالي (ص/٢٨٢).
(٣) (السنن) (ح٢١٧٣).

ب - بلغنــي:

مثاله: قوله في (كتاب الصّيد)، في (باب الطّافي من صيد البحر):

«حدثنا هشام بن عمار حدثنا مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأَزْرَق أنّ المغيرة بن أبي بردة - وهو من بني عبد الدار- حدثه أنّه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: البحرُ الطَّهورُ ماؤُه الحلُّ ميتتُه. قال أبو عبد الله-هو ابن ماجه-: بلغني عن أبي عبيدة الجوَاد أنّه قال: هذا نصف العلم؛ لأن الدنيا بر و بحر؛ فقد أفتاك في البحر، و بقي البر» (١).

● **ومن هذا تنبيهه إلى أنّ ما أورده هو لفظ الشيخ، بقوله: «كتبتُه لفظاً».**

مثاله: قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب من حبسه العذر عن الجهاد): «حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ بالمدينة رجالًا ما قطعتم وادياً، ولا سلكتم طريقاً إلا شركوكم في الأجر، حبسهم العُذْر». قال أبو عبد الله-هو ابن ماجه-: «أو كما قال، **كتبتُه لفظاً**»(٢).

وفي قوله رحمه الله: «**أو كما قال**» دليلٌ على شدّة تحرّي ابن ماجه في إيراد ألفاظ الأحاديث، والتّنبيه على ما رُوي منها بالمعنى.

---

(١) (السنن) (ح٣٢٤٦).
(٢) (السنن) (ح٢٧٦٥).

● ويلحق بهذا: **عنايتُه - نادراً- ببيان تاريخ سماعه من شيخه:**

ومثاله: قوله في (كتاب الدعاء)، في (باب دعاء رسول الله ﷺ):

«حدثنا علي بن محمد سنة **إحدى وثلاثين ومائتين** حدثنا وكيع في سنة خمس وتسعين ومائة قال حدثنا سفيان في مجلس الأعمش منذ خمسين سنة حدثنا عمرو بن مرة الجملي في زمن خالد عن عبد الله بن الحارث المكتب عن طَلِيق بن قيس[1] الحنفي عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول في دعائه: رب أعني ولا تعن عليّ...» الحديث[2].

٤- في العناية ببيان ألفاظ الشّواهد والمتابعات:

بعد أن يسوق الإمام ابن ماجه أسانيد الشّواهد والمتابعات فإنّه يعقبها بقوله: «مثله»، أو «مثله سواء»، أو «نحوه»، مع التّنبيه على ما في بعضها من زيادات أو اختلاف:

ومن أمثلة ذلك:

أ- قوله في (كتاب الطب)، في (باب الكَمْأة و العَجْوة):

«حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَير حدثنا أَسْباطُ بن محمد حدثنا الأعمش عن جعفر بن إياس عن شَهْر بن حَوْشَب عن أبي سعيد وجابر قالا: قال رسول الله ﷺ : «الكَمْأةُ من المنِّ، وماؤها شفاءٌ للعين، والعَجْوَةُ من

(١) في الأصل: «قيس بن طلق»، وهو خطأ، والتصويب من (تهذيب الكمال) للمزيّ (٤٦٢/١٣). وانظر: (سنن ابن ماجه) (٥٦٤/٤-تحقيق: خليل مأمون شيحا).
(٢) (السنن) (ح٣٨٣٠).

الجنّة، وهي شفاء من السُّمّ». ثمّ أورد متابعة أبي نضرة لشهر على روايته عن أبي سعيد؛ فقال: «حدثنا عليُّ بن ميمون ومحمد بن عبد الله الرَّقِّيَّان قالا حدثنا سعيد بن مَسْلَمة بن هشام عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نَضْرَة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ **مثله**»[١].

ب - قوله في (كتاب الأضاحي)، في (باب ما يُكره أن يضحّى به):

«حدثنا هشام بن عمّار حدثنا إسماعيل بن عيّاش حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين قال: سألت ابن عمر عن الضحايا أواجبةٌ هي؟ قال: ضحّى رسول الله ﷺ والمسلمون من بعده، وجرت به السنة». ثمّ أورد متابعة جَبَلَةَ بن سُحَيْم لابن سيرين؛ فقال: «حدثنا هشام بن عمار حدثنا إسماعيل بن عيّاش حدثنا الحجّاج بن أَرْطاة حدثنا جَبَلَةُ بن سُحَيم قال: سألت ابن عمر. فذكر مثله سواء»[٢].

ج - قوله في (كتاب الطهارة و سننها) في (باب الارتياد للغائط والبول):

«حدثنا محمّد بن بشّار حدثنا عبد الملك بن الصبّاح حدثنا ثور بن يزيد عن حصين الحِمْيري عن أبي سعد الخير عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:من اسْتَجْمر فليوتر...»؛ فذكر الحديث بطوله، ثم ذكر متابعة عبد الرحمن بن عمر لمحمّد بن بشّار؛فقال: «حدثنا عبد الرحمن ابن عمر حدثنا عبد الملك بن الصبّاح بإسناده **نحوه، وزاد فيه**: «ومن اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، ومن لاكَ فلْيَبْتَلِع»[٣].

---

(١) (السنن) (ح٣٤٥٣-٣٤٥٤).

(٢) (السنن) (ح٣١٢٤)..

(٣) (السنن) (ح٣٣٧-٣٣٨). وانظر: (ح١٥٤).

• **ومن هذا الباب: عنايتُه بحفظِ صيغِ شيوخِه في الأداءِ:**

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الطّهارة) في (باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدّت أيام إقرائها):

«حدثنا محمد بن يحيى. حدثنا عبد الرزاق - **إملاءً عليّ من كتابِه، وكان السائل غيري** - أنا ابن جريح عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمر بن طلحة عن أم حبيبة بنت جحش قالت: كنت أستحاض حيضة كثيرة طويلة. قالت: فجئت إلى النبي ﷺ أستفتيه وأخبره...» الحديث(١).

٥- في تكرار الحديث:

الإمام ابن ماجه لا يكرّر الحديث غالباً، وإذا كرّر الحديث فإنّما يكرّره في الباب نفسه؛ لبيان اختلاف في السند أو المتن، ولتتقوّى الأحاديث في الموضوع الواحد.

مثاله: ما أخرجه في (باب المحافظة على الوضوء) من (كتاب الطهارة)(١):

١- حدثنا عليُّ بن محمد، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولن تُحْصوا، واعلموا أنّ خير أعمالكم الصّلاة، ولا يحافظُ على الوضوء إلا مؤمن».

(١) (السنن) (ح٦٢٢).
(٢) (السنن) (ح٢٧٧-٢٧٩).

٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشّهيد قال: حدثنا المعتمر بن سليمان عن ليث، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أنّ خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

٣- حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا يحيى بن أيوب قال حدثنا إسحاق بن أسيد، عن أبي حفص الدمشقي، عن أبي أمامة يرفع الحديث قال: «استقيموا ونِعِمَّا أن تستقيموا، وخير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

ويلاحظ على هذا الباب ما يلي:

١- يروي ابن ماجه عن شيوخه بصيغة: (حدثنا).

٢- كلّ رواية من الروايات الثلاث إلى صحابي؛ الأولى انتهت إلى ثوبان، والثانية إلى ابن عمرو، والثالثة إلى أبي أمامة رضي الله عنه.

٣- كلّ سند من هذه الأسانيد لا يخلو من مقال؛ ففي السند الأوّل انقطاع بين منصوروسالم بن أبي الجَعْد، وفي السند الثاني ليث بن أبي سُلَيم، فيه ضعف و له أحاديث صالحة[١]، وفي السند الثالث إسحاق بن أسد «ضعيف»[٢]، وأبو حفص الدّمشقي «مجهول»[٣]، و هؤلاء الضعفاء

(١) (تهذيب التهذيب) (٢٦٥/٨).
(٢) (تهذيب التهذيب) (٢٢٧/١).
(٣) (تهذيب التهذيب) (٨١/١٢).

والمجاهيل ليس فيهم من أجمع العلماء على ردّ حديثه أو تركه، بل تقع رواياتهم في الدّرجات الدّنيا من الضّعف؛ فيتقوّى الحديث بمجموعها[١].

ثانياً: الكلامُ على الأحاديثِ تصحيحاً وتعليلاً:

الإمام ابن ماجه رحمه الله أحد أئمّة النّقد الّذين يعتدّ بهم في الحكم على الأحاديث، ويؤخذ بأقوالهم في التّصحيح والتّضعيف؛ ولهذا وصفه بعض من ترجم له بـ«الحافظ الحجّة النّاقد»[٢]، وممّا يدلّ على ذلك كونه تتلمذ في هذا الفنّ على إمامين كبيرين من أئمّة العلل، هما: الحافظ أبو زرعة الرّازي، والحافظ محمد بن يحيى الذُّهلي، وخاصّة الثاني فقد أكثر من الرواية عنه، كما نقل عنه بعض أحكامه على الأحاديث[٣]، غير أنّ حكم ابن ماجه على الأحاديث نادرٌ في (سننه)، وغالبه نقل عن غيره من الأئمّة، ونقلُه للحكم دليلٌ على اعتماده له.

وفيما يلي أمثلة لبعض ما وقفت عليه من ذلك:

١- تصحيحُ الحديثِ وقَبولُه:

ومن أمثلته:

أ - قوله في (كتاب إقامة الصلاة)، في (باب ما جاء في صلاة الحاجة):

(١) (الفكر المنهجي عند المحدّثين) لهمّام عبد الرحيم (ص/١٦٧- ١٦٨) بتصرف.
(٢) انظر: (النجوم الزاهرة) (٣/ ٧٠).
(٣) انظر: «المبحث الخامس: شيوخ الإمام ابن ماجه». وأمّا الحافظ أبو زرعة فلم يروعنه - فيما وقفت عليه - إلاّ ثلاث روايات، ونقل عنه كلمة في (ح٢٦٠٦)، وعرض عليه قولاً للذهلي في (ح٣٨٢).

«حدثنا أحمد بن منصور بن سيّار[١] حدثنا عثمان بن عمر حدثنا شعبة عن أبي جعفر المدني عن عُمارة بن خُزَيمة بن ثابت عن عثمان بن حُنَيف أنّ رجلاً ضَريرَ البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني . فقال: إنْ شئتَ أخَّرْتُ لك وهو خير، و إنْ شئتَ دعوتُ. فقال: ادعه. فأمره أن يتوضّأ فيحسن وضوءه، ويصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: «اللّهم إني أسألك وأتوجه إليك بمحمد نبي الرحمة، يا محمّد إنّي قد توجّهت بك إلى ربّي في حاجتي هذه لتقضى، اللّهم فشفعه فيّ». ثمّ قال ابن ماجه: «قال أبو إسحاق: هذا حديثٌ صحيحٌ» [٢].

ب- قوله في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في خلع النّعلين في المقابر):

«حدثنا عليٌّ بن محمد حدثنا وكيع حدثنا الأسود بن شَيْبان عن خالد بن سُمَيْر عن بشير بن نَهيك عن بَشير ابن الخَصَاصِيَة قال: بينما أنا أمشي مع رسول الله ﷺ فقال: يا ابن الخَصاصِيَّة ما تنقم على الله؟ أصبحت تماشي رسول الله فقلت: يا رسول الله ما أنقم على الله شيئا، كلّ خير قد أتانيه الله، فمرّ على مقابر المسلمين، فقال: أدرك هؤلاء خيرا كثيرا، ثمّ مرّ على مقابر المشركين، فقال: سبق هؤلاء خيراً كثيراً . قال: فالتفتَ فرأى رجلاً يمشي بين المقابر في نعليه، فقال: يا صاحب السِّبْتِيَّتَيْن ألْقِهما». ثمّ قال:

---

(١) في طبعة فؤاد: «يسار»، وهو تصحيف.
(٢) (سنن ابن ماجه) (ح١٣٨٥).

«حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: كان عبد الله بن عثمان يقول: **حديثٌ جيِّدٌ**، ورجلٌ ثقةٌ»[١].

٢- تضعيفُ الحديثِ وإعلالُه:

ومن أمثلته:

أ- قوله في (كتاب العِتق)، في (باب المُدَبَّر):

«حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا عليُّ بن ظَبْيانَ عن عُبَيد الله عن نافع عن ابن عمر أنّ النبي ﷺ قال: المدبر من الثُّلث. قال ابن ماجه: سمعت عثمان - يعني ابن أبي شيبة- يقول: هذا خطأ - يعني حديث المدبر من الثلث -، قال أبو عبد الله: **ليس له أصلٌ**»[٢].

ب - قوله في (كتاب الأطعمة)، في (باب القديد):

«حدثنا إسماعيل بن أسد حدثنا جعفر بن عون حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود قال: أتى النّبيَّ ﷺ رجلٌ فكلمّه فجعل تَرْعَدُ فَرائصُه، فقال له: «هوِّن عليك فإنِّي لست بملك، إنّما أنا ابن امرأة تأكل القديد». ثمّ قال ابن ماجه: «**إسماعيلُ وحده وصلَهُ**»[٣].

---

(١) (سنن ابن ماجه) (ح١٥٦٨).

(٢) (سنن ابن ماجه) (ح٢٥١٤).

(٣) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٣١٢).

وهذا يدلّ على أنّ الإمام ابن ماجه يرجّح في الحديث أنّه مرسل لا يصحّ، وهذا الذي رجّحه الإمام الدارقطني في هذا الحديث، وحكم على إسماعيل بالوهم[١]، والله أعلم.

ج - قوله في (كتاب الصّيام)، في (باب ما جاء في الإفطار في السفر):

«حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا عبد الله بن موسى التَّيْمي عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر». ثمّ قال الإمام ابن ماجه:

«قال أبو إسحاق: **هذا الحديثُ ليس بشيءٍ**»[٢].

ثالثاً: الكلام على الرّواة جرحاً وتعديلاً:

الإمام ابن ماجه رحمه الله أحد أئمّة الجرح و التعديل، الّذين إذا تكلّم أحدهم في الرّاوي قُبل قوله، ورُجع إلى نقده، و قد ذكره الحافظ الذّهبيُّ في (الطبقة السادسة) من طبقات أئمّة الجرح والتّعديل[٣]، كما ذكره الحافظ ابن ناصر الدّين الدمشقي في طبقات النّقاد من كلّ جيل الّذين قبل قولهم في الجرح و التّعديل[٤]، غير أنّه ليس من المكثرين من الكلام في هذا الباب، ولا نكاد نجد له في (السّنن) إلاّ كلمات قليلة في مواضع يسيرة، وأكثر

(١) انظر: (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) (٦/١٩٤-١٩٥)

(٢) (سنن ابن ماجه) (ح ١٦٦٦).

(٣) انظر: (ذكر من يعتمد قوله في الجرح و التّعديل) (ص١٨٤).

(٤) انظر: (الرد الوافر) (ص١٥).

ما عنده من الجرح والتّعديل للرّواة في كتابه هو نقل عن غيره من الأئمّة، وفيما يلي بعض الأمثلة لمن حكم عليهم بنفسه، أو نقل الحكم فيهم عن غيره:

١- قوله في (كتاب الصيام)، في (باب في الصّائم لا ترد دعوته):

«حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع عن سَعْدان الجُهَنيّ عن سعد أبي مجاهد الطَّائي- **وكان ثقةً** - عن أبي مُدِلَّة - **وكان ثقةً** - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا تردُّ دعوتهم الإمام العادل، والصائم حتّى يفطر، ودعوة المظلوم يرفعها الله دون الغمام يوم القيامة، وتفتح لها أبواب السماء ويقول: بعزّتي لأنصرنّك ولو بعد حين»[1].

٢- قوله في (كتاب الطّلاق)، في (باب طلاق البتّة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليُّ بن محمد قالا: حدثنا وكيع عن جرير بن حازم عن الزبير بن سعيد عن عبد الله بن علي بن يزيد بن رُكانَة عن أبيه عن جده أنه طلق امرأته البَتَّةَ فأتى رسول الله ﷺ فسأله، فقال: ما أردت بها؟ قال واحدة. قال: آلله ما أردت بها إلا واحدة ؟قال: آلله ما أردت بها إلاّ واحدة . قال: فردها عليه». ثمّ قال ابن ماجه: «**أبو عبيد تركه ناجية، وأحمد جَبُن عنه**»[2].

● ويلحق بهذا حكمه على بعض الرواة بالخطأ بعد ذكره الخلاف في

---

(١) (سنن ابن ماجه) (ح١٧٥٢). وتوثيق أبي مُدِلّة لم يذكره المصنّفون في الرجال؛ كالمزّيّ في (تهذيب الكمال) (٢٦٩/٣٤)، وغيره ممن جاء بعده، بل حكموا بجهالته. والله أعلم.

(٢) (السنن) (ح٢٠٥١). وفي قوله: «أبو عبيد» نظر؛ راجعه في (شرح سنن ابن ماجه) لعبد الغني وفخر الحسن الكنكوهي (١٤٨/١) .

الحديث، ومنه قوله في (كتاب الصّيام)، في (باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كلّ شهر):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا شعبة عن أنس بن سيرين عن عبد الملك بن المنهال عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنّه كان يأمر بصيام البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة، ويقول: هو كصوم الدهر أو كهيئة صوم الدهر». ثمّ قال ابن ماجه:

«حدثنا إسحاق بن منصور أنبأنا حبان بن هلال حدثنا همّام عن أنس بن سيرين حدثني عبد الملك بن قتادة بن مِلْحان القَيْسي عن أبيه عن النبي ﷺ نحوه»، ثم قال: «**أخطأ شعبة وأصاب همّام**»[١].

● **ومن منهجه في الرجال: أنّه ربما أبهم الرّاوي لشدّة ضعفه:**

مثاله: قوله في (كتاب إقامة الصلاة)، في (باب ما جاء في الزّينة يوم الجمعة):

«حدثنا حرملة بن يحيى حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن موسى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الله بن سلام أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول على المنبر في يوم الجمعة: ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوب مهنته». ثمّ قال:

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا **شيخٌ لنا** عن عبد الحميد بن جعفر

---

(١) (السنن) (ح١٧٠٧). وانظر مثالاً في (ح٣٧٣-٣٧٤)، وآخر في (الإرشاد في معرفة علماء البلاد) (٥٧٨/٢).

عن محمد بن يحيى بن حبان عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه قال: خطبنا النبي ﷺ فذكر ذلك»[١].

وهذا الشّيخ هو محمد بن عمر الواقدي، وهو «مجمع على تركه»، ولهذا أبهم ابن ماجه اسمه، قال الحافظ الذّهبيُّ: «**وحسبك أنّ ابن ماجه لا يجسر أن يسمّيَه**»[٢].

رابعاً: التّعريف ببعض الرّواة وتمييزهم:

ومن أمثلة ذلك:

١- قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب المبارزة والسلب):

«حدثنا يحيى بن حكيم وحفص بن عمرو قالا ثنا عبد الرحمن بن مهديّ (ح) وحدثنا محمد بن إسماعيل أنبأنا وكيع قالا ثنا سفيان عن **أبي هاشم الرماني** - قال أبو عبد الله: **هو يحيى بن الأسود**- عن أبي مِجْلَز عن قيس بن عبّاد قال سمعت أبا ذر...»، وذكر الحديث[٣].

٢- قوله في (كتاب الجهاد)، في (باب الرّجل يغزو و له أبوان):

«حدثنا هارون بن عبد الله الحمّال ثنا حجّاج بن محمّد ثنا جرير أخبرني محمّد بن طلحة بن عبد الله بن أبي بكر الصّدّيق عن أبيه طلحة عن معاوية بن جاهمة السلميَّ أن جاهمة أتى النبي (فذكر نحوه». ثمّ قال:

(١) (السنن) (ح ١٠٩٥).
(٢) (ميزان الاعتدال) (٦/ ٢٧٣). وانظر: (المغني في الضعفاء) للذهبيّ أيضاً (٢/ ٦١٩).
(٣) (السنن) (ح٢٨٣٥). و انظر مثالاً قريباً منه في (ح٣٨٢).

«هذا جاهمة بن عباس بن مرداس السلمي الذي عاتب النبي ﷺ يوم حُنَيْن»(١).

خامساً: بيان التّفرّد في الحديث:

اعتنى الإمام ابن ماجه رحمه الله في (سننه) بالتّنبيه على التّفرّد وغرائب أحاديث الرّواة، ويمكن تقسيم ما ورد من ذلك عنده إلى قسمين:

١- تفرّد الرّواة:

ومن أمثلته:

أ- قوله في (كتاب التّجارات)، في (باب الاقتصاد في طلب المعِيشة):

«حدثنا إسماعيل بن بِهْرام حدثنا الحسن بن محمّد بن عثمان زوج بنت الشّعبيّ حدثنا سفيان عن الأعمش عن يزيد الرَّقَاشي عن أنس بن مالك قال رسول الله ﷺ: «أعظم النّاس همًّا المؤمن الذي يهم بأمر دنياه وأمر آخرته». ثمّ قال: «هذا حديث **تفرّد به إسماعيلُ**»(٢).

ب - قوله في (كتاب إقامة الصلاة و السّنّة فيها)، في (باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن أبي غَنِيَّة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنّه سئل أكان النبي ﷺ يخطب قائما أو قاعدا؟ قال: أو ما تقرأ: ﴿**وَتَرَكُوكَ قَائِماً**﴾ [الجمعة:١١]». ثمّ قال ابن ماجه: «**غريب، لا يحدّث به إلا ابنُ أبي شيبة وحده**»(٣).

---

(١) (السنن) (ح ٢٧٨١).
(٢) (السنن) (ح٢١٤٣).
(٣) (السنن) (ح١١٠٨).

٢- تفرّد أهل الأمصار:

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الأشربة)، في (باب كلّ مسكر حرام):

«حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا ابن وهب أخبرنا ابن جريج عن أيوب بن هانئ عن مسروق عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال:«كلُّ مُسْكر حرام». ثمّ قال: «**هذا حديث المصريِّين**».

ثمّ أخرجه من وجه آخر؛ فقال: «حدثنا عليُّ بن ميمون الرَّقِّيِّ حدثنا خالد بن حيّان عن سليمان بن عبد الله بن الزِّبْرِقان عن يعلى بن شدّاد بن أوس قال: سمعت معاوية يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:كل مسكر حرام على كل مؤمن». ثمّ قال: «**وهذا حديث الرَّقِّيِّين**»[1].

سادساً: العنايةُ بشرحِ الغريبِ وبيانِ المعاني:

الإمام ابن ماجه رحمه الله اعتنى عناية كبيرة في (سننه) بشرح الغريب، وبيان معاني بعض الأحاديث والمراد منها.

وما ورد في كتابه من ذلك يمكن تقسيمه إلى قسمين:

١- ما كان من شرحه وبيانه:

ومن أمثلة ذلك:

أ - قوله في (كتاب المساجد)، في (باب المساجد في الدُّور):

«حدثنا يحيى بن حَكيم حدثنا ابن أبي عَدِي عن ابن عَوْن عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس بن مالك قال:

---

(١) (السنن) (ح٣٣٨٨-٣٣٨٩). وانظر مثالاً آخر في: (ح٢٦٩١).

صنع بعض عمومتي للنبي ﷺ طعاما، فقال للنبي ﷺ: إنّي أحبُّ أن تأكل في بيتي وتصلِّيَ فيه. قال: فأتاه، وفي البيت فَحْلٌ من هذه الفحول، فأمر بناحية منه فكُنِس و رُشَّ فصلَّى وصلّينا معه».

ثمّ قال: ابن ماجه: «**الفَحْل: هو الحَصيرُ الّذي قد اسْوَدَّ**»[١].

ب - قوله في (كتاب النّكاح)، في (باب الغَيْرة):

«حدثنا هارون بن إسحاق حدثنا عَبْدَة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: ما غِرْتُ على امرأة قطّ ما غِرْت على خديجة، ممّا رأيت من ذكر رسول الله ﷺ لها، و لقد أمره ربّه أن يبشّرها ببيت في الجنة من قَصَب. **يعني من ذهب**. قاله ابن ماجه»[٢].

ج - قوله في (كتاب التّجارات)، في (باب بيع العُرْبان):

«حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي حدثنا حبيب بن أبي حبيب أبو محمد كاتب مالك بن أنس حدثنا عبد الله بن عامر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربان».

ثمّ قال: «**العُرْبان: أن يشتريَ الرّجلُ دابّةً بمائة دينارٍ؛ فيُعطيَه دينارين عُرْبوناً؛ فيقول: إن لم أشتر الدَّابَّة فالديناران لك.**

وقيل: يعني - والله أعلم-: أنْ يشتريَ الرّجلُ الشيء، فيدفعَ إلى البائع درهماً، أو أقلَّ أو أكثرَ، ويقول: إنْ أخذتُهُ، وإلا فالدِّرهم لك»[٣].

---

(١) (السنن) (ح ٧٥٦).
(٢) (السنن) (ح ١٩٩٧).
(٣) (السنن) (ح٢١٩٣).

● ومن هذا: **توجيهه للحديثِ أحياناً**:

مثالُه: قوله في (كتاب المناسك)، في (باب الرّكعتين بعد الطواف):

«حدثنا أبو بكر بن شيبة حدثنا أبو أسامة عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن أبيه عن المطلب قال رأيت رسول الله ﷺ إذا فرغ من سبعه جاء حتى يحاذي بالركن؛ فصلّى ركعتين في حاشية المطاف، وليس بينه وبين الطواف أحد». ثمّ قال: «**هذا بمكة خاصّة**»[١].

● ويلحق بهذا: **تعليقُه على بعضِ الأحاديثِ**:

مثاله: قوله في (كتاب الفتن)، في (باب ما يكون من الفتن)

«حدثنا هشام بن عمار حدثنا محمد بن شعيب بن شابور حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة أنّه حدثهم عن أبي قلابة الجرمي عبد الله بن زيد عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: زويت لي الأرض حتى رأيت مشارقها ومغاربها، وأعطيت الكنزين الأصفر أو الأحمر والأبيض -يعني الذهب والفضة-، وقيل لي: إن ملكك إلى حيث زوي لك وإني سألت الله عز وجل ثلاثا: أن لا يسلط على أمتي جوعاً فيهلكهم به عامة، وأن لا يلبسهم شيعا ويذيق بعضهم بأس بعض، وإنه قيل لي: إذا قضيت قضاء فلا مرد له، وإني لن أسلط على أمتك جوعا فيهلكهم فيه، ولن أجمع عليهم من بين أقطارها حتى يفني بعضهم بعضا ويقتل بعضهم بعضا، وإذا وضع السيف في أمتي فلن يرفع عنهم إلى يوم القيامة وإن مما أتخوّف

(١) (السنن) (ح٢٩٥٨).

على أمّتي أئمّة مضلين، وستعبد قبائل من أمتي الأوثان، وستلحق قبائلُ من أمتي بالمشركين، وإنّ بين يدي الساعة دجّالين كذابين قريباً من ثلاثين كلهم يزعم أنّه نبيّ، ولن تزال طائفة من أمتي على الحقِّ منصورين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله عز وجل».

قال أبو الحسن- وهو القطّان-: «لمّا فرغ أبو عبد الله-يعني: ابن ماجه- من هذا الحديث قال: «**ما أَهْوَلَهُ!**»[1].

٢- ما نقله عن غيره من الأئمّة:

ومن أمثلة ذلك:

أ - قوله في (كتاب الصّدقات)، في (باب الحبس في الدّين و المُلازمة):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليُّ بن محمد قالا ثنا وكيع ثنا وَبْرُ بن أبي دُلَيْلَةَ الطَّائفيُّ حدثني محمّد بن ميمون بن مُسَيْكَةَ - قال وكيع: وأثنى عليه خيراً- عن عمرو بن الشَّريد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليُّ الواجدِ يُحِلُّ عِرْضَه و عُقوبتَه». ثمّ قال ابن ماجه:

«قال عليُّ الطَّنافِسيُّ: **يعني: عِرْضَهُ شِكايَتَهُ، وعُقوبَتَهُ سِجْنَهُ**»[2].

ب - قوله في (كتاب الصَّيْد)، في (باب قتل الكلاب إلاّ كلب صيد أو زرع):

«حدثنا محمّد بن بشّار حدثنا عثمان بن عمر (ح) وحدثنا محمّد بن الوليد حدثنا محمّد بن جعفر قالا: حدثنا شعبة عن أبي التَّيَّاح قال:

---

(١) (السنن) (ح٣٩٥٢).
(٢) (السنن) (ح٢١٩٣).

سمعت مُطَرِّفاً عن عبد الله بن مُغَفَّل أنّ رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب. ثمّ قال: مَا لهم و للكلاب؟ ثمّ رخّص لهم في كلب الزّرع وكلب العِين».

ثمّ قال ابن ماجه: «قال بندار- هو محمد بن بشّار-: **العِينُ حيطانُ المدينة**»(١).

ج - قوله في (كتاب الطهارة و السنّة فيها)، في (باب الوضوء من النوم):

«حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليٌّ بن محمد قالا: حدثنا وكيع. حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ ينام حتى ينفخ، ثم يقوم فيصلِّي ولا يتوضَّأُ». ثمّ قال ابن ماجه:

«قال الطَّنافسيُّ: قال وكيع: **تعني وهو ساجد**»(٢).

● ومن هذا: **نقلُه تعليقات بعض شيوخه أو من فوقهم على الأحاديث:**

مثاله:

١- قولُه في (كتاب الصيد)، في (باب الأرنب):

«حدثنا هشام بن عمار حدثنا مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق أنّ المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار حدّثه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «البحر الطهور ماؤه الحل ميتته». ثمّ قال ابنُ ماجه: «**بلغني عن أبي عبيدة الجواد أنه قال: هذا نصف العلم؛ لأن الدنيا بر وبحر**» .

(١) (السنن) (ح٣٢٠١).
(٢) (السنن) (ح٤٧٤). وانظر مثالاً آخر في (ح٣١٩٩) نقلاً عن إسحاق بن منصور الكوسج.

٢- قولُه في (كتاب الأحكام)، في (باب من اشترط الخلاص):

«حدثنا يحيى بن حكيم ثنا أبو الوليد ثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: «إذا بيع البيع من رجلين فالبيع للأوّل». ثمّ قال: «قال أبو الوليد: **في هذا الحديث إبطالُ الخَلاَص**»[1][2].

سابعاً: التّرجيحُ بين الأحاديثِ المتعارضةِ:

وهذا نادرٌ في (سنن ابن ماجه).

ومن أمثلته: قوله في (كتاب الجنائز)، في (باب ما جاء في الصّلاة على الجنائز في المسجد):

«حدثنا عليُّ بن محمّد حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التَّوْأَمَة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلَّى على جنازة في المسجد فليس له شيء».

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يونس بن محمد حدثنا فُلَيح بن سليمان عن صالح بن عَجْلان عن عبَّاد بن عبد الله بن الزُّبير عن عائشة قالت: «والله ما صلَّى رسول الله على سهيل ابن بيضاءَ إلاَّ في المسجد». ثمّ قال ابن ماجه: «**حديث عائشة أقوى**»[3].

---

(١) الخلاص: «قيل: صورته إذا بايع الرجل متاعه من رجل أولاً، فباع وكيله من رجل آخر، أو بالعكس؛ فالبيع للأول منهما فلا يجبر البائع الثاني على تخليص المبيع من المشتري الأول». (شرح سنن ابن ماجه) (١/١٦٩).

(٢) (السنن) (ح٢٣٤٤).

(٣) (السنن) (ح١٥١٧-١٥١٨).

وهذا ترجيحٌ بين الحديثين من حيثُ قوّةُ السند، و هو أحد وجوه التّرجيح بين هذين الحديثين المتعارضين في مسألة الصَّلاة على الجنازة في المسجد(١).

ثامناً: العالي والنّازل في سنن ابن ماجه:

الإسناد العالي: هو الإسناد الذي قلّ فيه عدد الرّجال بين المصنِّف وبين النّبي ﷺ.

والإسناد النازل: ضدُّ العالي، وهو الإسناد الذي كثر فيه عدد الرّجال بين المصنِّف وبين النّبي ﷺ.

وأجلُّ العلوِّ وأفضله ما قرُب فيه المصنِّف من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف(٢).

وقد كان المحدّثون يولون الأحاديث العالية عناية كبيرة، ويرحلون في طلبها وتحصيلها إلى الأمصار البعيدة، وأخبارهم في ذلك مشهورة، ويكفي قول الإمام أحمد -رحمه الله-: «طلب الإسناد العالي سنّةٌ عمّن سلف»(٣).

والإمام ابن ماجه رحمه الله ممّن توسّع في الرّحلة، وشارك البخاريَّ وغيرَه من أصحاب الكتب السّتّة في بعض شيوخهم، ولهذا كان له في (سننه) حظٌّ من العلوِّ في بعض الأسانيد، وأكثر ما عنده من العالي الصّحيح

---

(١) انظر للتفصيل في ذلك: (نيل الأوطار) للشوكاني (١١١/٤).
(٢) انظر: (علوم الحديث) لابن الصّلاح (ص١٥٠)، (تدريب الرّاوي) (١٦١/٢).
(٣) انظر: (تدريب الراوي) (١٦٠/٢)، (فتح المغيث) (٤/٣).

الرّباعيات، وأمّا الثلاثيات فإنّها - على قلّتها عنده - ضعيفةٌ لا تصحّ، وهي خمسة أحاديث يرويها الإمام ابن ماجه بإسناد واحد، قال الحافظ السّخاويُّ -عند الكلام على الثلاثيات-: «وخمسةُ أحاديث في ابن ماجه، لكن من طريق بعض المتّهمين»[(١)].

قلت: يعني به جُبارة بن المُغَلِّس؛ كما صرّح بذلك العلاّمة صدِّيق حسن خان بقوله: «وهذه الثلاثيات من طريق جُبَارَة بن المُغَلِّس»[(٢)].

وقال الكتّانيُّ: «ولابن ماجه: وهي خمسةُ أحاديث بسند واحد، لكن من طريق جُبارة بن المغلّس الحِمّاني الكوفيّ، وهو ضعيف، عن كثير بن سُليم الضَّبِّي، وهو ضعيف أيضاً، عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»[(٣)].

وقد جرت عادة العلماء بذكرها عند الكلام على (سننه)[(٤)]، وأنا أذكرها ها هنا تبعاً لهم:

الحديث الأوّل: ما أخرجه في (كتاب الأطعمة)، في (باب الوضوء عند الطعام):

---

(١) (فتح المغيث) (٣/١١).

(٢) (الحطة) (ص/٢٢٠). وانظر ترجمة جبارة في: (الجرح و التعديل) لابن أبي حاتم (٢/٥٥٠)، (الكامل في الضعفاء) (٢/١٨٠-١٨٢)، (ميزان الاعتدال) (٢/١١١)، (تهذيب التهذيب) (٢/٥٠-٥١). والرّاجح في حاله أنّه متروك؛ لشدّة غفلته، و تحديثه بما أدخل عليه، لا لتهمة في دينه؛ وقد قال ابن عدي: «كان لا يتعمّد الكذب، إنّما كانت غفلة فيه».

(٣) (الرسالة المستطرفة) (ص/٩٧).

(٤) انظر على سبيل المثال: (ثبت الوادي آشي) (ص/٢٤٤)، (ختم سنن الحافظ ابن ماجه) لعبدالله بن سالم البصري (ق٨٥).

«حدثنا جُبارَةُ بن المُغَلِّس ثنا كَثير بن سُلَيْم سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: «منْ أحبَّ أنْ يُكْثِرَ اللهُ خيرَ بيتِهِ فليتوضَّأْ إذا حضرَ غداؤُه و إذا رُفِعَ»[١].

الحديث الثاني: ما أخرجه في (كتاب الأطعمة)، في (باب الشِّواء)؛ بالسند نفسه عن أنس بن مالك قال: «ما رُفِعَ منْ بينِ يَدَي رسولِ الله ﷺ فَضْلُ شِواءٍ قَطُّ، ولاَ حُمِلَتْ مَعَهُ طِنْفِسَةٌ»[٢].

الحديث الثالث: ما أخرجه في (كتاب الأطعمة)، في (باب الضيافة)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «الخَيْرُ أَسْرَعُ إلى البَيْتِ الَّذي يُغْشى منَ الشَّفْرةِ إلى سَنَامِ البَعِيرِ»[٣].

الحديث الرّابع: ما أخرجه في (كتاب الطب)، في (باب الحِجامة)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «ما مَرَرْتُ ليلةَ أُسْريَ بي بمَلَأ إلاَّ قالوا: يا محمّد مُرْ أُمَّتَكَ بالحِجامَةِ»[٤].

الحديث الخامس: ما أخرجه في (كتاب الزهد)، في (باب صفة أمّة محمد ﷺ)؛ بالسند نفسه، ولفظه: «إنَّ هذه الأمَّةَ مَرْحُومةٌ عذابُها بأَيْديها، فإذا كانَ يومُ القِيامةِ دُفِعَ إلى كلِّ رجلٍ منَ المسلمينَ رجلٌ منَ المشركينَ فيُقالُ: هذا فِداؤُك من النَّارِ»[٥].

---

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٢٦٠).
(٢) (السنن) (ح ٣٣١٠).
(٣) (السنن) (ح ٣٣٥٦).
(٤) (السنن) (ح ٣٤٧٩).
(٥) (السنن) (ح ٤٢٩٢).

وأمّا **الحديث النازل**: فأنزل ما وقفت عليه عنده التّساعيات[١]، وهي: الأحاديث التي بينه وبين النبي ﷺ فيها تسعةُ رجال، والذي وقفت عليه عنده منها ثلاثةُ أحاديث.

ومن أمثلتها: ما أخرجه في (المقدّمة) في (باب في الإيمان):

«حدثنا سهل بن أبي سهل ومحمد بن إسماعيل قالا: حدثنا عبد السلام بن صالح أبو الصَّلْت الهروي حدثنا علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي ابن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمانُ معرفةٌ بالقلب، وقولٌ باللِّسان، وعملٌ بالأركانِ. قال أبو الصَّلت: لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لبرأ»[٢].

ثمّ تليها الثُمانيات: الأحاديث التي بينه وبين النبي ﷺ فيها ثمانيةُ رجال، وهي كثيرةٌ بالنّسبة إلى التُّساعيات.

ومن أمثلتها: ما أخرجه في (كتاب الطهارة)، في (باب ما جاء في المسح بغير توقيت):

«حدثنا حَرْمَلَة بن يحيى وعمرو بن سَوَّاد المصريان قالا: ثنا عبد الله بن وهب أنبأ يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن رَزِين عن محمّد بن يزيد بن

---

(١) ذكرتُ في الطبعة الأولى أنّ أنزل ما وقفت عليه الثمانيات، ثمّ تبيّن لي بعد قراءة الكتاب وسماعه على مشايخنا المسندين: أنّ أنزل ما عنده التُّساعيات، ثمّ الثُمانيات، والله أعلم.

(٢) (السنن) (ح٦٥). والحديث لا يصحّ، وقد سبق كلام الذّهبي في عبد السّلام بن صالح تحت مطلب: «أسباب ضعف مرتبته». وانظر الحديثين الآخرين من التُّساعيات في (السنن) (ح٢٦٨٢،ح٣٧٥٥).

أبي زِيَاد عن أيّوب بن قَطَن عن عُبادة بن نُسَيّ عن أُبيٍّ بن عِمارة وكان رسولُ اللهِ ﷺ قد صلَّى في بيتِهِ القِبْلَتَيْن كِلْتَيْهما أنّه قالَ لرسولِ اللهِ ﷺ: «أَمْسَحُ على الخُفَّيْن؟ قال: نعم. قال: يوماً؟ قال: و يومين. قال: وثلاثاً، حتّى بَلَغ سبعاً قال له: وما بَدَا لَكَ»[1].

(١) (السنن) (ح٥٥٧). و انظر مثالاً آخر في : (ح ٢٣٨٩).

المطلب الثاني
منهجه في تراجم الأبواب

ذكرت - فيما سبق- أنّ الإمام ابن ماجه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدّقّة والإيجاز في الفقه، و أنّ ترتيبه لتلك الأبواب كان ترتيباً حسناً موفّقاً، على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب لجميع ما يتناوله الكتاب من كتب الفقه[١].

ولا يخفى أنّ العناوين والتّراجم ليست دليلاً على دقّة نظر المصنّف فحسب، بل هي متضمنّة لفقهه وفهمه للأحاديث، ولاختياره في المسائل التي تتضمّنها تلك الأحاديث[٢].

والمتأمّل في تراجم (سنن ابن ماجه) يجد أنّه يمكن تقسيمها - إجمالاً - إلى ثلاثة أقسام رئيسة[٣]:

الأول: التراجم الظاهرة:

وهي التي تطابق ما ورد في مضمونها مطابقةً واضحةً، دون حاجة للفكر والنّظر، وهذا الصنف من التّراجم هو الغالب على تراجم (سنن ابن ماجه).

وهذا القسم يدخل تحته الأساليب و الصيغ التالية:

---

(١) انظر: (ميزات سنن ابن ماجه).

(٢) انظر: (النكت على ابن الصلاح) (١/٤٤٦-٤٤٧).

(٣) انظر لهذه الأقسام: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) لنور الدين عتر (ص/٢٧٣-٢٩١).

١- **الترجمة الخبريّة العامّة**: وتكون في الغالب دالّة على المعنى الإجمالي لمضمون الباب.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الطهارة و سننها): «باب السّواك»، وفي (كتاب الأذان والسّنّة فيه): «باب السّنّة في الأذان».

٢- **الترجمة الخبريّة الخاصّة**: وتكون في صورة حكم واضح، لا يتطرّق إليه الاحتمال.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب إقامة الصّلاة): «باب النّهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود»، وفي (كتاب الزكاة): «باب فرض الزكاة».

٣- **الترجمة بصيغة الاستفهام**: وهي المصوغة بعبارة من عبارات الاستفهام؛ نحو: كم، وهل، وغيرهما. وغالباً ما يستعملها الإمام ابن ماجه في المسائل الخلافية.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الأضاحي): «باب كم تجزئ من الغنم عن بدنة؟»، و في (كتاب الطلاق): «باب هل تخرج المرأة في عدّتها؟».

٤- **الترجمة بالصيغة الشّرطية**: وهي المصوغة بعبارة من عبارات الشرط؛ نحو: إذا،ومن، وغيرهما، سواء كانت محذوفة الجواب أو لا.

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الزكاة): «باب من استفاد مالاً»، و في (كتاب الفرائض): «باب إذا استهلّ المولود وَرِث».

٥- **الترجمة المقتبسة من حديث الباب:** وهي التي جُعِل حديثُ الباب أو جزءٌ منه عنوانَها.

ومثالها: ما بوّب به في (المقدّمة): «باب من أحيا سنّة قد أميتت»، و في (كتاب الطهارة): «باب الماء من الماء».

٦- **الترجمة المتضمّنة للإخبار عن بدء الحكم:**

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب الأذان): «باب بدء الأذان».

٧- **الترجمة بما ذهب إليه بعض العلماء:**

ومثالها: ما بوّب به في (كتاب التّجارات): «باب من قال: لا ربا إلا في النسيئة»، وفي (كتاب اللّباس): «باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عَصَب».

ثانياً: التراجم الاستنباطيّة:

وهي التي تدرك مطابقتها لمضمون الباب بشيء من البحث والتّفكير القريب أو البعيد.

وهذه التّراجم قليلةٌ عند الإمام ابن ماجه، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى أنّ المقصود من الكتاب ذكر مذاهب الفقهاء و أدلّتهم الواضحة في دلالتها على مسائلها، ووجوه الفقه المأخوذة منها، بخلاف ما قصده البخاريُّ في كتابه، من ذكر فقهه الخاصّ به، والذي انتزعه بمسالك دقيقة، لا يتنبّه لها إلا الماهر من العلماء، حتّى قالوا: «فقه البخاريّ في تراجم أبوابه».

ومن أمثلتها: ما بوّب به في (كتاب الصّيام): «باب ما جاء في النّهي عن صيام أيّام التشريق»، واستدلّ على ذلك بحديث: «أيّامُ مِنًى أيّامُ أَكْلٍ وشُرْبٍ»[(١)].

ودلالة الحديث على النّهي عن صيام أيّام التّشريق لا تؤخذ من ظاهره، وإنّما تؤخذ بالاستنباط؛ حيث استفاد النّهي عن الفعل لوصف ظرف بنقيضه، وذلك مأخذٌ أصوليٌّ راجعٌ إلى مسألة، وهي: «**إذا ورد في الشرع بأنّ الزّمانَ متّصفٌ بوَصْفٍ يناقضُ فعلاً ما؛ فهل يعتبر ذلك دليلاً على أنّ هذا الفعلَ منهيٌ عن إيقاعه في ذلك الزّمانِ؛ لأنّ الزّمان متّصفٌ بنقيض ذلك الفعل؟**»[(٢)].

ثالثاً: التّراجم المرسلة:

وهي التي اكتفي فيها بلفظ: (باب)، و لم يعنون بشيء يدلّ على المضمون.

وهذا النّوع من التّراجم لا يوجد في (سنن ابن ماجه)[(٣)]، وهو من ميزات كتابه.

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ١٧١٩).

(٢) انظر: (آراء الإمام ابن ماجه الأصوليّة من خلال تراجم أبواب سننه) لشيخنا سعد بن ناصر الشثري (ص/٢٢٨).

(٣) وهو غير موجود في (طبعة فؤاد عبد الباقي)، بل فيه بدله التّبويب بأوّل الإسناد؛ و ذلك في موضعين: الأوّل: في (كتاب الطلاق): «باب حدثنا سويد بن سعيد»، والثّاني: في (كتاب الرهون): «باب حدثنا أبوبكر بن أبي شيبة»، و جعل هذا تبويباً خطأ؛ لأنه غير موجود في النّسخ الخطيّة، و لا هو من عادات الأئمّة في تبويبهم؛ كما يعلم ذلك من راجع تبويبات الأئمّة السّتّة في كتبهم. وهذان البابان هما اللّذان جُعلا مرسلين بغير عنوان في بعض الطبعات؛ كطبعة بيت الأفكار الدولية، وهذا أيضاً غير صحيح؛ لعدم ثبوته في النّسخ الخطيّة التي وقفت عليها، ومنها أصحّ النّسخ، و هي النّسخة التيموريّة؛ علماً بأنّ (كتاب الرّهون) هو باب من أبواب (كتاب الأحكام) في تلك النّسخة، والله أعلم.

المطلب الثالث
آراؤه في أصول الفقه[١]:

من التّراجم التي في (سنن ابن ماجه) التراجم التي وُجِد الحكمُ فيها صريحاً من غير نسبة لقائل؛ بحيث يتأكّد الباحثُ أنّ ابن ماجه يرى هذه الأحكام، وتوصّل إليها باجتهاده، وهذه التّراجم منها ما يتعلق بالمسائل الأصوليّة مباشرة؛ بحيث يقرّر فيها حكماً أصوليًا، مثل: كلامه في قاعدة القياس، ومنها ما يقرر فيه حكماً فقهيًا مبنيًا على دليله، فيأتي الباحث فيوضّح القاعدة الأصوليّة التي استخرج بواسطتها هذا الحكم من هذا الدليل.

ويمكن تقسيم ما ورد في (سنن ابن ماجه) من الآراء الأصوليّة إلى الأقسام الإجماليّة قسمين إجماليين:

أوّلاً : آراؤه في مباحث الأدلّة والأحكام.

ثانياً: آراؤه في دلالات الألفاظ.

وإلى تفصيل القول في كلّ واحد من هذين القسمين:

- **القسم الأوّل: آراؤه في مباحث الأدلّة و الأحكام:**

و يدخل تحته المسائل التالية:

---

(١) انظر: (آراء الإمام ابن ماجه الأصوليّة من خلال تراجم أبواب سننه) (ص/٢١١) فما بعدها، (مجلة البحوث الإسلامية) (العدد : ٦٣)

١- مدلولُ لفظِ الكراهة:

أطلق الإمام ابن ماجه رحمه الله حكم الكراهة في عدد من المسائل في تراجم أبواب سننه في بضعة عشر موضعا، والأغلب أنه لا يريد بلفظ الكراهة ما اصطُلِح عليه أخيراً، وإنّما يريد بلفظ الكراهة التّحريم بحسب المصطلحات الأصوليّة المتعارف عليها عند المتقدمين، ويدلّك على أن الإمام ابن ماجه يقصد التحريم بلفظ الكراهة أمور:

أولها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) في مسائل ورد في الحديث النّهي عنها بلفظ النّهي الصّريح المفيد للتّحريم.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب اللباس): «باب كراهية لبس الحرير»، واستدلّ عليه بحديث: « نهى رسول الله ﷺ عن الدِّيباج والحرير»[١].

ثانيها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) على أفعال في مسائل استدلّ عليها بأحاديث وردت بترتيب العقوبة على فاعل هذه الأفعال، وهذا ممّا يدل على تحريم هذا الفعل.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب الطلاق): «باب كراهية الخلع للمرأة»، واستدلّ عليه بحديث: «لا تسأل المرأةُ زوجَها الطَّلاقَ في غير كُنْهِه فتجدَ ريحَ الجنَّةِ»[٢]، وحديث: «أيُّما امرأةٍ سألتْ زوجَها الطَّلاقَ في غيرِ مَا بأسٍ فحرامٌ عليها رائحةُ الجنَّةِ»[٣].

(١) (سنن ابن ماجه) (ح ٣٥٨٨).
(٢) (السنن) (ح٢٠٥٤).
(٣) (السنن) (ح٢٠٥٥).

ثالثها: أنّه أطلق لفظ (الكراهة) على أفعال ورد النهي عنها بصيغة: (لا تفعل) الدّالّة على التّحريم عند تجرّدها من القرائن على قول جمهور العلماء.

ومن أمثلة ذلك: قوله في (كتاب المساجد): «باب كراهية النُّخَامَة في المسجد»، واستدلّ على ذلك بحديث: «إذا تَنَخَّمَ أحدُكُم فلا يَتَنَخَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِه»(١).

وبمقارنة رأي الإمام ابن ماجه في إطلاق لفظ (الكراهة) بمعنى التّحريم بآراء الأصوليين، لا نجد هذا الرأي خارجاً عن طريقتهم، فإنّ الأصوليّين ذكروا أن لفظ (الكراهة) يطلق على عدد من المعاني منها التحريم(٢)، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم؛ فإنّ الله- تعالى - ذكر عدداً من المحرمات في سورة الإسراء، ثم قال: ﴿**كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا**﴾[الآية٣٨].

٢ - مدلولُ لفظِ الرُّخصة :

عبّر الإمام ابن ماجه بلفظ (الرُّخصة) في عدد من المواضع من تراجم أبواب السنن ، و بدراسة هذه المواطن يجد الباحث أنه يطلق لفظ (الرخصة) على معان مختلفة :

(١) (السنن) (ح٧٦١).
(٢) انظر: (روضة الناظر) لابن قدامة (١ / ٢٠٦)، (البحر المحيط) للزركشي (١ /٢٩٦)، (التقرير والتحبير) لابن أمير الحاج (٢ /١٤٣).

• **المعنى الأول**: يشمل الصور التي وجدت فيها علّة التّحريم، لكن استثنيت هذه الصور بدليل خاص بها، أو بتعبير آخر: (المسائل التي ورد النص بالإباحة فيها مع وجود معنى فيها أنتج التحريم في غير هذه المسألة).

ومن أمثلة ذلك: قول ابن ماجه في (كتاب إقامة الصّلاة) : «باب ما جاء في الرُّخصة في الصّلاة بمكّة في كلّ وقت»؛ فجعل إباحة الصّلاة في أوقات النّهي لمن كان بمكّة رخصةً بعد أن قرّر النّهي عن الصّلاة في تلك الأوقات، حيث قال - في الباب الذي قبله-: «باب ما جاء في السّاعات التي تكره فيها الصلاة».

وإطلاق لفظ (الرُّخصة) على هذا المدلول، هو منهج الأصوليّين، ويعبرون عنه بقولهم: «**استباحة المحظور مع قيام الحاظر**».

• **المعنى الثاني**: يتعلّق بالمسائل التي تعارضت فيها الأدلّة منعاً وإباحة؛ فهو يطلق لفظ (الرخصة) على أدلة الإباحة في هذه المسائل.

ومن أمثلة ذلك: أنّه لما عقد باباً في (كتاب الطهارة) بعنوان: «الوضوء من مسِّ الذَّكَر»، قال بعده: «باب الرُّخصة في ذلك»، وأورد فيه الأحاديث التي تدلّ على عدم إيجاب الوضوء من مسّ الذّكر.

• **المعنى الثالث**: ما فيه توسعة على المكلفين وإن لم يوجد فيه علة التحريم، وهذا المعنى استعمله المؤلف مرّةً واحدةً، حيث قال في (كتاب الطهارة): «باب الوضوء بسُؤْر الهِرَّة والرخصة فيه».

ومثل هذا لا يجعله الأصوليّون من باب ما يسمّى رخصة في الاصطلاح الأصوليّ، وإن صحّ إطلاق هذا اللّفظ عليه من باب التّجوز[١].

وقد يكون مراد الإمام ابن ماجه بهذا المعنى الأول؛ و ذلك أنّ سؤر الهِرَّة فيه شيءٌ من المعنى الذي في سؤر الكلب، ومع ذلك جاء الدَّليل بالوضوء من سؤر الهرة بخلاف الكلب؛ لأن ابن ماجه عقد الباب المتعلق بسؤر الهِرَّة بعد الباب المتعلق بسؤر الكلب؛ الّذي عنونه بقوله: «باب غسل الإناء من ولوغ الكلب».

٣- حجيّة القياس:

قد يفهم من كلام الإمام ابن ماجه رحمه الله القول بعدم حجيّة القياس، ويبدو ذلك فيما يأتي:

أوّلاً: أنّه أورد في أحد تراجمه عبارة يفهم منها ذمُّ الرأي والقياس؛ وذلك قوله في (المقدّمة): «باب اجتناب الرأي والقياس».

ثانياً: أنّه أورد في الباب السابق قول النبي ﷺ: «إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العلمَ انتزاعاً يَنْتَزِعُه من النَّاس، ولكنْ يَقْبِضُ العلمَ بقَبْضِ العُلماءِ، فإذا لمْ يُبْقِ عالماً اتَّخذ النَّاسُ رُؤوساً جُهَّالاً فسُئِلُوا فأَفْتَوا بغيرِ عِلْمٍ، فضَلُّوا و أَضَلُّوا»[٢]؛ فكأنّه يرى أن القياس والرّأي ليسا من العلم في شيء.

(١) انظر: (المغني في الأصول) للخبّازي (ص٨٩)، (المستصفى) للغزالي (١ / ٣٣٠)، (روضة الناظر) لابن قدامة (١ / ٢٠٦).
(٢) (السنن) (ح٥٢).

أما جمهور الأصوليين فإنّهم يرون حجيّة القياس، ويسوقون على ذلك أدلّة عديدة[١].

وأجاب الجمهور على ما ذكره ابن ماجه من أدلّة بأجوبة عديدة، ملخّصها: أنّ ما ورد في منع قول الإنسان بما رآه، يعني: فيما لا يرجع إلى أصل يقاس عليه، توفيقاً بين ذلك، وبين النصوص الواردة بحجيّة القياس[٢].

والذي يظهر أنّ الإمام ابن ماجه لا يخالف الجمهور في ذلك، بل هو موافق لهم، ويدلّ على ذلك أمور:

الأوّل: أنّ ما أورده الإمام من ذمّ الرّأي إنّما يُراد به المقابل للنّص، أو الرّأي المجرّد الصّادر من غير المجتهد، كما في حديث: «اتّخذ الناسُ رؤوساً جهّالاً؛ فسئلوا فأفتوا بغير علم»[٣].

الثّاني: أنّ الإمام ابن ماجه من علماء الأمّة الّذين لهم مكانة ومنزلة فيها، ولو كان لا يرى الاحتجاج بالقياس، أو يفهم ذلك من كلامه لاشتُهِرت النّسبة إليه بذلك.

الثّالث: سنن ابن ماجه موضع عناية الأمّة، من خلال روايته وشرحه والتّعليق عليه، والاعتراض على مواطن منه، ونحو ذلك؛ فلو كان القول بعدم صحّة استنباط الأحكام الشرعيّة بواسطة القياس يُفْهم من كلام ابن ماجه؛ لكان موضع عناية من هؤلاء العلماء الّذين اهتمّوا بسننه.

(١) انظر: (التفريق بين الأصول والفروع) لسعد الشثري (٢ / ١٥٩).
(٢) انظر: (فتح الباري) لابن حجر (١٣ /٢٩١).
(٣) انظر: (فتح الباري) (١٣ /٢٨٢).

القسم الثاني: آراؤه في دلالات الألفاظ:

ويدخل تحته المسائل التالية:

١- تخصيصُ العامِّ بعلّةِ الحكمِ المستنبطة:

قرّر الإمام ابن ماجه كراهة البول في مكان الاغتسال فقال في (كتاب الطهارة): «باب كراهة البول في المغتسل»، واستدل على ذلك بقول النبي ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أحدُكُم في مُسْتَحَمِّه فإنَّ عامَّةَ الوَسْواسِ منه»[1].

ثم نقل عن الطنافسي قوله: «إنّما هذا في الحَفِيرة؛ فأمّا اليوم فلا؛ فمُغْتَسَلاَتُهم الجَصُّ والصَّاروجُ[2] والقِيرُ[3]؛ فإذا بال فأرسلَ عليه الماءَ فلا بأس».

فكأنّه فهم من الحديث أنّ النّهي عن البول في المغتسل للابتعاد عن النّجاسة عند الاغتسال، ولمّا كان الاغتسال في التّراب - سابقاً- نُهي عن البول في مكان الاغتسال؛ لئلا يكون ذلك سبباً في النجاسة، لكنْ إذا كان المغتسلُ مبنيًّا بحيث إذا أرسل عليه الماء غُسل البولُ فلا مانع من البول فيه، وهذا تخصيصٌ لعمومِ الحديث بالنّهي عن البول في المستحمّ من خلال قصر الحكم العامّ على مكان علّته المستنبطة .

---

(١) (السنن) (ح٣٠٤).

(٢) الصّارُوجُ : النُّورَةُ وأخلاطُها تُصَهْرَجُ بها الحِياضُ والحَمّامات، وهو بالفارسية جاروف، عُرِّب فقيل: صارُوج، وربما قيل: شارُوق، وصرَّجها به: طَلاها، وربما قالوا: شرَّقه. انظر: (كتاب العين للخليل ابن أحمد الفراهيدي (ص رج) (٦/٤٦)، (لسان العرب) لابن منظور (ص ر ج) (٢/٣١٠).

(٣) القِيرُ بالكسر والقارُ : شيءٌ أسْوَدُ يُطْلَى به السُّفُنُ والإبلُ، أو هُما الزِّفْتُ. (القاموس المحيط) للفيروزابادي (ق ي ر) (ص/٦٠١).

٢- مفادُ صيغةِ الأمر:

من صيغ الأمر: الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر، كما هو معروف عند الأصوليين. والإمام ابن ماجه أورد فعلاً مضارعاً مسبوقاً بلام الأمر، وجعله على الاستحباب؛ فما منهجه في ذلك؟

قال الإمام ابن ماجه في (كتاب إقامة الصلاة): «باب من يستحب أن يلي الإمام»؛ فذكر الحكم بالاستحباب ، واستدل عليه بحديث: «لِيَلِنِي منكم أُولُوا الأَحْلامِ والنُّهَى»[1]، وهذا قد يؤخذ منه حكمان:

أولهما: أنّ المستحبَّ عنده مأمورٌ به حقيقةً، وهذا هو رأي جمهور الأصوليّين .

ثانيهما: أنّ الأمر عنده يفيد الاستحباب عند تجرّده، وهذا يخالف رأي الجماهير الّذين يرونه مفيداً للوجوب[2].

وإن كان استنباط هذا الرأيِّ لابن ماجه فيه ما فيه؛ لأنّه يحتمل أن ابن ماجه صرف هذا الأمر بخصوصه عن الوجوب لقرينة، فهو يرى أن الأمر المجرد يفيد الوجوب، لكن هذا الأمر صرف لقرينة خاصّة.

٣- مفادُ صيغةِ النَّهي:

أورد الإمام ابن ماجه صيغة النّهي، وبوّب لها بالكراهة في عدد من المواطن في سننه؛ منها كراهة مسّ الذّكر باليمين والاستنجاء باليمين، الّذي

---

(١) (السنن) (ح٩٧٦).

(٢) انظر: (روضة الناظر) (٢ /٦٠٤)، (الإبهاج في شرح المنهاج) للسبكي (٢ / ٤٢)، (أصول السرخسي) (١ / ١٣٢).

استفاده من قوله ﷺ: «إذا بالَ أحدُكُم فلا يَمَسَّ ذكرَهُ بيمينِهِ، ولا يَسْتَنْجِ بيَمِينِهِ»[١].

فقد يُظنّ بأنّ ابن ماجه يرى أنّ النّهي لا يفيد إلا الكراهة، ولا أرى ذلك صحيحاً، بل الإمام ابن ماجه يوافق الجمهور في أنّ النّهي يفيد التحريم؛ بدليل ما يأتي:

أوّلاً: أنّ ابن ماجه يعبّر بلفظ الكراهة، وهو يريد التحريم كما سبق بيانه، والكراهة قد تطلق ويراد بها التّحريم.

ثانياً: أنّ ابن ماجه عبّر بلفظ النهي فيما ورد تأثيم فاعله ممّا يدلّ على أنّه يرى أن النّهي للتّحريم؛ لأنّ الإثم إنّما يلحق فاعل الحرام فهو يقول في (كتاب الكفّارات): «باب النهي أن يَسْتَلِجَّ الرّجلُ في يمينه ولا يكفّر»، ويستدل عليه بحديث: «إذا اسْتَلَجَّ أحدُكُم في اليمينِ فإنّه آثَمُ لهُ عند اللهِ من الكَفَّارةِ الَّتِي أُمِرَ بها»[٢].

فعبّر بالنّهي فيما فيه إثم؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى أنّ النّهي مفيدٌ للتّحريم.

---

(١) (السنن) (ح٣١٠).
(٢) (السنن) (ح٣١٠).

المبحث العاشر
عناية العلماء بسنن الإمام ابن ماجه

اعتنى العلماء بكتاب (السنن) لابن ماجه، كما اعتنوا بغيره من الكتب السّتّة، وإن كانت مرتبة العناية به قد جاءت الأخيرة؛ كمرتبة (سنن ابن ماجه) بين تلك الكتب، وفيما يلي ذكر لوجوه عناية العلماء بسنن ابن ماجه.

أوّلاً: العناية بنَسْخه:

وعناية العلماء بذلك لا يمكن إحصاؤُها، ولا الإحاطةُ بها، ويكفي أنّ الإمام أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي قال: «كتبت سنن ابن ماجه عشر مرّات»[١].

وقد ظهرت هذه العناية في كثرة النّسخ الخطيّة الموجودة لهذا الكتاب في مكتبات العالم، ومن أصحّ هذه النسخ وأشهرها: نسخة المكتبة التيموريّة، الّتي تداولتها أيدي الحفّاظ المتقنين من المقادسة وغيرهم؛ طبقة بعد طبقة، وهي محفوظة بالخزانة التيمورية (رقم ٥٢٢)، بدار الكتب المصرية[٢].

وهذه النّسخة هي بخطِّ الإمام موفّق الدين عبد الله بن قدامة الحنبلي (٦٢٠هـ) - رحمه الله -؛ فإنّه قد عُنِي عناية خاصّة بـ(سنن ابن ماجه)، فرواها عن أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي، ونسخها بخطِّه

(١) انظر: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) (ص/٣٣)، (تذكرة الحفّاظ) (١٢٤٣/٤).
(٢) انظر: (دراسة حول قول أبي زرعة) (ص/٤)، (مقدمة شروط الأئمّة) (ص/٨).

كاملةً في مجلّدين كبيرين، وعارضها ببغداد، وقرئت عليه مراراً عديدة، وذلك في سنة (٥٦٧هـ)، وسنة (٦٠٢هـ)، و(٦٠٤هـ)، و(٦٠٥هـ)، و(٦٠٧هـ) و(٦١٧هـ) وغيرها، وقرئت عليه في حلقة الحنابلة بالجامع الأموي والمُظَفَّري وجبل قاسِّيون، ودار الحديث المُظَفَّريّة بالموصل، وسمعها كثير من الأئمّة والحفّاظ الأخيار.

وعلى النّسخة سماعات جليلة على أئمّة الحديث؛ كالحافظ عبد القادر بن عبدالله الرُّهاوي، وعلي بن مسعود بن نفيس، والمِزِّي، والبِرْزالي، والذهبي، وغيرهم[1].

ثانياً: العنايةُ بقراءتِه وختمِه، وتدريسِه وإقرائِه:

ويظهر هذا الجانب من العناية في أمور كثيرة، منها:

الأوّل: ما من عالم من العلماء -وخاصّة المتقدّمين- إلاّ وتجد في ترجمته أنّه أقرأ هذا الكتاب، أو قرأه على شيخه، وكُتُبُ المعاجمِ والأثبات، والفهارس والمشيخات حافلةٌ بذلك[2].

بل لا زال الأمر على هذا - بحمد الله - حتّى في أيّامنا هذه، في بعض الأقطار الإسلاميّة؛ يكثرون من تدريس هذا الكتاب وقراءته، وشرحه والتعليق عليه وخدمته.

(١) انظر: تحقيق الشيخ محمد ناصر العجمي على (ثبت الإمام السّفّاريني) (ص/٥٨) باختصار.
(٢) انظر على سبيل المثال: (التقييد) لابن نقطة (١/٣٤٢، ٣٦٨، ٣٩٩، ٤٧١)، (معجم المحدّثين) للذّهبي (ص/٣٣، ٢٦٦)، (قطف الثمر في رفع أسانيد المصنّفات في الفنون والأثر) لصالح بن محمد الفلاني (ص/٦٤).

الثاني: وصول الكتاب إلينا مسلسلاً برواية الحفّاظ والأئمّة الكبار، في جميع الأزمان والأعصار، ومختلف البقاع والأمصار، وفي نسخة الإمام ابن قدامة، الّتي سبق الكلام عنها - قريباً - شاهدٌ على هذا.

الثالث: الأخبار والرّوايات التي نُقلت إلينا عن علمائنا، وفيها مدى حرصهم على سماع هذا الكتاب وقراءته، ووصف مجالسهم في السّماع، وذكر من تولّى القراءة فيها، وبعض من حضرها، وأحوالهم عند الفراغ منها، وإنشاد الشّعر في آخرها، وكتابة الأجزاء في ختمها، ومن ذلك:

١- ما نقل عن الحافظ ابن حجر رحمه الله أنّه **قرأ (سنن ابن ماجه) في أربعة مجالس**[١].

٢- ما ذكره العلاّمة جمال الدّين القاسميُّ - رحمه الله -، قال: «والعبد الضعيف جامع هذا الكتاب: قد منَّ الله عليه بفضله فأسمع صحيح مسلم **روايةً ودرايةً... وأسمع أيضاً (سنن ابن ماجه) كذلك**، في مجالس من إحدى وعشرين يوماً، آخرها في (٢٢) من شهر ربيع الأول سنة (١٣١٦هـ)»[٢].

٣- ما ذكره العلاّمة ابن مفلح رحمه الله في ترجمة شيخه أبي عبد الله محمّد بن محمّد ابن المحبّ السعديّ المقدسيّ (٨٢٨ هـ)، قال: «قرئ علي

(١) انظر: (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر) للمحبّي (٧٣/١)، (فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم و المسلسلات) لعبد الحيّ الكتّاني (١٠٤٧/٢)، (قواعد التّحديث) للقاسمي (ص/٢٦٢).
(٢) (قواعد التّحديث) (ص/٢٦٣).

(سنن ابن ماجة) بالنّاصرية البرانيّة، وكان بحضور القضاة: نجم الدين ابن حجّي، وجدي الشيخ شرف الدّين، وجماعةٌ كثيرون، وكان القارئُ شيخُنا شمس الدين ابنُ ناصر الدّين، وسمعت عليه»[١].

٤- ما ذكره عبد الوهّاب البريهي في ترجمة الفقيه العلاّمة عليّ بن أحمد الأَصْبَحي (٨١٨هـ)، قال: «وكان له عبادةٌ وزهدٌ وصبرٌ، وقَريحةٌ ينظم بها الشِّعر، منها قصيدته المشهورة عند ختم كتاب السنن لابن ماجه عند الإمام نَفِيس الدِّين العَلَويِّ التي أوَّلها :[الوافر]:

أَمِنْ دَمْعٍ فَتَحْتَ لَهُ رِتَاجَهْ ... بِسَفْحٍ مُحَجَّرٍ يَسْقِي فِجَاجَهْ

ومنها بعد التّغزل:

أَلاَ للهِ مَا يَبْقَى مُحِبٌّ ... إِذَا مَا الشَّوْقُ بَلْبَلَهُ وَ هَاجَهْ

وَلاَ للهِ يَوْمٌ كَانَ فِيهِ ... فِرَاقُ أَحِبَّةٍ ضِمْنَ انْزِعَاجِهْ

فَقَدْ وَكَلُوا بِهِ دَاءً عَيَاءً ... جَعَلْتُ دَوَاءَهُ سُنَنَ ابْنِ مَاجَهْ»[٢].

٥- ما كتبه العلماء من ختوم حول (سنن ابن ماجه):

والذي ذكروه من ذلك كتابين:

١- عجالة الضرورة و الحاجة عند ختم السّنن لابن ماجه: للحافظ شمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ)[٣].

---

(١) (المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد) (٢/٥٢٦).

(٢) (تاريخ البريهي) (ص/٢٠٢-٢٠٣).

(٣) ذكره مصنّفه في (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) (٨/١٨).
وانظر: (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون) لإسماعيل باشا (٤/٩٣)، (هديّة العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين) للبغدادي (٦/٢٢٠).

٢- ختم سنن الحافظ ابن ماجه: لعبد الله بن سالم البصري (١١٣٤هـ)[١].

ثالثاً: العنايةُ برجالِ سننِ ابن ماجه:

ويظهر ذلك من جهتين:

الأولى: من خلال عناية العلماء بسائر رجال الكتب السّتّة؛ فقد صنّف الحافظ ابن عساكر كتاباً سمّاه (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمّة النبّل)، وذكر فيه شيوخ الإمام ابن ماجه، كما ترجم لرجاله - كما سبق - الحافظ عبد الغنيّ المقدسي في كتابه (الكمال في أسماء الرّجال)، وتبعه كلٌّ من جاء بعده؛ كالمزّيّ في (تهذيب الكمال)، والذّهبي في (تذهيب التّهذيب)، وفي (الكاشف)، والحافظ ابن حجر في (تهذيب التّهذيب)، وفي (التّقريب)، والخزرجي في (خلاصة تذهيب الكمال).

الثانية: من خلال إفراد رجاله بتأليف خاصّ بهم؛ فقد صنّف الإمام الذّهبيُّ كتاباً سمّاه (المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه)؛ أورد فيه أسماء رجال (سنن ابن ماجه) كلّهم، سوى من أخرج لهم البخاريُّ و مسلمٌ؛ جميعًا أو انفراداً، وقال في (مقدّمته): «هذه أسماء من انفرد به ابن ماجه بإخراجهم عن البخاريِّ ومسلمٍ»[٢].

رابعاً: الحكم على أحاديث سنن ابن ماجه:

وممّا يدخل في هذا كتاب الحافظ شهاب الدّين البوصيري (٨٤٠هـ)، الّذي سمّاه:

---

(١) وهو مخطوط، وقد شرعت في تحقيقه، يسّر الله إتمامه؛ بمنّه وكرمه.

(٢) (المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه) (ص٢٣).

(مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه)؛ فإنّه تكلّم فيه على كلّ إسناد من أسانيد تلك الزوائد، بما يليق بحاله من صحّة، وحسن، وضعف، وغير ذلك، وما سكت عنه ففيه نظر، ونصّه على الضّعف الشّديد في حديث ما كافٍ في سقوطه من مقام الاحتجاج به، سواء أنطق بالوضع أو لم ينطق[١].

ويلحق بهذا ما عمله محدِّثُ الدِّيار الشّاميّة: الشيخُ محمّد ناصر الدّين الألبانيُّ رحمه الله؛ حيث قسّم السّنن إلى قسمين: صحيح، وضعيف، وأفرد كلّ قسم منهما بكتاب؛ سمّى الأوّل: (**صحيح سنن ابن ماجه**)، والثاني: (**ضعيف سنن ابن ماجه**).

خامساً: الشروح والحواشي على سنن ابن ماجه[٢]:

اعتنى العلماء بشرح (سنن ابن ماجه)، كما اعتنوا بالكلام على رجاله وأحاديثه ، وفيما يلي سرد لأهمّ ما لـ(سنن ابن ماجه) من الشروح والحواشي، مع التّنبيه على ما هو مطبوع منها:

١- **شرح سنن ابن ماجه**: لأبي الحسن ابن النّعمة الأندلسي (٥٦٧هـ)[٣].

٢- **شرح سنن ابن ماجه**: لموفّق الدين عبد اللّطيف البغدادي (٦٢٩هـ)، شرحه بشرح كبير، ومنه ومن متنه استخرج تلميذه الحافظ زكيُّ الدِّين

---

(١) انظر: (مقدّمة شروط الأئمّة) (ص/٨). وقد جمع الدُّكتور الفاضلُ: حسن بن علي بن محمّد فتحي أوهام البوصيري في كتاب سمّاه: (أوهام البوصيريّ في كتابه مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه)، ونشره مركز البحوثٍ التربويّة بالرياض، سنة (١٤٢١هـ).

(٢) انظر: (كشف الظنون) (٢/١٤٠٠)، (جامع الشروح والحواشي) للحبشي (٢/١٠٥٧-١٠٥٩)، (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٣٠-٢٥٠).

(٣) ذكره في (إيضاح المكنون) (٤/٢٨)

البِرْزالي (٣٣٦هـ) كتاب «**الأربعين الطّبيّة**»، ولهذا تنسب إليه، وتسمّى: «شرح أحاديث ابن ماجه المتعلّقة بالطبّ»[١].

وقد طبعت بتطوان سنة (١٣٧٧هـ)، وفي مجلّة معهد المخطوطات العربيّة سنة (١٣٩٢هـ)، وفي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بالمغرب، بتحقيق الشيخ عبد الله كنون؛ بعنوان: (الأربعون الطبيّة المستخرجة من سنن ابن ماجه وشرحها).

٣- **شرح سنن ابن ماجه**: للحافظ أبي محمّد سعد الدّين الحارثي (٧١١هـ)[٢].

٤- **الإعلام بسنّته عليه الصّلاة والسّلام**: للحافظ علاء الدّين مُغُلْطاي الحنفي (٧٦٢هـ): شرح فيه قطعة من(سنن ابن ماجه) في خمسة مجلدات، واعتنى فيها بتخريج الأحاديث والحكم عليها، ونقد الرّجال وتبيين العلل.

وكتابُه موجودٌ مطبوعٌ؛ طبعته دار الكتب العلمية، وعمل في تحقيقه طلبة الدراسات العليا بكليّة الشريعة بجامعة أمّ القرى بمكة المكرمة[٣] .

٥- **الديباجة في شرح سنن ابن ماجه**: لكمال الدين محمد بن موسى الدَّمِيري (٧٤٢هـ- ٨٠٨هـ) في نحو خمسة مجلدات، ومات قبل إتمامه، وذكر في مقدمته أنه حذا فيه حذو (شرح مسلم) للنووي، مع بيان

---

(١) انظر: (طبقات الشافية) لابن قاضي شهبة (٧٨/٢)، (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٣١).

(٢) ذكره في (إيضاح المكنون) (٢٨/٤)

(٣) انظر: (كشف الظنون) (١٤٠٠/٢)، (بحوث في تاريخ السنة) (ص٣٤٧).

الصّحيح والضّعيف والحسن والقوي، وقد مات قبل تحريره وتبييضه، وبيّض بعده[١].

وتوجد منه نسخة محفوظة في خزانة محمد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند، تحت رقم (٣٣٢)[٢].

٦- **ما تمسُّ إليه الحاجةُ على سنن بن ماجه**: لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي (٨٠٤هـ)، شرح فيه زوائد ابن ماجه على الخمسة - الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي- في ثمانية مجلدات، وألحق في خطبته بيان من وافقه من باقي الأئمة الستّة، مع ضبط المشكل من الأسماء والكنى، وما يحتاج إليه من الغرائب مما لم يوافق الباقين، ابتدأه في ذي القعدة من سنة (٨٠٠هـ)، وفرغ في شوال من السنة التي تليها[٣].

وتوجد منه قطعة بالمكتبة المحموديّة بالمدينة النبويّة.

قال الحافظ ابن حجر: «وقفت عليه، وعلى (شرح سنن أبي داود)، وليس فيهما كبيرُ أمرٍ، مع أنّه قد سبقه للكتابة على ابنِ ماجه شيخُه مُغُلْطاي»[٤].

---

(١) انظر: (ذيل التقييد) لتقي الدين الفاسيّ (٢٦٩/١)، (البدر الطالع) للشّوكانيّ (٢٧٢/٢)، (كشف الظنون) (١٤٠٠/٢).
(٢) انظر: (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٥٧).
(٣) انظر: (كشف الظنون) (١٤٠٠/٢).
(٤) انظر: (الضوء اللامع) (١٠١/٦).

٧- **شرح الحافظ برهان الدّين إبراهيم بن محمد الحلبي سبِط ابن العجمي** (٨٤١هـ)[(١)].

وهو حواش على سنن ابن ماجه، ويقع في مجلّد[(٢)].

٨- **الدّيباجة لتوضيح منتخب ابن ماجه**: لشمس الدّين بن عمّار المصريّ المالكيّ (٨٤٤هـ)

وشرحه على مختصره لسنن ابن ماجه، الذي سمّاه: (**الغيوث الثّجاجة في مختصر ابن ماجه**)[(٣)].

٩- **شرح الشيخ محمّد بن رجب الزّبيري الشافعي** (٨٤٦هـ -...): شرح سنن ابن ماجه، ونقل عن شرحه أبوالحسن السّندي في مواضع من شرحه على ابن ماجه.

١٠- **مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، طبع بهامش ابن ماجه بالطبعة الوهبية، سنة (١٢٩٩هـ)[(٤)]. وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب السّتّة؛ وهي الإيجاز والاقتصار على المهمّ[(٥)].

---

(١) ذكره في: (كشف الظنون) (٢/١٠٠٤).

(٢) انظر: (لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ) لابن فهد المكّي (١/٣١٣)، و(البدر الطالع) (١/٢٨)، وفيه قال الشوكاني عن المصنِّف: «واشتغل بالتّأليف؛ فكتب تعليقاً لطيفاً على سنن ابن ماجه».

(٣) انظر: (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٦٣).

(٤) (دليل مخطوظات السيوطي) (ص/٢٦٦) لأحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني.

(٥) انظر: (الكتب الصحاح السّتّة) (ص/١٧٩)

١١- **ما تدعو إليه الحاجة على سنن ابن ماجه**: لأبي الرّضا محمّد بن الحسن الزّبيريّ الشافعي، كتب في حوالي سنة (٩١٣هـ)، وتوجد منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة (حديث ٢٤٤٢) بخط المؤلف(١).

١٢- **كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه**: لأبي الحسن نور الدين محمد بن عبدالهادي السِّندي الحنفي (١١٣٨هـ)، وهو المشهور بـ (حاشية السندي)، طبع بمصر مراراً(٢). وهو شرح وجيز، اقتصر فيه على المهمّات(٣).

١٣- **عُجالة ذوي الحاجة حاشية على سنن ابن ماجه**: محمّد بن عليّ العُمْرانيّ اليمني (١٢٦٤هـ)، وقد جاء فيه بأسلوب مخترع؛ فهو يورد السند بمتنه، ويتكلّم على رجال السند بما قيل فيهم، ويجمع الطرق الشّاهدة لذلك المتن والاعتبار، ويتكلّم على معنى الحديث، وقد كان جعلها أوّلاً كالتّخريج، ثمّ جاوز ذلك إلى شرح السّنن(٤).

١٤- **إنجاح الحاجة على سنن ابن ماجه**: للشيخ عبدالغني بن أبي سعيد المجدّدي الدّهلوي (١٢٩٦هـ)، وقد طبع في دهلي - الهند، على هامش السنن(٥).

١٥- **شرح الشيخ محمّد أحسن النّانوتَوي** (١٣٠١هـ): ترجم أحاديث ابن ماجه إلى اللّغة الفارسية، و شرحها -مقتبساً- من حواشي المطبوعة

(١) (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٧١).
(٢) (المرجع نفسه) (ص/٢٧١).
(٣) انظر: (الكتب الصحاح السّتّة) (ص/١٧٩)
(٤) انظر: (نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر) لمحمد زبارة الحسني (٢/٢٩١).
(٥) (فهرس الفهارس و الأثبات) (٢/٧٦٢).

بمطبعة فاروقي، و(مصباح الزّجاجة) للسيوطيّ، ونسخة كتابه هذا مخطوطة محفوظة في خزانة الكتب بمحمّد آباد طونك من أعمال راجبوتانه بالهند، تحت رقم (٣٩٩حديث)[١].

١٦- **نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه**: لأبي الحسن علي بن سليمان الدِّمْنَتي البَجَمْعَوي (١٣٠٦هـ)، وهو اختصار لشروح السيوطي، طبع في المطبعة الوهبيّة بمصر[٢].

١٧- **حاشية فخر الحسن بن عبدالرحمن الكَنْكُوهي** (١٣١٥هـ)، فإنه علّق على السنن حاشية طويلة نفسية، جمعها من(إنجاح الحاجة) للشيخ عبدالغني، و(مصباح الزجاجة) للسيوطي، وأضاف إليها أشياء أخرى، وقد طبعت بهامش الكتاب[٣].

١٨- **رفع العُجاجة عن سنن ابن ماجه**: لوحيد الزمان بن مسيح الزّمان اللّكنوي (١٣٣٨هـ) ترجم سنن ابن ماجه، وشرحه بالأردية، طبع بمطبعة «صدِّيقي» بلاهور[٤].

١٩-**حاشية الشيخ عبد الصمد بن محمّد التّهامي بن المدني جنون المغربي** (١٣٥٢هـ)[٥].

---

(١) (الإمام ابن ماجه) (ص/٢٧٥).
(٢) (المرجع نفسه) (ص/٢٧٦).
(٣) (المرجع نفسه) (ص/٢٧٨).
(٤) (المرجع نفسه) (ص/٢٨١).
(٥) ذكره ابن الماحيّ في (معجم المطبوعات المغربيّة) (ص/٧٠)، وقال: «لم يكتمل».

٢٠- **مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه**: للشيخ محمّد بن عبد الله العلوي الفنجاني (١٣٦٦هـ)، وهو حاشية طبعت على هوامش الكتاب بأصح المطابع بلكنو[١].

٢١- **إتحاف ذي التشوّف والحاجة إلى قراءة سنن ابن ماجه**: لمحمد الحفيد بن عبد الصمد كنون الإدريسي (١٤١٦هـ). طبع في وزارة الأوقاف بالمغرب.

٢٢- **حاشية الشيخ محمود الحسن الدينوي**، طبعت في المكتبة الرحمانية، لاهور.

٢٣- **إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه**: للشيخ محمد علي جانباز الباكستاني، طبع في المكتبة القدوسية، باكستان (سنة: ١٤١٢هـ).

ويمتاز هذا الشرح بمقدّمته الجامعة التي ذكر فيها نبذة عن أهل الحديث، وجهودهم في شبه القارة الهندية في خدمة السنّة النبوية، وترجم فيها للإمام ابن ماجه، وبيّن منزلة سننه بين كتب الحديث، ومن ميزاته أنّه تكلّم على جميع رواته جرحاً وتعديلاً[٢].

٢٤- **الكواكب الوهّاجة بشرح سنن الإمام الحافظ ابن ماجه**: لمحمّد المنتقي الكشناوي الكوماسي، طبع في دار المطبوعات الإسلاميّة ببيروت، سنة (١٤٠٥هـ).

---

(١) (المرجع نفسه) (ص٢٨٢).

(٢) انظر: (جهود علماء أهل الحديث في نشر الحديث) لعبد الرشيد عراقي (ص/١١٣-١١٤).

٢٥- **إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه**: لصفاء الضوي العدوي، طبع بدار اليقين، البحرين (سنة: ١٤٢٢هـ).

٢٦- **مشارق الأنوار الوهّاجة ومطالع الأسرار البهّاجة في شرح سنن ابن ماجه**: محمد علي آدم الأثيوبي، طبع منه بعض الأجزاء، في دار المغني بالرياض.

٢٧- **شرح سنن ابن ماجه**: لأبي سعيد شرف الدين الدهلوي.

٢٨- **رفع الحاجة شرح سنن ابن ماجه**: لعبدالسلام بستوي.

٢٩- **شرح سنن ابن ماجه**: لعبد الصمد حسين آبادي. (لم يكمله).

٣٠- **شرح سنن ابن ماجه**: لمحمد بن يوسف سورتي. (لم يكمله).

٣١- **شرح سنن ابن ماجه**: لبديع الزمان حيدر آبادي.

٣٢- **شرح سنن ابن ماجه**: للحافظ نذير أحمد خان الدهلوي.

٣٣- **شرح سنن ابن ماجه**: لشريف الدين أحمد(١).

(١) لمعرفة الشروح من(٢٧-٣٣) انظر: (جهود علماء أهل الحديث) (ص/١٤٨).

سادساً: التّنبيه على أوهام وأخطاء في سنن ابن ماجه:

أثناء استقرائي المادة العلميّة لهذا (المدخل) لفت انتباهي تنبيه بعض العلماء على أوهام وأخطاء وقعت في (سنن ابن ماجه)، وقد قال الحافظ المِزِّي رحمه الله: «وكتاب ابن ماجه إنّما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحي البخاري ومسلم؛ فإن الحفّاظ تداولوهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما». قال: «ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف»[١].

وهذه الأوهام يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأوّل: ما نسب فيه الوهم إلى الإمام ابن ماجه:

ومن أمثلة هذا القسم:

١- قوله في (كتاب إقامة الصلاة): في (باب رفع اليدين إذا ركع و إذا رفع رأسه من الركوع): «حدثنا هشام بن عمّار حدثنا رِفْدَة بن قُضَاعَة الغَسَّاني حدثنا الأوزاعيُّ عن عبد الله ابن عمير عن أبيه عن جده **عمير بن حبيب** قال»، وذكر الحديث[٢].

قال الحافظ ابنُ حجر رحمه الله: «عمير بن حبيب هو عمير بن قتادة الآتي، **وَهِمَ ابنُ ماجه في تسمية أبيه**»[٣].

٢- ما ذكره في (كتاب الأدب)، في (باب المزاح):

«حدثنا أبو بكر حدثنا وكيع عن زَمْعَةَ بن صالح عن الزّهري عن وهب بن

---

(١) انظر: (زاد المعاد) لابن القيّم (١/٣٤٥).

(٢) (سنن ابن ماجه) (٨٦١).

(٣) (تقريب التهذيب) (١/٤٣١). وانظر: (تهذيب الكمال) (٢٢/٣٧١).

عبد بن زمعة عن أم سلمة (ح) وحدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع حدثنا زمعة بن صالح عن الزهري عن عبد الله بن وهب بن زمعة عن أمّ سلمة قالت: خرج أبو بكر في تجارة إلى بُصّرى، قبل موت النبي ﷺ بعام، ومعه نُعَيْمانُ وسُوَيْبِطُ بن حرملة، وكانا شهدا بدرا، وكان نعيمان على الزاد، **وكان سويبط رجلا مزاحا...** »، و ذكر الحديث(١).

فهذا الحديث أخرجه أحمد (٣١٦/٦) من طريق زمعة بن صالح، وقال فيه: «وكان سويبط على الزاد؛ فجاءه نعيمان فقال: أطعمني. فقال: لا! حتّى يأتي أبو بكر، **وكان نعيمانُ رجلاً مِضْحاكاً مزّاحاً**».

قال الحافظ ابن حجر - بعد أن أورده من طريق الإمام أحمد، وأشار إلى أنّه أخرجه هكذا الطيالسيُّ والرُّويانيُّ-: «**وقد أخرجه ابن ماجه فقَلَبَه**؛ جعل المازح سويبط، والمبتاع نعيمان»(٢).

٣- وممّا نسب فيه الوهم إلى ابن ماجه، وهو من الرُّواة أو النُّساخ: ما أخرجه في (كتاب إقامة الصّلاة)، في (باب في فضل الجمعة): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسين ابن علي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن **شداد بن أوس** قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة: فيه خلق آدم، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا عليّ من الصلاة فيه؛ فإنّ صلاتَكم معروضةٌ عليّ»(٣).

فهذا الحديث رواه الإمام أحمد (٨/٤): ثنا الحسين بن علي الجعفي به؛ لكن جعله من حديث أوس بن أوس لا شدّاد بن أوس.

---

(١) (سنن ابن ماجه) (٣٧١٩).
(٢) (الإصابة في تمييز الصحابة) (٢٢٢/٣).
(٣) (سنن ابن ماجه) (١٠٨٥).

قال الحافظ ابن كثير- بعد أن أورده من رواية أحمد-: «وهكذا رواه أبو داود عن هارون بن عبد الله وعن الحسن بن علي، والنسائي عن إسحاق بن منصور ثلاثتهم عن حسين ابن علي به، ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن علي عن جابر عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس فذكره. قال شيخنا أبو الحجاج المزي: **وذلك وهمٌ من ابن ماجه والصّحيح أوس بن أوس وهو الثقفي** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: **وهو عندي في نسخة جيّدة مشهورة على الصّواب**؛ كما رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن أوس بن أوس»[١].

القسم الثاني: ما نسب فيه الوهم إلى غير ابن ماجه:

ومن أمثلة هذا القسم:

١- ما جاء في (كتاب الصلاة)، في (باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب): «حدثنا داود بن رشيد حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وعن أبي سفيان عن جابر قالا: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب؛ فقال له: النبي ﷺ: «أصليت ركعتين **قبل أن تجيء**؟ قال: لا. قال: فصل ركعتين وتجوز فيهما»[٢].

(١) (البداية و النهاية) (٥/٢٧٥-٢٧٦). وهو على الخطأ في طبعة فؤاد ومن تبعه. وكلام المزّي في (تحفة الأشراف) (ح١٦٣٦).
(٢) (السنن) (ح١١١٤).

قال الحافظ السّخاويُّ: «**وهو غلطٌ من النّاسخ؛ نبّه عليه المزّي**»[١]. وذكر أنّ الصواب: «**قبل أن تجلس**».

٢- ما جاء في (كتاب الدعاء)، في (باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشر حدثنا مسعر حدثنا أبو عقيل عن سابق عن **أبي سلام خادم النبي** ﷺ عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم أو إنسان أو عبد يقول حين يمسي وحين يصبح: رضيت بالله ربا وبالإسلام دينا. وبمحمد نبيا إلا كان حقًّا على الله أن يرضيَه يومَ القيامة»[٢].

قال الحافظُ أبو زرعة العراقيُّ رحمه الله: «... أخرجه أبو داود أيضا بهذا السند عن **أبي سلام عن رجل خدم النبي** ﷺ أنّ النبي ﷺ كان إذا حدث حديثا أعاده ثلاث مرات فتبين بذلك أن أبا سلام ليس صحابيا، بل هو ممطور المتقدم، **وأن طريق ابن ماجه مرسلة، ووقع الوهم من مسعر بقوله فيه: أبي سلام خادم النبي** ﷺ»[٣].

٣- ما جاء في (كتاب الجنائز)، في (ما جاء في عيادة المريض): «حدثنا **محمد بن عبد الله** الصنعاني ثنا سفيان قال: سمعت محمد بن المنكدر يقول: سمعت جابر بن عبد الله يقول:...»[٤].

(١) (فتح المغيث) (٣/٧٧).
وانظر: (الغاية في شرح الهداية) له (١/٢٢٦-٢٢٧)، (زاد المعاد) (١/٤٣٤-٤٣٥)
(٢) (السنن) (ح٣٨٧٠).
(٣) (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) (١/٣٦٧).
(٤) (السنن) (ح ١٤٣٦).

قال الحافظُ ابن حجرٍ: «محمد بن عبدالله الصنعاني عن ابن عيينة، وعنه ابن ماجه، قال المزي: **صوابه محمد بن عبد الأعلى** الصنعاني؛ كما في أكثر الروايات»[١].

٤- ما جاء في (كتاب الجهاد)، في (باب النَّفْل): «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعليّ بن محمد قالا: ثنا وكيع عن سفيان، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن **زيد بن جارية**، عن حبيب بن مسلمة: «أن النبي ﷺ نفل الثلث بعد الخمس»[٢].

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «**زياد بن جارية**: بالجيم التميمي تابعي أرسل حديثا، فذكره بسببه ابن أبي عاصم في الصحابة، وتبعه أبو نعيم وأبو موسى ... **ووقع عند ابن ماجه زيد بن جارية**، وقال ابن حبان في ثقات التابعين: **من قال فيه: يزيد**[٣]**بن جارية فقد وهم**»[٤].

٥- ما جاء في (كتاب النكاح)، في (باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوه): «حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن حُمَيْضَة بنت الشَّمَرْدَل، عن قيس بن الحارث قال ...»، وذكر الحديث[٥].

(١) (تقريب التهذيب) (١/٤٨٦)، وانظر كلام المزّي في (تهذيب الكمال) (٢٥/٥٦٢).
(٢) (السنن) (ح ٢٨٥١).
(٣) كذا وقع عنده، و لعلّ الصواب «زيد».
(٤) (الإصابة) (٢/٦٥٥). وانظر كلام ابن حبان في (الثقات) (٤/٢٥٢).
(٥) (السنن) (ح ١٩٥٢).

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: « حُمَيضة - بالضاد المعجمة مصغّر- بن الشَّمَرْدل بمعجمة ثم ميم مفتوحتين، وزن سفرجل، الأسدي الكوفي، مقبول من الثالثة، **ووقع عند ابن ماجه حميضة بنت الشمردل**»(١).

٦- ما جاء في (كتاب النكاح)، في (باب الغيرة): «حدثنا محمد بن إسماعيل ثنا وكيع عن شيبان أبي معاوية عن يحيى بن أبي كثير، **عن أبي سهم (أبي شهم)** عن أبي هريرة ...»، وذكر الحديث(٢).

قال الحافظ المزِّيّ: «أبو شهم، وفي بعض النسخ: أبو سهم عن أبي هريرة ... قال أبو القاسم - يعني: ابن عساكر - في الأطراف: أبو شهم، **وهو وهم**، وصوابه: أبو سلم؛ هكذا في عدة نسخ من الأطراف: أبو سلم، **وهو وهم أيضا، وإنما الصواب أبوسلمة**، وهو ابن عبدالرحمن بن عوف»(٣).

٧- ما جاء في (كتاب اللّباس)، في (باب النّهي عن خاتم الذّهب): «حدثنا أبو بكر حدثنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله عن **نافع بن جبير** مولى عليّ عن علي قال:...»، وذكر الحديث(٤).

قال الحافظُ المزّيُّ: «روى له ابن ماجة. هكذا ذكره صاحب الأطراف - يعني ابن عساكر-، وكذلك وقع في بعض النسخ المتأخرة من كتاب ابن

---

(١) (تقريب التهذيب) (١/١٨٣).
(٢) (السنن) (ح ١٩٩٦).
(٣) (تهذيب الكمال) (٣٣/٤٠٨). وانظر (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٥ / ٢١٦).
(٤) (السنن) (ح ٣٦٤٢).

ماجة، **وهو خطأ، والصواب: عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن حنين مولى علي، عن علي**. وكذلك هو في الأصول القديمة من كتاب ابن ماجه»[١].

٨- ماجاء في (كتاب الدُّعاء)، في (باب دعاء رسول الله ﷺ): «حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع عن مسعر عن أبي مرزوق عن **أبي وائل** عن أبي أمامة الباهليّ قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ وهو متكئ على عصاً...»، وذكر الحديث[٢].

وقد أورد الحافظ المزّيُّ طريق الحديث عند أبي داود: «عن مسعر **عن أبي العنبس عن أبي العدبّس عن أبي مرزوق عن أبي غالب** عن أبي أمامة»[٣]، ثم أورد طريقه عند ابن ماجه هكذا: «عن مسعر عن أبي مرزوق عن **أبي العدبّس** عن أبي أمامة»[٤].

ثمّ قال: «كذا عنده - يعني: ابن ماجه-، **وهو وَهْمٌ**، والصّواب الأوّل - يعني: رواية أبي داود -. ووقع في **بعض النّسخ المتأخّرة**: عن أبي مرزوق عن أبي وائل عن أبي أمامة، **وهو وَهْمٌ ممّن دون المصنِّف**»[٥].

٩- ما جاء في (كتاب الدعاء)، في (باب ما يدعو به الرّجل إذا خرج من بيته): «حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب حدثنا حاتم بن إسماعيل

---

(١) (تهذيب الكمال) (٢٩/٢٧٧). وانظر: (المؤتلف والمختلف) للدارقطني (١/١١٨).

(٢) (السنن) (ح ٣٦٤٢).

(٣) انظر: (سنن أبي داود) (ح٥٢٣٢).

(٤) انظر: (سنن ابن ماجه) (٤/٥٦٦-تحقيق خليل مأمون شيحا).

(٥) (تحفة الأشراف) (٤/١٨٣). وهذا المثال يصلح أن يكون في القسم الأول أيضاً؛ كما لا يخفى.

عن عبد الله بن حسين عن عطاء بن يسار عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة...»[١].

قال الحافظ المزّيُّ - بعد أن أورد الحديث بإسناده من طريق: إسماعيل بن عبد الله عن عبد الله بن الحسين بن عطاء بن يسار عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به -: «ووقع في بعض النسخ المتأخرة من كتاب ابن ماجة عن عبد الله بن حسين عن عطاء بن يسار وهو خطأ»[٢].

١٠- ما جاء في (كتاب إقامة الصّلاة والسّنّة فيها)، في (باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر): «حدثنا حاتم بن نصر الضَّبِّي حدثنا محمد بن يعلى زنبور حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة...»، وذكر الحديث[٣].

قال شيخُنا عبدُ الوكيل بن عبد الحقّ الهاشميُّ حفظه الله في (المجلس الثّالث) من (مجالس قراءة وسماع سنن الإمام ابن ماجه): «هذا خطأ؛ بل هو حاتم بن بكر».

قلتُ: ويدلُّ على صحّة هذا: أنّه ليس في رواة الكتب السّتّة من اسمه حاتم بن نصر، وإنّما هو حاتم بن بكر[٤].

---

(١) (السنن) (ح ٣٦٤٢).

(٢) (تهذيب الكمال) (١٤/٤١٩).

(٣) (السنن) (ح ١٢٤٢).

(٤) انظر: (تهذيب الكمال) (٥/١٩١)، وفروعه. وبرواية حاتم بن بكر ذكره في (تحفة الأشراف) (١٣/٣٣-٣٤).

وهناك أمثلة أخرى قليلةٌ، عدلت عن ذكرها لوقوعها على الصواب في طبعة فؤاد عبد الباقي - التي تبعتها كثيرٌ من الطبعات -، ويمكن للباحث الوقوف عليها بمراجعة كتب التّراجم، والتّخريج، والتّواريخ، وغيرها، والله أعلم.

الخاتمة

هذا ما يسَّرَ الله تعالى لي جمعُه في هذا المدخل، وإنني أسجِّلُ في نهايته أهمَّ النتائج المتوَصَّل إليها :

أولاً : إنّ الإمامَ رحمه الله أحدُ أئمة الحديث، الذين جمعوا الأحاديثَ ودوَّنوا السنة، وصنَّفوا كتبَ العلم.

ثانياً : إنّ كتابَه «السنن» استحقَّ أن يكون سادسَ الكتب الستة؛ لما اشتملَ عليه من أحاديث كثيرة زوائد على الكتب الخمسة، فضلًا عن حسن التبويب ودقَّتِه.

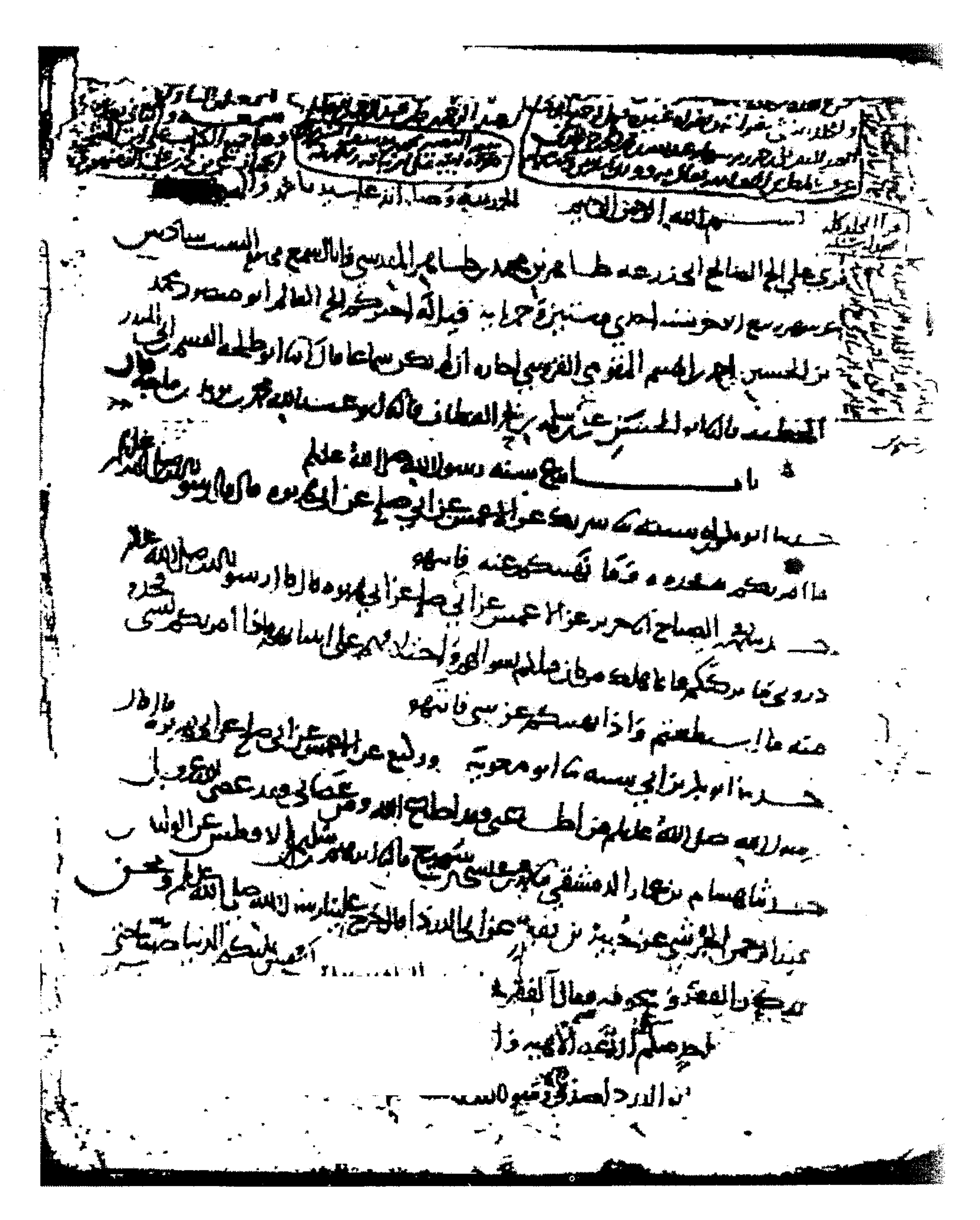
ثالثاً : إنّ كتابَه «السنن» إنما غَضَّ من مرتبتِه تخريجُه للمتروكين والمتَّهَمين بالكذب، وإيرادُه لأحاديث كثيرة منكرة ضعيفة، وبعضُها باطلة وموضوعة.

رابعاً : إنّ زوائد ابن ماجه من الأحاديث والرجال ليست كلها ضعيفة، بل فيها كثيرٌ من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وكثيرٌ من الرجال الثقات والصدوقين.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلَّمَ على نبيِّنا محمّدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين.

ملحق
ببعض صور مخطوطات
سنن ابن ماجه





بسم الله الرحمن الرحيم

باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

بداية النسخة التيمورية المقروءة على الإمام ابن قدامة، وهي بخط الحافظ عبد الغني المقدسي.

نص سماع على ابن قدامة وفيه ذكر حلقة الحنابلة
بالجامع الأموي

خط الحافظ عبد القادر الرهاوي وذلك في قراءته

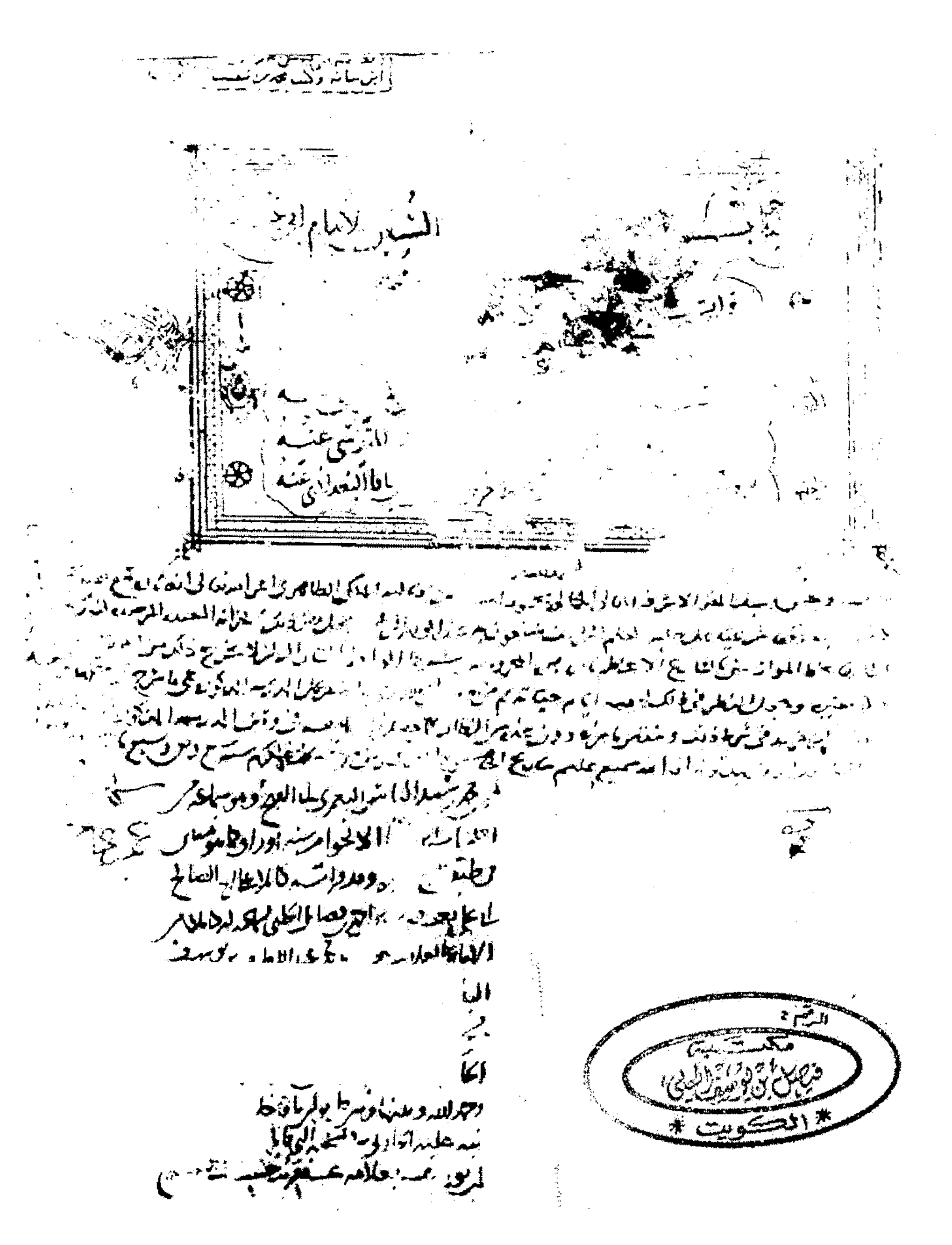
لابن ماجه على أبي زرعة المقدسي

خط الحافظ الكبير يوسف بن خليل الدمشقي بقراءته لهذه السنن على الإمام ابن قدامة سنة (٦٠٠هـ)

خط الإمام عبد الرحمن بن محمد ابن أخي قدامة

وذلك بصحة قراءة السنن عليه

خط القاسم بن محمد البرزالي بقراءته لهذه السنن



غلاف نسخة باريس

وهي معارضة بأصل الحافظ المنذري - رحمه الله تعالى -

أخبرنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي قال أخبرنا [illegible]

تاج الدين أبو محمد عبد الخالق بن عبد الله [illegible] بن سعيد بن علوان [illegible]

قال أخبرنا الإمام موفق الدين أبو [illegible] عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

أخبرنا أبو [illegible] طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي [illegible]

[illegible] رحمه الله قال [illegible] الشيخ الإمام الفقيه أبو منصور

[illegible] القزويني [illegible]

[illegible] القطان [illegible]

باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]

[illegible] شريك عن الأعمش [illegible] عن أبي هريرة قال [illegible]

صلى الله عليه وسلم ما أمرتكم به فخذوه وما نهيتكم عنه فانتهوا [illegible]

محمد بن الصباح [illegible] جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم

على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى

الله عز وجل حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا زكريا بن عدي عن ابن المبارك عن محمد بن سوقة عن

أبي جعفر قال كان ابن عمر إذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا لم يعده ولم يقصر

دونه حدثنا هشام بن عمار الدمشقي ثنا محمد بن عيسى بن سميع ثنا إبراهيم بن سليمان

عن الوليد بن عبد الرحمن الجرشي [illegible]

صلى الله عليه وسلم [illegible]

[illegible]

[illegible] قال أبو الدرداء صدق والله [illegible] على مثل البيضاء ليلها

بداية نسخة باريس

الناجي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم المؤمن إذا اشتهى الولد في الجنة كان حمله ووضعه وسنه في ساعة
واحدة كما يشتهي حدثنا محمد بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن إبراهيم
عن عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني
لأعلم آخر أهل النار خروجا منها وآخر أهل الجنة دخولا الجنة رجل
يخرج من النار حبوا فيقال له اذهب فادخل الجنة فيأتيها فيخيل إليه أنها
ملأى فيرجع فيقول يا رب وجدتها ملأى فيقول الله عز وجل اذهب
فادخل الجنة فيأتيها فيخيل إليه أنها ملأى فيرجع فيقول يا رب
وجدتها ملأى فيقول الله عز وجل اذهب فادخل الجنة فيأتيها فيخيل
إليه أنها ملأى فيرجع فيقول يا رب إنها ملأى فيقول الله عز وجل
اذهب فادخل الجنة فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها أو إن لك
مثل عشرة أمثال الدنيا فيقول أتسخر بي أو تضحك بي وأنت الملك قال
فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحك حتى بدت نواجذه فكان
يقال هذا أدنى أهل الجنة منزلا حدثنا هناد بن السري ثنا أبو الأحوص
عن بريد بن أبي مريم عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من سأل الله الجنة ثلاث مرات قالت الجنة اللهم أدخله الجنة
ومن استجار من النار ثلاث مرات قالت النار اللهم أجره من النار
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن سنان قالا ثنا أبو معاوية عن الأعمش
عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد
إلا له منزلان منزل في الجنة ومنزل في النار فإذا مات فدخل النار ورث
أهل الجنة منزله فذلك قوله هم الوارثون تم الكتاب
بحمد الله وعونه ولطفه الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده
وصلى الله على محمد [illegible]

([illegible]) على نسخة باريس.

آخر نسخة باريس

بقراءته يوم الجمعة المبارك الرابع عشر من ذي الحجة سنة ثلثين وسبع مايه
فغفر الله لكاتبه والناظر فيه ومصنفه والمستفيد منه ولنا
بمنه ولا حول ولا قوة الا بالله وحسبنا الله ونعم الوكيل

بعض السماعات على نسخة باريس

فهرس الموضوعات

تم الصف والإخراج والطباعة

بشركة مطبعة جرير

هاتف ٢٤٧٣٣٨٠٨ - فاكس: ٢٤٧٣٣٦١٦

الكويت